

الكلمة

مجلة الفكر والثقافة الجديدة

مجلة شهرية تصدر مؤقنا أربع مرات في السنة

العدد الأول السنة الأولى 1981

المدير المسؤول : عبد الحميد عقار

عنوان المراسلة : عبد الحميد عقار

3 زنقة طانطا رقم 19 - الرباط - المغرب



الاشتراكات :

الاشتراك العادي 30 درهم

اشتراك التشجيع غير محدود

الغلاف من انجاز الفنان القاسمي محمد

* المقالات تعبر عن رأي أصحابها

* لا ترد المقالات نشرت أو لم تنشر.

« ما هي الخدمات التي تنتظرها البروليناري من المتقنين ؟ :

أن يفككوا الايديولوجية البرجوازية .

أن يدرسوا الايديولوجية التي تحرك العالم .

أن يعملوا على تطوير النظرية .

وباختصار :

كلما كان عليك أن تقوم حدثا ضع نفسك مباشرة وبصراحة

في موقع طبقك .

وفي كل مسألة اتخذ موقفا . »

برتولد برشت

الموضوعات :

- 4 * كلمة العدد
- 6 * بصدد البرجوازية الكمبرادورية : ملاحظات أولية.
علي الابراهيم
- 33 * واقع الحركة الجماهيرية بالمغرب : تساؤلات وخلاصات.
عبد الحميد عقار
- 44 جدول بأهم النضالات الجماهيرية خلال
سنتي 79 و 1980
- 53 * الاستعمار الاسباني بالمغرب : 1860 - 1956 .
ميكيل مرتين
تعريب : محمد الشاوي
- * محاور ... ملفات :
السياسة الخارجية الصينية وأساسها النظري : نظرية العوالم
الثلاثة .
تعريب : لحسن عزيز
- 103 * مناقشات ... قراءات :
مراجعة لبعض أطروحات المالكي حول « رأسمالية الدولة »
أحمد الشرقي.
- 120 * عروض ... تقديمات :
- فهرست الأبحاث والأطروحات المخصصة للمغرب العربي
محمد الشاوي
- 123 - الاستعمار الاسباني - الفرنسي بالمغرب (1898 - 1927)
محمد الشاوي

كلمة العدد

تصدر مجلة الجسور في مرحلة متميزة من تاريخ نضال الشعب المغربي، انها مرحلة التحولات النوعية لمجمل التراكيمات الكمية التي تختزن تجارب سنوات عديدة ، لم يكن الصراع فيها دائما ايجابيا ، ولم يكن الاخفاق والفشل كذلك ذلما يؤدي الى اليأس والهزيمة : فالمشروع السياسي والثقافي والايديولوجي لفصائل الحرح الوطني ذات الاتجاه التقدمي والديموقراطي ، اذا كان لم يصل الى فرض الشروط الموضوعية والذاتية لانجاز اسورة الوصية الديمقراطية ، واذا كان هذا المشروع قد تعرض في كثير من المرات للحبيبة والفشل ، فانه مع ذلك ، وانطلاقا من تراكيماته الكمية وتناسقاته العديدة ، ساهم في ايجاد امكانيات موضوعية بمزيد من التبلور في الوعي الطبقي لمختلف طبقات الاجتماعية . ولعل اول مظهر لهذا التبلور الذي يسهده المرحله الراهنة هو الاحساس بضرورة القطيعة ليس على المستوى افكري فقط بل في المستوى الاجتماعي والسياسي ، واساسا ، مع التراكيمات انفسه وغير القابلة للتقدم والغير الوعي . واذا كان تحقيق القطيعة دفعة واحدة امرا مستحيلا ، فان تحييل ومراجعة خصائص تلك التراكيمات وبسييرها واستخلاص قوانين صيرورتها يمثل الخطوة الاولى على طريق اجازها .

تصدر مجلة الجسور كذلك في مرحله يتميز الصراع فيها بالنضال من اجل مطالب الديمقراطية وبالنضال ضد استبداد الاستغلال والفهر الصعيين باعتبارهما اسببيه اساسيه في المشروع السياسي التقدمي الديمقراطي . ذلك فان فكر هذه المرحلة يستمد هو الآخر خصائصه ومميزاته من مضمون واساليب ومستوى ذلك الصراع انه فكر الديمقراطية الجديدة ، يرتكز ويستتر في طبيعته وتواصله بالتحولات الراهنة في صفوف الحركه الجماهيرية . ومن هذه التحولات يستقي مميزاته ومهامه الاساسية :

انه فكر وطني متفتح يعادي الصهيونية والامبريالية وعملها .

انه فكر ديموقراطي ملتزم بقضايا ونضالات الجماهير الكادحة ، وموحد بضرورة الصراع الايديولوجي النظري ، ويطور الجوانب المشرقة من التراث النقومي والمحلي .

انه فكر علمي يركز على التحليل الملموس للواقع الملموس ، وينصدي للايديولوجية السائدة ويكشف طابعها التفضيلي الغيبي والاستعماري ، هذه الايديولوجية التي تحارب الفكر العلمي والتقدمي تحت شعارات مختلفة ، « الحفاظ على الاصالة » ، « محاربة الفكر المستورد » ...

والجسور اذ تصدر ضمن هذه الشروط تطمح الى أن تسهم في نشر وتعميم هذا الفكر ، وذلك بتعميق الاستيعاب العلمي لتراكيمات الحركة

التاريخية بالمغرب وتجارب الشعوب المناهضة للاستغلال والاستعمار ، ومن خلال طرح الاشكالات النظرية والسياسية المرتبطة بتلك التراكبات .

والجسور اذا كانت لا تدعي لنفسها انكار ملكية « الحقيقة الموضوعية » فهي مع ذلك لا تخفي طموحها في الاجتهاد ، وفي ان تكون بونقة لفكر ديموقراطي جديد اساسه الحوار والنقاش والصراع الايجابي الى جانب جدلية المعرفة العلمية وصيرورة الواقع الحي الملموس .
فماذا في العدد الاول من هذا الطموح ؟

دون أن ننوب عن القارىء في تقديم هذا العدد نقول : انه مجرد خطوة أولى .

« الجسور »

بصد البرجوازية الكمبرادورية : ملاحظات أولية : (في تحديد ونشأة البرجوازية الكمبرادورية بالمغرب :

ان مجموعة من الاسباب ، بعضها عرضي وظرفي ، والبعض الآخر يكتسي صبغة نظرية عامة ، هي التي شكلت الدافع الرئيسي لطرح هذه الملاحظات الأولية والجزئية حول البرجوازية الكمبرادورية في المجتمع المغربي المعاصر . يمكن حصر هذه الاسباب في النقاط التالية .

أ - ان التحولات الهامة التي شهدتها الساحة الوطنية على مستوى الصراع / التحالفات الطبقية منذ سنة 1973 قد أدت الى صياغة جديدة للتحالفات الطبقية على صعيد المجتمع المغربي . هذه التحولات التي تجد تفسيرها في صيرورة الصراع الطبقي الذي تميز به مجتمعنا في السنوات الأخيرة من عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من جهة ، وفي التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية التي طرأت على البرجوازية المغربية بمختلف مكوناتها منذ مطلع الستينات من جهة أخرى .

ولئن كانت الاحداث التي عاشها التحالف الطبقي السائد وانفجار تناقضاته ، بشكل دموي ، تفسر جزئيا تغيير بعض ممارساته السياسية وسعيه الحثيث الى توسيع قاعدة الطبقات المساندة بهدف التصدي للحركة الجماهيرية ؛ فان تفسير الاسباب الاقتصادية - الاجتماعية التي دفعت حزب الاستقلال الى نهج سياسة جديدة وتخليه عن « المعارضة » بتطلب - ما دمننا نرفض التفسير المثالي والذاتي الذي يرد سياسة « التعادليين » الى غياب الأستاذ غلال الفاسي ، او الى رغبة قادة الحزب في الحصول على مقاعد وزارية واستوزارهم من أجلها (X) ! - بحثا لسننا بصدده . وستتركز هذه الملاحظات على رصد التحولات التي عرفت البرجوازية الكمبرادورية التي تشكل طرفا في التحالفات الجديدة التي يشهدها مجتمعنا فضلا عن كونها جزءا لا يتجزأ من التحالف الطبقي السائد .

ب - « حمى » الائتلاف ، بمختلف تلاوينه ؛ هذه « الحمى » التي لا تلغي التناقضات الطبقية القائمة بين اطراف التحالف التي تسعى الى طمسها او التقليل من أهميتها ؛ هذه « الحمى » أصابت كل القوى السياسية التي تعبر على صعيد موازين القوى الطبقية في مجتمعنا . ففي حين حقق « بعضها امنيته » وساهم في الائتلاف الحكومي ل يتميز بتحمل مسؤولية القرارات اللاشعبية (التلعيم ، السكن ..) ، بقي البعض الآخر خارج الائتلاف وتمسك بنهج طريق « المعارضة الايجابية » أو « البناء » موجها نيران نقده لخصمه السياسي التاريخي . ان هذه « الحمى » تطرح مجددا ، وبشكل ملحاح ، ضرورة البحث والتحديد العلمي للطبيعة الطبقية للأحزاب السياسية التي امت

بها هذه « الحمى » ، وبذات الوقت تجعل مهمة البحث في طبيعة التحالف الطبقي مستند ضرورية : لربما تغيرت طبيعته الطبقيّة ولم يدرك ذلك الا « الراسخون في العلم » !

ان ملاحظتنا ستعمل على تبين ان الطبيعة الطبقيّة لاحدى المكونات الاساسية لتحالف الطبقي السائد : البرجوازية الكبرادورية لم يطرأ عليها اي تغيير ، وذلك خلافا لما ذهب اليه البعض لتبرير تكتيكات سياسية خاطئة وقصيرة النظر ...

ج - كثرة الحديث عن « البرجوازية المغربية » (2) دون تحديد طبيعتها وشراتها المختلفة الامر الذي يوحي ان « برجوازيّتنا » تشكل كتلة منسجمة للمصالح والاهداف وانها لا تعرف التناقض اولا . وان « الخطاب » حول البرجوازية ببلاذنا يصاحبه رفض مفهوم البرجوازية الكبرادورية ، وهذا الرفض لا يرجع الى تداول ذلك المفهوم في الادبيات الماركسية ولا الى الاصرار على « الاصاله » و « نحت المفاهيم النظرية الملائمة » لواقع مجتمعنا فضلا عن كونه بعيدا كل البعد عن « التحليل الملموس للواقع الملموس » : ان هذا التحاشي يصاحب موجة « مراجعة » الماركسية و « تجاوزها » علاوة على كونه يخفي وراء رداء « العلم » مدولا سياسيا - طبقيّا سنأتي على كشفه ثانيا .

د - ان الادبيات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، بمختلف تلاوينها ، تروج لمجموعة من الافكار الخاطئة والتي لا تخلوا نتائجها العمياء - السياسية من منزلقات ومتاهات ؛ ومفاد هذه الاطروحات ان الطبقة السائدة في مجتمعنا ليست طبقة بالمعنى « العلمي » لهذا المفهوم . وتقدم الطبقة السائدة على انها خليط من الأشخاص أو « كمشة » أو « فئة » وأحيانا « مجموعة من الفئات » ... وأشياء أخرى : لكنها لا تشكل على أية حال طبقة اجتماعية . ويدعي اصحاب هذه التحف النظرية ان « الحاكمين » أو « المستفيدين من الاوضاع » والفئات السائدة في مجتمعنا وليدة عهد الاستعمار الجديد وانها تفتقر لاي قاعدة اجتماعية وانها « مهزوزة » الى غير ذلك . وتتوخى هذه الملاحظات السريعة ابراز خطأ هذه الدعاوي التي تلبس أحيانا ثوبا ايديولوجيا براقا (3) غير انها ، في الحقيقة ، لا تتعدى كونها افراقات ذاتية لا تمت للواقع بصلة .

هـ - وأخير وليس آخر ، ان البحث في موضوع الطبقات الاجتماعية القائمة في المجتمع المغربي المعاصر ، ووضع الحد الفاصل بين الطبقات الاجتماعية السائدة (4) المستفيدة قسرا من الاوضاع القائمة وذات المصلحة في الابقاء عليها ، والطبقات المسودة المضطهدة والمستغلة بدرجات متفاوتة وذات المصلحة في التغيير الجذري للهياكل والبنى الاجتماعية السائدة : ان هذا البحث ليس مجرد ترف فكري أو محض اهتمام مثقفي بل انه يكتسي صبغة أولوية تفرضها مهام النضال من أجل التغيير الجذري بمجتمعنا المعاصر . ذلك ان التحديد العلمي والدقيق - بعيدا عن المتاهات الذاتية والاسقاط

الميكانيكي والمدغمائي لتجارب شعوب أخرى (5) لا مندوحة لنا من الاستفادة من تجاربها النضالية الغنية ، على واقع مجتمعنا المتميز - لمعسكر أعداء التغيير والتقدم الاجتماعي من جهة ، ومعسكر أصحاب المصلحة الأكيدة والمصلحة في تغيير الأوضاع وفي التقدم الاجتماعي وملفائهم من جهة ثانية مسألة بالغة الأهمية (6) . وليس من الغريب في شيء أن يكون أحد الأسباب الأساسية لفشل الحركات التقدمية ، التي برزت في الساحة الوطنية ، منذ نهاية عهد الاستعمار المباشر ، كون هذه الحركات لم تحدد عمليا وبشكل واضح معسكر الأعداء ومعسكر الحلفاء ، بل ذهب بعضها إلى حد التحالف المكشوف تارة والخفي تارة أخرى مع أعداء التغيير والتقدم لضرب حلفائها الطبيعيين (7) . ولئن كانت الطبقات السائدة ، تعمل مجندة لذلك الامكانيات المادية والفكرية (8) الهائلة التي تمتلكها ، على تعميم وعي الجماهير الكادحة وطمس الأساس المادي - الديني لسيطرتها بغطاء سميك من البخور اللاهوتي ؛ فإن رسم اللوحة الطبقيّة لمجتمعنا المعاصر واستحلاء مواقع ومواقف مختلف الطبقات الاجتماعية مهمة تغدو حيوية بالنسبة لمعسكر التغيير والتقدم الاجتماعي الذي تبقى امكانياته الراهنة محدودة ومجهوداته هزيلة في هذا الميدان. ان هذه الملاحظات السريعة تطمح إلى المساهمة في كشف الأساس المادي - الديني لسيطرة إحدى المكونات الأساسية للتحالف الطبقي السائد وهي البرجوازية الكمبرادورية . وتنطلق هذه الملاحظات من القناعة بان « البرجوازية المغربية » (9) لا تشكل كتلة مترابطة الأطراف ، بل انها مكونة من عدة طبقات قائمة الذات ومتميزة على صعيد معالمها وخصائصها ودورها في مسلسل الانتاج الاجتماعي ، فضلا عن كونها متناقضة .

٢ - في تحديد البرجوازية الكمبرادورية :

1 - 1 - تأتي صعوبة تحديد البرجوازية الكمبرادورية ، في المجتمع المغربي المعاصر ، من تعدد واختلاف وتمويه أشكال السيطرة والاستغلال التي تمارسها الامبريالية على مجتمعنا في كل الميادين ، وعلى الصعيد الاقتصادي بشكل خاص ، كما تأتي الصعوبة من تفتن الامبريالية ، ونجاحها في كثير من الأحيان ، في لباس أشكال وأساليب سيطرتها واستغلالها لبلادنا ثوبا محليا يدعي « الوطنية » مخفيا بذلك حقيقة المصالح التي يخدمها .

1 - 2 - ولئن كانت السيطرة الاقتصادية للامبريالية على السوق الوطنية تتم ، أساسا ، عن طريق الرأسمال المالي والمصرفي للذين يحكمان قبضتهما على أهم المرافق الاقتصادية في بلادنا اما بشكل مباشر اربواسطة الشبكة الاقتصادية الواسعة و « الاخطبوطية » التابعة لهما ؛ فإن هذه السيطرة تتخذ كذلك شكل « المساعدات » المالية وغيرها و « التعاون » الثقافي والتقني ، هذه الأشكال التي يراد لها أن تساهم وبكيفية حاسمة في تعيين اتجاهات الانماء

الاقتصادي ووتيرته وحجمه الخ .. والتي تؤدي في آخر المطاف ، الى تركيز السيطرة الامبريالية على المقدرات المادية والبشرية لبلادنا والى تعميق تبعيتها لمراكز التفكير الامبريالية على كافة الاصعدة .

1 - 3 - ان التداخل (10) الكبير والمتعدد الاشكال والصيغ القانونية والاقتصادية بين الرأسمال « المحلي » (11) الكمبرادوري والرأسمال « الاجنبي » الامبريالي يطمس الطبيعة الحقيقية للرأسمالين ، الأمر الذي يؤدي الى تمويه استغلال وسيطرة الامبريالية ، مدعما في ذلك من طرف حلفائها المحليين ، لخيرات وشعب بلادنا . وبذات الوقت يزيد هذا التداخل مسألة تحديد البرجوازية الكمبرادورية تعقيدا .

1 - ان عملية المغرب التي أقدم عليها التحالف الطبقي السائد ، منذ مارس 1973 والتي قدمت على انها استكمال للاستقلال الاقتصادي (12) وعلى انها « مرحلة جديدة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » لبلادنا ، لم تؤد في الحقيقة الا الى تعميق روابط تبعية الاقتصاد المغربي للامبريالية ومضاعفة اندماج الرأسمال الكمبرادوري بالرأسمال الامبريالي : ان المغربية صياغة قانونية - سياسية جديدة للترابط العضوي القائم بين الرأسمال الكمبرادوري والرأسمال الامبريالي . وخلافا لما يدعيه البعض ، فان هذه العملية لم يرافقها تخفيف من قبضة الرأسمال الامبريالي على الاقتصاد المغربي بقدر ما رافقها التخفيف من التكاليف المالية لهيمنة الامبريالية على اقتصاديات بلادنا .

صحيح ان الامبريالية قد تخلت ، بموجب عملية المغربية - التي اثار التحالف الطبقي السائد ضجة اعلامية كبرى حولها - بعض المصالح الثانوية والهامشية ؛ لكن المغربية ، في مختلف مراحلها ، لم ينتج عنها المساس بالمصالح الأساسية والجوهرية (المعادن ، الصناعة ...) للامبريالية ببلادنا . واذا كان التحالف الطبقي السائد ، والبرجوازية الكمبرادورية ، تحديدا يحاول الرفع من حصته في الارباح الخيالية التي يجنيها الرأسمال الامبريالي من استغلال الاقتصاد المغربي ، فانه - أي التحالف الطبقي السائد - يحاول استغلال هذه العملية « الانانية » للبروز بمظهر المدافع الغيور عن المصالح الوطنية وتبرير تصعيد استغلاله ونهبه للجماهير الكادحة بدعوى « استكمال الاستقلال الاقتصادي » ...

ولئن كانت البرجوازية الكمبرادورية قد استأثرت بحصة الأسد في عملية المغربية (13) فان البرجوازية المتوسطة بل وحتى الصغيرة قد استفادت بشكل ثانوي من مغربة بعض القطاعات الاقتصادية الهامشية (14) . وبهذا الصدد يقول الأستاذ ن. العوفي : « في النهاية ، ان الفئات القوية من البرجوازية : أي تلك التي تتمتع بدعم الدولة مثل البيروقراطية العليا ، أو تلك التي تحتفظ بعلاقات وطيدة مع الرأسمال الدولي مثل الاوليفارشيا المالية ؛

هي التي استقادت أساسا من المغرب . ولقد استقادت من المغرب وبشكل ثانوي ، البرجوازية المسماة « الوطنية » والمتوسطة في المواقع الثانوية للتراكم . (15) وهكذا فإن عملية المغرب عنصر جديد يدعم الالتحام القائم بين الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وبذات الوقت يضمن صبغة « الوطنية » على المصالح التي تتحكم فيها الامبريالية ؛ وليس من شأن ذلك تسهيل مهمة حصر البرجوازية الكمبرادورية .

1 - 5 - أن البرجوازية الكمبرادورية ، في المرحلة الراهنة من السيطرة الامبريالية على بلادنا ، لم تنق مجرد سمسار أو وكيل تجاري (16) للبرجوازية الامبريالية . وبالرغم من استمرار ارتباط وتبعية البرجوازية الكمبرادورية للامبريالية ، فإن أشكال هذه العلامة - التبعية قد تغيرت ولكن باتجاه مزيد من التلاحم والارتباط العضوي بين الاولى والثانية . بيد أن هذه التغييرات على صعيد الأشكال والأساليب ، قد تمت تبعا للتحويلات التي عرفتها بلادنا منذ اعلان استقلالها السياسي ، والتحويلات التي طرأت على المجتمع الدولي والسوق الرأسمالية العالمية وليست وليدة الصدفة . وهكذا فإن النشاط الاقتصادي الكمبرادوري لا يمكن حصره - قسرا - في الوكالة أو الوساطة التجارية بين الامبريالية والسوق الوطنية . أن الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الكمبرادورية قد تجاوزت اطارها « التقليدي » ؛ والذي يصفه لويس مبيج بقوله : « لقد بدأت تتكون طبقة اجتماعية جديدة : طبقة من الوسطاء بين العالمين (العالم الاوروبي والعالم المغربي) . » (17) في مجرى حديثه عن « عوامل التأثير الاوروبي » في المجتمع المغربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ؛ ولم تعد محصورة في الايراد والتصدير ، وإنما امتدت لتشمل كل المرافق والقطاعات الاقتصادية .

1 - 6 - من الضروري التأكيد على أن تغيير وتطور أشكال النشاط الاقتصادي الكمبرادوري جاء وليد تغيير وتطور أشكال وأساليب سيطرة الامبريالية على مستعمراتها السابقة أو ما يسمى « العالم الثالث » حاليا وليس وليد طبيعة تلك السيطرة ؛ خصوصا بعد حصول المستعمرات على استقلالها السياسي واستبدال سيطرة الاستعمار المباشر (القديم والذي انكشف سره) بسيطرة أكثر ملاءمة « لروح العصر » عصر تحرر الشعوب من رقة الاستعمار . هي سيطرة الاستعمار الجديد من جهة . ثم أن مجرى الصراعات الاجتماعية التي تشهدها بلدان « العالم الثالث » ، والازمات الاقتصادية التي يتخط فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والدور المنوط بالمستعمرات السابقة للاسهام في التخفيف من حدة أزمة الامبريالية ان لم يكن تجاوزها على حساب مصلحة شعوب « العالم الثالث » ، كلها عوامل ساهمت ، وبدرجات متفاوتة ، في تغيير أشكال النشاط الاقتصادي الكمبرادوري ، من جهة أخرى .

1 - 7 - ان الراسمال الكمبرادوري (18) يتميز بكونه تابعا ، وبشكل مطلق ، للرأسمال الامبريالي . والرأسمال الكمبرادوري اما ان يكون امبريالي المصدر يخدمه ويرعاه وكلاء محليون (رجال أعمال مغاربة) واما ان يكون محلي المصدر غير أنه مندمج ومرتبط بالرأسمال المصرفي او المالي او الصناعي الامبريالي وائس له من المغربية الا « الجنسية » .

وفي كلتا الحالتين ، يبعث الراسمال الكمبرادوري دائما خاضعا لمراكز التقرير الامبريالية التي تحدد اشكال وقطاعات توظيفه وفقا لمصالح راسمالية والمراكز . فضلا عن ذلك ، ان وجود الراسمال الكمبرادوري رهين بخدمة ورعاية مصالح الراسمال الامبريالي .

واذا كانت البرجوازية الكمبرادورية طبقة طفيلية بطبيعتها علاوة على كونها تحجم عن توظيف راسمالها في المشاريع الطويلة الأمد والمرنفة التكاليف، حيث تفضل التوظيفات المضمونة والتي تحقق اسرع الارباح واكثرها ؛ (19) فان الراسمال الكمبرادوري راسمال مضارب بطبيعته ، وبفضل الامكانيات الهائلة التي تتيحها للبرجوازية الكمبرادورية ارتباطاتها بالرأسمال الامبريالي من جهة وبالبرجوازية البيروقراطية من جهة ثانية ، تمارس البرجوازية الكمبرادورية شتى انواع المضاربات وفي كل الميادين الاقتصادية ، وهي في مأمن من النتائج التي قد تترتب ، عادة عن مثل هذه الممارسات ... ليست الدولة دولتها ؟ !

1 - 8 - ان النشاط الاقتصادي ذا الطبيعة الكمبرادورية يتميز بكونه ملحقا بالنشاط الاقتصادي في المراكز الامبريالية ؛ وان خضوعه وتبعيته مطلقة لقسمة العمل الراسمالية على الصعيد العالمي والدور الذي تحدده الامبريالية لنشاطها الاقتصادي ولنشاط ركانها الطبقية في الدول الخاضعة لسيطرتها . ويتم ذلك على ضوء مسار الصراع الطبقي الدائر في هذه الدول أولا ، وتمشيا مع الوضع العام لاقتصاديات الدول الامبريالية ثانيا .

وهذا الارتباط والتبعية يجعل النشاط الاقتصادي الكمبرادوري شديد الحساسية والتأثر بالازمات التي يتعرض لها الاقتصاد الامبريالي على الصعيد العالمي ، وبذلك يكون اقتصاد الدول الخاضعة للامبريالية هو الضحية الاولى لازمات هذه الاخيرة ؛ ولا أدل على ذلك أكثر من الازمات المتتالية التي تعيشها بعض القطاعات الاقتصادية ببلادنا (20) نتيجة التقلبات التي تعرفها السوق الراسمالية العالمية ، او من جراء القرارات الحمائية التي تتخذها بعض الدول الامبريالية .

والنشاط الاقتصادي الامبريالي لا يحدد ، اساسا ، انطلاقا من واقع ومستلزمات اقتصاديات البلدان الخاضعة للسيطرة والاستغلال الامبريالي ومن حاجيات سكان هذه البلدان ، وانما يحدد انطلاقا من الواقع الاقتصادي

والاجتماعي للبلدان الامبريالية ومن حاجياتها : وخير شاهد على ذلك النقل الحالي لبعض الصناعات الملوثة وذات التقنية المتخلفة ، والتي تتطلب نسبة عالية من ايد العاملة ، أي ذات تكوين عضوي ضعيف لرسمال السى بلدان ما يسمى « العالم الثالث » .

ان الضرورة الحيوية بالنسبة للامبريالية الى ابتزاز فائض القيمة - هذا الابتزاز الذي يقع الآن في عين المكان - وتحقيق أرباح خيالية وتصدير رساميل - محدودة - واستيراد المواد الأولية بل وحتى بعض المواد المصنعة (مثل النسيج ...) بأثمان بخسة والهيمنة المطلقة على أسواق البلدان التابعة الخ ... لهي ، كذلك ، من العوامل الأساسية التي تحدد القطاعات الاقتصادية التي يتركز فيها النشاط الاقتصادي الكمبرادوري .

1 - 9 - وإذا كانت البرجوازية الكمبرادورية مرتبطة بوشائج متعددة (اقتصادية ، سياسية ، ايدولوجية) بالامبريالية ، وإذا كانت نشاطاتها الأساسية موجهة ، وبالدرجة الاولى لارضاء حاجيات السوق الامبريالية (21) : فان هذا التوجه الأساسي للنشاط الاقتصادي الكمبرادوري لا يلغي سيطرة البرجوازية على المرافق الاقتصادية المرتبطة بارضاء حاجيات السوق الوطنية، شريطة ان لا يتجاوز هذا النشاط الاطار للرأسمال الكمبرادوري في قسمة العمل الرأسمالية على الصعيد العالمي وان يخدم مصلحة استمرار نهب واستغلال الامبريالية لمجموع الاقتصاد الوطني ...

ولئن كان هذا التوجه العام للرأسمال الكمبرادوري لا يتناقض ، بشكل مطلق ، مع توسيع دائرة الانتاج الرأسمالي بل يخدم ويستلزم هذا التوسيع، في اطار الحدود التي تضعها الامبريالية والشروط التي تملئها اقتصادياتها ومسار الصراعات الاجتماعية في الدول الخاضعة للامبريالية : فان الرأسمالية التي تطورها وتسهر على نموها البرجوازية الكمبرادورية ذات طبيعة متميزة - لكنها مع ذلك ، وخلافا لما يدعيه بعض ، رأسمالية في جوهرها - . انها رأسمالية تبعية « ومشوهة » على حد تعبير فرغوبولوس (22) . وإذا كانت الرأسمالية التبعية لا تنفي النمو الاقتصادي الذليل والمحدود، فانها، وبمختلف نلاوينها المحلية ، تتنافى مطلقا مع تطوير رأسمالية وطنية مستقلة عن مراكز التقرير الامبريالي (23) ...

والبرجوازية الكمبرادورية ، بحكم مقدراتها الاقتصادية وسلطانها السياسي تسيطر على اقتصاد البلاد ، وتهيمن بشكل خاص على كل القطاعات الاقتصادية التي تدر أرباحا طائلة وسريعة ، وفي كل ذلك تعمل البرجوازية الكمبرادورية لحساب الامبريالية : انها وكيلها الشرعي في أرض الوطن .

2 - مكونات البرجوازية الكمبرادورية في المجتمع المغربي المعاصر :
2 - 1 - نعتبر ان البرجوازية البيروقراطية المدنية والسكرية ، بالرغم

من ارتباطاتها المتعددة (24) وعلاقاتها الاقتصادية والعائلية (25) لا تشكل فئة من فئات البرجوازية الكمبرادورية ؛ وذلك نتيجة الموقع المتميز - والمتخلف عن موقع البرجوازية الكمبرادورية - الذي تحتله في مسلسل الانتاج الاجتماعي، فضلا عن الطبيعة المختلفة لعلاقة كل من الطبقتين بملكية وسائل الانتاج (26). بيد ان هذه الاختلافات التي تترتب عنها تمايزات هامة على الصعيدين الايديولوجي والسياسي بل وحتى خلافاً مصالحية بين الطبقتين - هذه الخلافات / انتكاسات التي تبقى دائما ثانوية في اطار التشكيلة الاجتماعية المغربية باعتبار التناقض الاساسي القائم بين مجموع مكونات التحالف الطبقي السائد من جهة ، وبين ، الجماهير الشعبية ، كتلة محددة تاريخيا ، من جهة أخرى - ، ان هذه الاختلافات في نفس الوقت الذي تجعل من البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية طبقة اجتماعية قائمة الذات ، فانها لا تنفي الطبيعة الكمبرادورية للبيروقراطية العليا ، وكرنها تسهر على خدمة وتنمية مصالح الامبريالية موظفة مؤسسات وأجهزة الدولة لذلك الغرض.

2 - 2 - ان الملاك العقاريين الكبار « العصريين » الذين ينتهجون أساليب انتاج رأسمالية ومتطورة في الفلاحة ، ويخصصون في الفلاحة التصديرية ، لا يشكلون فئة من فئات البرجوازية الكمبرادورية ؛ وذلك نظرا لموقعهم المتميز في مسلسل الانتاج الاجتماعي . غير أن تخصصهم في الفلاحة التصديرية الرامية الى ارضاء حاجيات السوق الامبريالية (بواكر ، حواض) يضعهم في موقع تبعي بالنسبة للامبريالية . وهذه الفئة من الملاك العقاريين الكبار شديدة التأثر بتقلبات السوق الامبريالية (27) فضلا عن كون ارتباطاتها تضفي على نشاطها الاقتصادي صبغة كمبرادورية ...

3 - 3 - ان البرجوازية الكمبرادورية المغربية تتكون أساسا ، وليس حصرا ، من الشرائح العليا للبرجوازية وتشمل في مجتمعنا المعاصر فئات مختلفة ترتبط بأهم القطاعات الاقتصادية : القطاعات المالية ، والمصرفية ، والصناعية ، والتجارية الخ ...

وتتضمن البرجوازية الكمبرادورية وكلاء وممثلي الشركات المتعددة الجنسية والشركات الامبريالية عموما ، والرأسماليين المغاربة المتخصصين في المقاولات الفرعية (28) ، ومن محراء وأعضاء مجالس ادارة الشركات الامبريالية العالمية ببلادنا ومن الرأسماليين الذين يسيطرون على قطاع الايراد والتصدير ومن رجال الأعمال الذين يستثمرون في قطاعات الصناعة التحويلية والمعادن والصناعات التحويلية المختلفة ... وان مكونات هذه الطبقة الاجتماعية في نفس الوقت الذي تخضع فيه كليا للامبريالية فانها تسيطر على المرافق الحيوية للاقتصاد الوطني .

2 - 4 - والبرجوازية الكمبرادورية طبقة اجتماعية « قزمية » ويشكل

ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع البعض الى رفض اصفاء صفة الطبقة الاجتماعية على البرجوازية الكمبرادورية واعتبارها مجرد فئة ، ... وكان الأمر مشكل كمي (حجم الطبقة العددي) ولا يتعلق أساسا بالموقع الذي تحتله مجموعة من الناس في مسلسل الانتاج الاجتماعي ؛ انها ذات قاعدة اجتماعية محدودة (29) ، وبحكم طبيعتها الاحتكارية ، ونظرا للبنية الطبقية السائدة في مجتمعنا المعاصر ، فان البرجوازية الكمبرادورية لا تعرف نموا كميا يستحق الذكر . بيد أن انحصار توسعها الكمي لا يعني تقلص مصالحها الاقتصادية بل على العكس من ذلك ، أن البرجوازية الكمبرادورية تعرف ازدهارا نسبيا في ظل الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع المغربي والتي تحمل وزرها الجماهير الكادحة نتيجة السياسة التي ينفذها التحالف الطبقي السائد .

وان التأثير الذي تمارسه البرجوازية الكمبرادورية - انطلاقا من موازين القوى بين مختلف مكونات التحالف الطبقي السائد - على السياسات التي تطبقها الدولة يمكنها من السيطرة المطلقة على السوق الوطنية ومن اطلاق العنان لشهرها لنهب خيرات وجماهير الشعب المغربي . سيما وأن قوانين المنافسة « الحرة » و « الشريفة » العريضة على نفوس التعادليين الذين يحملون بها في عصرنا ، منعدمة في مجتمعنا . وعلاوة على ذلك ان مقدراتها الاقتصادية ونفوذها السياسي يخول لها امكانية خلق شبكة واسعة من الزبائن (30) الذين ينتمون لطبقات اجتماعية أخرى والمرتبطين بها ايدولوجيا وسياسيا بل وحتى اقتصاديا (31) . ويشكل هؤلاء الزبائن الواقعين تحت هيمنة البرجوازية الكمبرادورية ، والذين يستفيدون استثنائيا من فترات موافدها ، احدى الدعائم الاجتماعية لسيطرة التحالف الطبقي السائد في مجتمعنا المعاصر ...

2 - 5 - ان تبعية البرجوازية الكمبرادورية وخضوعها للأمبريالية يحمل في طياته مجموعة من التناقضات ، ولا يلغي احداها وانفجارها بين الطرفين . غير ان احتدام هذه التناقضات رهين بتوفر شروط ملائمة على الصعيدين الداخلي والخارجي . ومن أهم هذه الشروط قدرة البرجوازية الكمبرادورية على « لجم » التناقضات الاجتماعية - الطبقية الداخلية ، أي سيطرتها على الأوضاع وانعدام حركة اجتماعية تهدد سلطانها أولا ، وعلى الصعيد العالمي تعمق المشاكل التي تعاني منها الامبريالية وعدم توفرها على بدائل اجتماعية لسيطرة ركانزها الكمبرادورية أو انشغالها بقضايا تمس جوهر مصالحها العالمية تثنيها عن الاهتمام بقضايا « فرعية » تتعلق بسيطرتها الاقليمية ثانيا .

بيد ان هذه التناقضات تبقى دائما ثانوية باعتبار العدو الرئيسي المشترك لكل من الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية والمتمثل في الجماهير الشعبية ؛ فضلا عن ذلك فان هذه التناقضات ، وبالرغم من ادعاءات الكمبرادور ، لا تمس جوهر المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للأمبريالية ؛ انها تناقضات

لا تضع محل تساؤل لا السيطرة والاستغلال الامبرياليين لبلدان « العالم الثالث » ولا القسمة الرأسمالية للعمل على الصعيد العالمي ، هذه القسمة التي تحدها الامبريالية انطلاقا من مصالحها بالدرجة الاولى .

و « نضال » البرجوازية الكمبرادورية لا يستهدف سوى اعادة التفاوض - وفي ظروف يتميز فيها جانبيها - حول حصتها من فائض القيمة ومن الارباح الخيالية التي تجنيها الامبريالية ممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات ، من استغلال ونهب خيرات وشعوب البلدان الخاضعة لسيطرتها : ان طموح البرجوازية الكمبرادورية « التحرري » لا يتعدى مضاعفة أرباحها علاوة على كونه يتناقض في جوهره مع حماية وصيانة المصالح الوطنية .

لكن البرجوازية الكمبرادورية لا تتردد ، ومن أجل بلوغ اهدافها « الأنانية » عن رفع شعارات « الوطنية والتحرر » و « استكمال الاستقلال الوطني » بل تذهب الى حد التشهير بجشع ونهب الامبريالية ! وكل ذلك قصد تضليل الجماهير الشعبية والبروز بمظهر المدافع الغيور عن « المصالح العليا للوطن » من جهة ، ولإضفاء طابع الشرعية وتبرير تصعيد استغلالها لشعوب بلدانها بـ « ضرورات » و « مستلزمات » النضال من أجل « التحرر » ، ودعاوي ايديولوجية قد يندفع بها البعض من جهة أخرى . وبالإضافة الى ذلك ، تحاول البرجوازية الكمبرادورية بدعايتها الوطنية والتحررية تعزيز مواقعها في التفاوض مع الامبريالية من أجل تقسيم غنائم النهب والاستغلال .

2 - 6 - وليست الضجة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة حول ما سمي بـ « النظام الاقتصادي العالمي الجديد » وتسبق البرجوازيات الكمبرادورية السائدة في بلدان « العالم الثالث » - والمغركة في الرجعية والعمالية للامبريالية - الى الرفع من أثمان المواد الأولية بل وحتى تصديرها لمصادر هذه المواد ودعوتها الى « التبادل المتكافئ » بين « الشمال والجنوب » الخ ... ليست تلك الضجة ضربة قاصمة وجهت للامبريالية ومن شأنها أن تقضي على هيمنتها واستغلالها لشعوب ومقدرات « العالم الثالث » كما تكن بذلك البعض في بداية هذه الضجة .

ولئن كانت هذه التحولات ذات الأهمية البالغة ، لم تمس ، في اتجاهها الرئيسي ، جوهر المصالح الامبريالية ولم تؤد الى وضع حد للنهب والاستغلال الامبرياليين ، فليس من شأنها أن تحرر اقتصاديات الدول الخاضعة للسيطرة الامبريالية ما دامت لا تعيد النظر في طبيعة العلاقات القائمة بين المراكز الامبريالية ودول « العالم الثالث » . ان النتائج العملية التي أدت اليها هي : مراجعة أساليب وأشكال السيطرة الامبريالية والغاء مظاهرها الأكثر إجحافا بالنسبة للبرجوازية الكمبرادورية السائدة في البلدان الخاضعة للامبريالية ليس الا .

والحصيلة هي ان التناقضات الطارئة وذات الطبيعة الثانوية ، والتي تحتدم ظرفيا بين البرجوازية الكمبرادورية والامبريالية ، تمتحور ، أساسا حول تحديد نصيب كل طرف من الأرباح التي يدرها نهب واستغلال خيرات وشعوب البلدان التابعة للامبريالية . وقد يكون موضوع هذه التناقضات أحيانا كيفية معالجة التناقضات الداخلية (مواجهة الحركة الجماهيرية ، تجميل وجه الأنظمة الديكتاتورية وإقامة مؤسسات ديموقراطية شكلية في إطار الحماية التبشيرية التي تقوم بها الامبريالية من أجل « حماية حقوق الانسان » الخ...) ان مجمل هذه التناقضات - بالرغم من أهميتها - لا تغير من الطبيعة الطبقيّة للبرجوازية الكمبرادورية ولا تحلها بقدرة قادر من طبقة رجعية وعميلة الى طبقة تقدمية وطنية ومعادية للامبريالية ، كما يذهب الى ذلك دعاة « نظرية العوالم الثلاثة » الذين يطمسون الصراعات الطبقيّة الداخلية ولا يترددون في مساندة لانظمة الأكثر رجعية بدعوى معاداتها للامبريالية « وتصديها لزحف ، الاشتراكيو امبريالية .

3 - في نشأة وتطور البرجوازية الكمبرادورية بالمغرب :

3 - 1 - خلافا لما يدعيه البعض من ان البرجوازية الكمبرادورية قد تكونت في كنف العلاقات الرأسمالية التي أدخلها الاستعمار « (32) نعتبر ان هذه الطبقة الاجتماعية ليست وليدة فرض الحماية على بلادنا وزرع بذور نمط الانتاج الرأسمالي في مجتمعنا . والتأكيد على ان البرجوازية الكمبرادورية قد ارتبطت ولادتها بفرض الحل الاستعماري الجديد على بلادنا مسألة يفندها التاريخ الحديث والمعاصر للمغرب . ولئن كانت هذه الطروحات تنطلق من خلفيات سياسية وتحاول توظيف التاريخ ، أو بالأحرى إعادة كتابة التاريخ ، لتبيان ان البرجوازية الكمبرادورية كفتة أو كطبقة ليست لها أية جذور في بلادنا ؛ فان كل المعطيات التاريخية ، على علاتها ، تؤكد ، وبشكل لا يترك مجالا للشك ان شكل البرجوازية الكمبرادورية قد تزامن وواكب البدايات الاولى للتغلغل الاجنبي - الاستعماري في بلادنا . ان البرجوازية الكمبرادورية لم تبرز الى الوجود قبل فرض عقد الحماية على المغرب فحسب ، بل انها قد مهتت وعبدت الطريق لاستعمار البلاد من طرف فرنسا واسبانيا . بيد ان « أصلاتها » التاريخية هذه لا تنفي البتة كونها كانت ، منذ ظهورها على خشبة تاريخ بلادنا ، طبقة عميلة للاستعمار تخدم وترعى مصالحه ضد أعلى مصلحة الوطن .

3 - 2 - لقد حاولت الدول الرأسمالية الأوروبية عموما وفرنسا وانجلترا واسبانيا بشكل خاص السيطرة على السوق المغربية منذ البدايات الاولى للقرن التاسع عشر ، سيما بعد احتلال القطر الجزائري من طرف فرنسا سنة 1830 . وذلك نظرا للموقع الاستراتيجي الهام الذي يحتله المغرب على بداية

هضيق جبل طارق (33) ولا ، ومن أجل تصريف منتوجاتها المصنعة واستيراد المواد الأولية ثانيا . غير ان هذه الدول قد فشلت في تحقيق مآربها الاستعمارية نظرا لعدم الجماهير الشعبية لكل نفوذ أجنبي وتصديها لكل المحاولات الرامية الى إقامة مراكز تجارية (كقنارات) أجنبية فوق التراب الوطني ، بل وحتى رفضها الاتفاقيات التي كان المخزن ينتازل بموجبها عن أجزاء من التراب الوطني . لفائدة الدول الأجنبية (مناطق الريف وجباله والجنوب ...) (34) من جهة ؛ كما ان الاحتكار الاقتصادي الذي كان يمارسه المخزن ، وانفراده في بعض المراحل بالتجارة الخارجية بالإضافة الى تنافس الدول الأوروبية من أجل الهيمنة على المغرب من جهة ثانية ، كلها عوامل أدت الى تأجيل استثمار المغرب ...

3 - 3 - لكن بعد هزيمة عساكر المخزن من طرف فرنسا في معركة اسلي سنة 1844 وعقد اتفاقية « للا مغنية » المجنفة بالنسبة للمغرب (35) فضلا عن كونها غيرت من طبيعة العلاقات القائمة بين المخزن والدول الأوروبية ؛ وعلى اثر انكسار الجيوش المخزنية من جديد ، سنة 1960 ، أمام اسبانيا واحتلال هذه الاخيرة لمدينة تطون وفرضها تعويضا ماليا باعظا على خزينة المخزن (36) ، ظهر بوضوح عجز المخزن عن التصدي للقوى الأجنبية التي تهدد استقلال البلاد ، وعدم قدرته على الصمود في وجه الضغوط والأطماع الأجنبية المدعمة « بسياسة الزوارق المسلحة » ...

لقد اضطر المخزن بعد هذه الكوارث العسكرية ، الى التخلي تدريجيا ووفقا لضغوط الدول الاستعمارية عن الاحتكار الذي كان يمارسه على صعيد التجارة الخارجية (37) أولا ، كما أنه رفع القيود التي كانت تعرقل نشاط الوكلاء التجاريين والسماسرة الأجانب ، وسهل إقامة مختلف البعثات الأجنبية فوق التراب الوطني مما فتح الباب على مصراعيه لتغلغل النفوذ الأوروبي ببلادنا ثانيا . وذهب المخزن الى حد استعمال فتاوي استصدرت في الماضي وكان الغرض منها اصفاء صبغة الحلال على هذا النشاط الاقتصادي « المسيحي » شريطة أن لا يتناقض مع حماية بلاد الاسلام (38) .

3 - 4 - لقد استغلت الدول الاستعمارية فرصة ضعف ووهن المخزن لفرض مجموعة من التنازلات ولكسب المزيد من الامتيازات لفائدتها وضدا على مصلحة المغرب وسيادته . وان الاتفاقيات غير المتكافئة التي عقدها المخزن مع الدول الأوروبية وخصوصا اتفاقيات 1856 و 1863 لتبيين بجلاء حجم وأهمية الامتيازات - التي يشكل بعضها تخليا واضحا عن جزء من السيادة الوطنية - التي حصل عليها « الأوروبيون » ومدى تنهقر نفوذ وسلطة المخزن أمام تحديات الدول الاستعمارية .

وهكذا وفي اطار العمل على توسيع مصالحها وتوطيد نفوذها ، واعتمادا

على الاتفاقيات المبرمة مع المخزن ، لم تعد الدول الاستعمارية تكنفي بالنشاط الاقتصادي الذي يقوم به مواطنوها لقيدهم بالمغرب ، بل التجات إلى وكلاء تجاريين وسماسرة من أصل مغربي يسهرون على خدمة مصالحها الاقتصادية.. ولم لا أهدافها الاقتصادية ! .

ولئن فضلت الدول الأجنبية الاعتماد على هؤلاء المغاربة ، بدل الاكتفاء بالخدمات التي يقدمها لها مواطنوها ، فلا اعتبارات اقتصادية وسياسية بذات الوقت . فعلى الصعيد الاقتصادي كان الوكلاء والسماسرة المغاربة أكثر دراية من الأجانب بالتقاليد الاقتصادية (في الملابس ، الأكل ...) للجماهير المغربية وعلى اطلاع كبير بالوضعية الاقتصادية لمجموع السوق الوطنية ، وفضلا عن ذلك كانت لهم علاقات واسعة وارتباطات تجارية ممتدة في البلاد كانت تمكنهم من الاطلاع على الوضع الحقيقي والحقيقي للأثمان والمحاصيل الزراعية في كل الأقاليم ؛ وكان بإمكانهم التجول بحرية (39) في كل مناطق البلاد والتي كان أغلبها لا يزال محظورا على الجاليات الأجنبية لأسباب أمنية (40) ، وبالإضافة إلى كل هذا كانت تكاليف تشغيل الوكلاء والسماسرة المغاربة زهيدة بالمقارنة مع تكاليف تشغيل الأجانب . أما على الصعيد السياسي ، فأخذت الدول الاستعمارية تؤمل في استعمال هؤلاء المغاربة المرتبطين بها اقتصاديا لبلوغ أهدافها السياسية في المغرب ، وحصل فعلا ما كانت الدول الاستعمارية تطمح إليه ، إذ أن الوكلاء والسماسرة المغاربة لم يكتفوا بالعمل على توسيع وتنمية المصالح الاقتصادية للدول التي يرتبطون بها - لأن مصالحهم تكمن في ذلك حيث أن النسبة المئوية التي كانوا يتقاضونها مقابل خدماتهم ترتفع كلما ارتفعت قيمة المصالح التي يرفعونها - بل كانوا يحاولون التأثير على القرارات السياسية التي يتخذها المخزن في اتجاه يخدم أغراض الدول التي يرتبطون بها ؛ ولقد اضطلعوا بدور « الدعاة » ليس فقط لبضائع الدول الاستعمارية وإنما لأهدافها السياسية كذلك .

3 - 5 - وكان هؤلاء الوكلاء التجاريون والسماسرة المغاربة من البرجوازية اليهودية في بداية الأمر ، وكان المغاربة اليهود من المواطنين الأوائل الذين التجأوا إلى الاحتماء بالدول الأجنبية بل وحتى التجنس (41) وأصبحوا بذلك لا يخضعون ، عمليا ، لسلطة المخزن الذي أصبح ملزما بمعاملتهم معاملة الأجانب ! .

ولقد شكل هؤلاء المغاربة اليهود الذين أصبحوا « وسطاء تجاريين ، ضروريين » للمسلمين والأوروبيين « على حد سواء » والذين كانوا « رجال أعمال المخزن والقواد » (42) ، والذين وضعوا أنفسهم في خدمة مصالح الدول الاستعمارية ، النواة الأولى للبرجوازية الكمبرادورية ببلادنا . وبرزت عائلات مغربية يهودية ، مثل كركوس ، وطوليدنو وأبيطبول وغيرها ، تخصصت في

قطاع التجارة (الأيراد والتصدير) وكانت تتمتع بحنكة تجارية عالية . ولم تقتصر البرجوازية المغربية لليهودية على القيام بذلك الدور ، بل عملت على « نشر عادات جديدة في الوسط المغربي : الشاي ، الشمع وقناديل الغاز ... » (43) ؛ وعمات على توسيع دائرة الاحتماء بالدول الأجنبية ، ولقد اضطلعت بهذا الدور عناصرها التي كانت تتكلف بالتمثيل القنصلي لبعض الدول مثل النمسا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية . ومما زاد من تأثير هذه البرجوازية كونها كانت تحظى بثقة السلطان الذي كثيراً ما كان يكلفها بالسهر على مصالحه التجارية (تجار السلطان) ؛ وبحكم امكانياتها المالية كانت تستطيع التأثير على الأوساط المخزنية وعلى جميع مستوياتها .

لكن البرجوازية التجارية المغربية المسلمة ، وذات الأصل انفاسي أساسا ، سرعان ما سارت في ركاب مواطنيها اليهود ووضعت خبرتها التجارية وامكانياتها في خدمة المصالح الاستعمارية . وهكذا احتلت البرجوازية التجارية الفاسية ، التي لم تتردد هي كذلك ، في الإحتماء بإندول الأجنبية (44) موقعا بارزا في صفوف البرجوازية الكمبرادورية الفاشئة .

3 - 6 - ولقد صاحب انتعاش الاقتصاد الأوروبي بداية تحويل مراكز ومحاور التجارة المغربية من المدن الداخلية ومن المحور الأساسي تافيلالت - طنجة ، إلى المدن المطلة على الساحل الأطلسي . وإذا كان هذا التحول وضرب المراكز والمحاور التقليدية للتجارة ببلادنا سيتعمق مع سيطرة الامبريالية الفرنسية والاسبانية على بلادنا (45) ، فإنه يشكل احد مؤشرات الحاق الاقتصاد الوطني بالسوق الامبريالية . وهكذا ، أصبحت مدن طنجة والعرائش والرباط وانداز البيضاء وآسفي والصويرة بالخصوص وكذا فاس ومراكش وتطوان (46) تشكل محور النشاط الاقتصادي لهؤلاء السماسرة ومراكز تواجدهم . وكان الوكلاء والسماسرة في اتصال دائم مع مستخدميهم في طنجة ، التي كانت العاصمة الديبلوماسية للمغرب آنذاك ، ومنها كانت العلاقات تربط مع جيل طارق ومرسيليا ومنشستير ولندن وجينوا وغيرها من العواصم التجارية الأوروبية . اما النشاط التجاري لهؤلاء الوكلاء التجاريين ، الذين أصبحوا وسيطا ضروريا بين الشركات الأجنبية والسوق الوطنية ، والذين شكّلوا « بسرعة حاجزا بين التجمعات الأوروبية الصغيرة في الساحل والجماهير المغربية في الداخل » (47) ، والذين كونوا « طبقة اجتماعية جديدة ، طبقة من الوسطاء » (48) هي البرجوازية الكمبرادورية ؛ فقد كان يقتصر على القيام بدور الوساطة بين الدول الأجنبية ، ممثلة في شركات وبين السوق الوطنية . ويتلخص هذا الدور في :

أ - شراء المواد الأولية التي تحتاجها الأسواق الأوروبية وتجميعها في موانئ التصدير وذلك حسب متطلبات هذه الأسواق . ومن بين هذه المواد :

الصوف والجلود وزيت الزيتون والحبوب والأبقار بل وحتى الفطن والقطنيات (49) . ومنذ ذلك الحين كان هؤلاء الوكلاء يحاولون توجيه الانتاج الزراعي حسب احتياجات الأسواق والصناعات الأوروبية .

في - استقبال المواد التي تصدرها الدول الأوروبية الى المغرب مثل السكر والشاي والقهوة والأقمشة القطنية والحديد والصلب ومنتجات مصنعة أخرى ، والسهر على توزيع وبيع هذه المواد في السوق الوطنية ... (50) ، ولقد أقامت البرجوازية الكمبرادورية الناشئة شبكة اقتصادية واسعة تمتد خيوطها لكل المناطق المغربية ، والفلاحية منها بشكل خاص ، وكانت هذه الشبكة مكافئة بالسهر على شراء المواد الفلاحية وعلى بيع المواد المستوردة .

ولئن كان الممسكون بخيوط هذه الشبكات التجارية يرعون المصالح التجارية للأجانب فانهم كانوا يستفيدون من فئات الأرباح الهائلة التي كان الرأسماليون الأجانب يجنونها من هذا النشاط والتميز بتبادل غير متكافئ ، بحكم التفاوت الكبير في التطور بين التشكيلة الاجتماعية المغربية لما قبل رأسمالية والمجتمعات الأوروبية السائرة في التحول الى تشكيلات اجتماعية امبريالية ...

3 - 7 - لقد أدرك مبيح لب مسألة الحماية حيث قال ان : « **الحماية** ، كما نظمتها اتفاقية 1863 ، قد شكلت حجر زاوية المؤسسات الأوروبية (...) وتاريخها يوضح ... مشاكل انتشار المصالح الأوروبية وتغيير البنيات القديمة للبلاد ... » (51) . واذا كانت الحماية تشكل خرقا سافرا للسيادة الوطنية يتمثل في عدم خضوع المحميين للمخزن وفي اعفائهم عمليا ، من أداء الضرائب وفي تبعيتهم للمحاكم القنصلية ، فان انتشارها الواسع قد صاحب تقهقر سلطة المخزن وتزامن مع الاضطرابات الاجتماعية التي كان المغرب يعيشها .

ولئن كان « من الصعب تحديد عدد المحميين بدقة » (52) فذلك « راجع الى كون اللوائح الرسمية لا تسجل الا الحمایات الرسمية وهي قلة (53) ، في حين ان « حصة المحميين غير الرسميين المغاربة ضخمة » (54) . وان وجود نوعان من الحماية : حماية رسمية وحماية غير رسمية ليس وليد الصدفة ، اذ كانت الأولى تقتصر ، أساسا وليس حصرا ، على العناصر البرجوازية بينما تشمل الثانية فئات غير برجوازية من الشعب المغربي . فضلا عن ذلك « كان المحميون يمنحون حمايتهم للمغاربة الذين يدخلون معهم في علاقات اعمال » (55) ويؤكد مبيح ان بعض « رعاة الغنم والشركاء الفلاحيين كانوا يسمحون لأنفسهم بحماية « دولوير بكاملها » من الباطن » (56) . وكانت « هذه الحماية من الدرجة الثانية أو الثالثة تقبين جد ناجعة . اذ ان السلطات المغربية كثيرا ما كانت تتردد في الاقدام على متابعة الأشخاص الذين يتمتعون بها خوفا من رمود

الفعل «العنيفة للقناصل الأوروبيين» (57) .

وكانت الدول الأوروبية لا تقتصر على حماية الشخص المرتبط بها وإنما تشمل بحمايتها ذل أفراد عائلته « حتى تضمن حرمة منزله » ؛ أما ممثلوا هذه الدول فقد اعتبروا « أنهم بمضاعفة عدد محبيهم سيضاعفون من نفوذهم في المغرب » (58) . وعلاوة على ذلك كانت الصراعات السياسية القائمة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وتسابقها من أجل الفوز بالسيطرة على بلادنا تؤثر على وضعية الحماية ؛ وهكذا فإن « التنافس الحاد بين السياسات الانجليزية والاسبانية بالمغرب بين 1860 و 1868 سيصاحبه سباق حقيقي في ميدان الحماية » (59) . ويعتبر مبيج أن « ملف تعسفات الحماية لا يحصر عمليا (...) (ان الحماية) وسيلة ناجعة لعدم تأدية الضرائب وللإفلات من نزاع الملكية والمصادرات » (60) . وكان بعض الأوروبيين ، بما فيهم الممثلون الرسميون لبعض الدول الأوروبية ، لا يترددون في المتاجرة في شهادات الحماية (البصيرة) وأقيمت « في بعض الموانئ ابتداء من 1865 - 1866 ، سوق حقيقية للحماية حسب التأثير المحتمل لهذا القنصل أو ذاك » (61) .

وإذا كان ضعف المخزن يفسر ، جزئيا ، فرض اتفاقيات الحماية على المغرب ، فإن هذا الوهن المخزني غير كاف لتفسير ظاهرة انتشار الاحتماء بالأجانب إلى حد سمرها « ادواوير بكاملها » . ونميل إلى اعتبار أن ضعف المخزن واحتياجه المتزايد إلى المال الضروري لتسديد ترويضه والاستجابة لمطالب الدول الاستعمارية ومحبيها قد ترتب عنه تصعيد استغلال الجماهير الشعبية في المدن والبادي وإثقال كاملها بالضرائب . ولقد صاحب ذلك تصعيد عسف المخزن وبطشه بالمواطنين . (62)

لذا نعتبر أن التجاء بعض الفئات المحدودة من جماهير الشعب المغربي - ونستثنى منها البرجوازية الكمبرادورية التي وضعت نفسها ، وبكل وعي ، في خدمة الاستعمار - إلى لاحتماء بالأجانب ، لا يعود إلى انحرافها أو ضعف حسها الوطني وإنما مرده إلى بطش وتعسفات المخزن وقواده في البوادي بشكل خاص . (63) وبديهي أن الفئات الشعبية التي اضطرت إلى طلب حماية الأجنبي لتتقي شر ظلم المخزن ، لا تشكل جزءا من البرجوازية الكمبرادورية . (64)

بيد أن هذا لا ينفي أن موقف عموم جماهير الشعب المغربي كان واضحا من الاحتماء بالأجنبي ومن المحميين : أنه موقف رفض الحماية وإدانة المحميين . وكان المحميون يثيرون استمزاز وتهكم الجماهير الشعبية التي كانت تعتبرهم عملاء للاستعمار وكفرة .

أما موقف العلماء من الحماية والمحميين فلقد كان يلتقي مع مواقف الرفض والاستنكار التي عبرت عنها الجماهير الشعبية . ويؤكد محمد المنوني :

« أن مقاومة هذه الحمایات كان موقفا إجماعيا من طرف علماء المغرب . وقد حموا رأية معارضتها بروح اسلامية قوية وحمية وطنية مثالية » (65) . ولقد عارض العلماء المغاربة الحمایة «بالتأليف وبواسطة الخطب الجمعية» (66) وفي هذا الاطار ألف أبو حامد الحاج العربي علي المشرفي الحسني المعسكري ثم الفاسي « في الموضوع عجالة اسمها « الرسالة في أهل البصير والحدالة » قال في أولها : الحمد لله ، وبد ، فقد توجه سؤال لأهل العلم حفظهم الله بحفظ أهل السنة وحشرنا في زمرةهم آمين ، عن حادثة حدثت في قرننا هذا في حدود السبعين والمائتين والألف ، وهي دخول المسلمين تحت كلمة الكفر - أعاننا الله منه - ويعبرون عنها بالحمایة ، معترزين بها عن تحصين ما لهم من ثقل المغارم ، مع أنهم يجعلون حظا وافرا لمن يحميهم باذلال وطيب نفس ، فهل يكون المحتمي بالحمایة على هذه الحالة مسلما عاصيا ، أو خرج على دينه بنكلية ، وللامام أن يحكم فيه باجتهاده ؟ » (67) . كما أن لابي الحسن علان بن عبد الله الفاسي الفهري « عدة خطب ضد أصحاب الحمایات ، أشهر الخطبة المعتبرة بـ « ايقاظ السكارى ، المحتمين بالنصاري » أو « الويل والثبور ، لمن احتتمى بالبصير » خطب بها بمحضر السلطان المولى الحسن الأول في ابتداء دولته ... » (68) ، وألف محمد جعفر بن ابريس الكتاني الحسني « الدواعي المدمية ، للفرق المحمية » وذلك « جوابا على سؤال في الموضوع ، وبناء على خمس عشرة آية قرآنية ناطقة بتحريم موالاة الكفار والاحتواء بهم » (69) . ويقول الكتاني في مؤلفه : « وذن خالف الآن هذا التحريم (تحريم الاحتواء بالاجنبي) أو رام الخلاف ، فهو مارق من الدين ، ومنخرط في سلك المأحدين ، ومخالف لجماعة المسلمين ، ومحجوج بما لا مدفع فيه لمسلم أبد الأبدى » (70) ولئن كان انتشار الحمایة ومغالاة المحميين تنعكس سلبا على المخزن ، فلكونها : « تنسف سلطة المخزن وتمس موارده . ان المغاربة الأكثر غنى لا يخضعون لمراقبة ضرائبه » (71) . وكانت سلطة المخزن وهيبته تداس بيروميا من طرف المسيحيين الذين لم تعد مطاياهم تعرف حدودا . وقد صور السلطان الحسن الأول هذه الحالة أصدق تصوير لما قال لثائب محمد بروكاش : « ان دارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطانها ، من كثرة ما فتحت الدول الأجنبية من حمايات غير مشروعة » (72) . وإذا كان استيلاء المخزن من الحمایة كبيرا ، لأسباب اقتصادية وسياسية ، فإن مقاومته لهذه الظاهرة قد بقيت ضعيفة ولم تتجاوز أبدا حد الاحتجاج ضد مبالغات المحميين وبعض حمايتهم وليس ضد جوهر مسألة الحمایة مع الانصياع لمطالب المحميين ... ! (73) .

لكن النتائج الاجتماعية والسياسية الوخيمة للحمایة لا تقف عند هذا الحد حيث انه « من خلال الصراعات بين القبائل ... ، يلمس أحيانا تناقض

مصالح التجارة الأوروبية ، وهكذا فإن التنافس الكبير ، من أجل شراء الصوف ، بين فريو وفرايبس ؛ ويعمل أحدهم في أراضي مديونة وأولاد حريز والآخر في زناتة وزيايدة ؛ ليس غريباً عن العداوة القائمة بين هذه القبائل . وكذلك الأمر بين أولاد حريز والمدكرة حيث يتصارع رعاة القطعان الانجليزية والفرنسية ، (74) . وليس من الغريب في شيء أن تتذرع الدول الاستعمارية التي كانت تطمح إلى الهيمنة على بلادنا ، وخصوصاً الامبريالية الفرنسية ، « بالفوضى » ، والفتنة الاجتماعية التي يعيشها المغرب ، والتي ساهمت الدول الاستعمارية في إثارتها ، لتطالب « بحقها » في استثمار المغرب من أجل احلال « الأمن » و « نشر الحضارة » (75) .

والحصيلة الثابتة هي ان البرجوازية الكمبرادورية الناشئة هي التي كانت المستفيد ، بمعنى الدول الاستعمارية طبعاً ، من ظهور انتشار ظاهرة الاحتماء بالاجنبي . ويورد مبيج مراسلة قنصلية تقول : « ان بطاقات الحماية التي نساهم للأهليين ، ومعهم من الأغنياء في غالييتهم ، الذين يسدون لنا بعض الخدمات ويستفيدون بشكل كبير من الدعم الذي نمددهم به » ، وتصيف المراسلة « ان الأهليين المرتبطين مباشرة بخدمة التجار (الاجانب) ... هم وحدهم الذين يعرفون الازدهار » (76) . وكانت كل فئة من فئات البرجوازيات الكمبرادورية تحاول التأثير على السياسة المخزنية ، في اتجاه يخدم مصالح الدولة التي ترتبط بها ومن أجل الحصول على المزيد من الامتيازات الاقتصادية والسياسية لفائدتها . وان التاريخ الحديث لبلادنا خير شاهد على الصراعات الحادة التي جرت بين أنصار فرنسا وأنصار إنجلترا من أجل توطيد سيطرة إحدى الدولتين على المغرب .

ولئن كانت حماية موظفي المخزن ممنوعة قانوناً ، فإن بعض الكمبرادوريين كانوا يحتلون مواقع مرموقة داخل أجهزة المخزن مثل ابن دريس ، وبوسلهام وابن عبود الذين كانوا من كبار موظفي المخزن المساندين للنفوذ الفرنسي ، ومن الثابت كذلك ان السفير المغربي عبد القادر العشاش ، والذي كان يحظى بثقة المولى عبد الرحمان ، كان يعمل من أجل تدعيم النفوذ الفرنسي ببلادنا (77) وبديهي ان تواجد عناصر كمبرادورية في أعلى مناصب الدولة المخزنية لم يبق دون التأثير على السياسات التي كان المخزن ينتهجها .

3 - 8 - ويمكن اعتبار ان من الاسباب الأساسية لظهور البرجوازية الكمبرادورية هذه الطبقة الاجتماعية الطائفية والخدام الأمين لمصالح الدول الاستعمارية :

1 - التوسع الاستعماري الأوروبي الذي جاء نتيجة تناقضات وتطور نمط الانتاج الرأسمالي والحاجة الماسة لهذه البلدان الى أسواق تصريف منتوجاتها الصناعية وإلى مصادر لاستيراد المواد الأولية الضرورية لصناعاتها.

ب - ضعف الدولة المركزية المخزنية وعجزها ، بحكم طبيعتها التطبيقية الانتاعية عن التصدي للتغلغل الاقتصادي الاستعماري وعن حماية السوق الوطنية وتواطؤ بعض شرائح الطبقة السائدة آنذاك مع الدول الاستعمارية .

ج - ضعف البرجوازية التجارية المغربية وعدم قدرتها على الصمود أمام منافسة البرجوازية الأوروبية . وقد عمق احتلال القطر الجزائري وبعض أقطار إفريقيا السوداء الأزمة التي كانت « برجوازيتنا » التجارية تعيشها منذ تدهور محاور التجارة الصحراوية . ولم يكن من شأن الاحتكار الاقتصادي الذي كان السلطان وحاشيته يمارسونه أن يخفف من حدة أزمة البرجوازية التجارية التي ستشكل بعض شرائحها الأنوية الأولى والاساسية للبرجوازية الكمبرادورية ببلادنا .

د - عدم التكافؤ بين تطور المجتمع المغربي والمجتمعات الأوروبية وانعكاس ذلك في العلاقات بين المغرب والدول الأوروبية في جميع المجالات ، وعلى الصعيد الاقتصادي بشكل خاص .

وقد ساهمت البرجوازية الكمبرادورية ليس فقط في التغلغل التجاري الامبريالي ببلادنا ، وانما كذلك في افساح المجال للأجانب للسيطرة على أجود الاراضي وأخصبها . وتمت تآك السيطرة عن طريق عقد « شركات » مهم ما دام شراء الاراضي المغربية ممنوعا على الأجانب ؛ وان « الشركة » التي عقدها عبد السلام شريف وزان مع أحد التجار الفرنسيين لخبر شاهد على ذلك (78) وكانت هذه الأراضي تخصص لتربية المواشي أو لزراعة المنتجات التي تحتاجها الأسواق الأوروبية . لكن هذه الظاهرة لم تعرف انتشارا كبيرا قبل عقد الحماية سنة 1912 ، ولقد ألغت هذه الأخيرة أسباب وجود هذه الظاهرة إذ أصبح من حق الأجانب التصرف في كل أنواع الاراضي المغربية ... وسلب المستعمرون ما طاب لهم من أراضي زراعية ومراعي .

ان البرجوازية الكمبرادورية قد مهدت للسيطرة الاقتصادية الامبريالية على السوق الوطنية - وشكلت الاداة والمرتكز الطبقي لهذه السيطرة - كمقدمة لهيمنة المطلق للامبريالية على بلادنا . ومن المؤكد ان البرجوازية الكمبرادورية ، التي نمت وترعرعت في احضان الامبريالية ، واساسا ، الشرائح العليا من البرجوازية التجارية التي وقعت كمبردتها خلال النصف الثاني من القرن 19 والتي كانت مرتبطة بالامبريالية الفرنسية ؛ قد اضطلعت بدور بارز في مسلسل الاقتصادي والسياسي الذي أدى الى فرض اتفاقية الحماية سنة 1912 (79) التي فتحت الباب على مصراعيه لهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للبرجوازية الامبريالية الفرنسية على بلادنا .

3 - 9 - غير ان مرحلة الاستعمار المباشر ، وخصوصا بعد القضاء على المقاومة المساحة للجماهير الريفية (80) ، لم تشكل مرحلة ازدهار وتوسع

اقتصادي هام بالنسبة لكل فئات البرجوازية الكمبرادورية . ذلك ان سيطرة الامبريالية على الارض والعيار في بلادنا قد اتاحت الفرصة للبرجوازية الفرنسية للسهر بشكل مباشر على مصالحها الاقتصادية واهدافها السياسية . ولقد عبر موران عن رغبة البرجوازية الفرنسية في عدم البقاء سجيئة الخدمات التي تقدمها البرجوازية الكمبرادورية بقوله : « سيكون من الخطأ الفادح الاعتماد أكثر من اللازم على تأثير الطبقة البرجوازية العليا لكسب عطف الشعب من الضروري دائما وفي كل مكان السيطرة عليها والحلول محلها ... » (81) وان المساعدات والامتيازات التي كانت الاقامة العامة تمنحها للبرجوازية الفرنسية (قروض ، اعفاء من بعض الضرائب والرسوم الجمركية ، تسهيلات للايراد والتصدير ...) وجعلها (أي الاقامة العامة) السوق المغربية ، بالرغم من اتفاقية الجزيرة الخضراء التي أفرت سياسة « الباب المفتوح » حكرا على البرجوازية والاراسمال الفرنسيين : ان كل هذه العوامل قد جعلت البرجوازية الفرنسية تستغني عن جزء هام من الخدمات التي كانت من اختصاص البرجوازية الكمبرادورية ببلادنا .

وهكذا فان هيمنة البرجوازية الامبريالية الفرنسية على كل فروع النشاط الاقتصادي (82) بما فيها الأنشطة التجارية ، التي كانت مركز نشاط البرجوازية الكمبرادورية ، وفتح وكالات تجارية تابعة للشركات التجارية الفرنسية (مونوبري ، كاليري لافاييت) (83) . قد أدى الى تقليص النشاط الاقتصادي للكمبرادوريين . لكن البرجوازية الامبريالية الفرنسية لم تستغن كلية عن خدمات العناصر الكمبرادورية التي شكلت بوقا دعائيا للسياسة الاستعمارية وعاملا لنشر بعض مظاهر الحضارة الامبريالية : ان البرجوازية الكمبرادورية لم تتخل عن الاصطلاح بدورها « الطبيعي » ، دور العمالة للاستعمار ... مقابل التسهيلات والامتيازات الاقتصادية الهزيلة التي كانت الاقامة العامة تنعم بها عليها .

بيد ان البرجوازية الكمبرادورية قد عرفت بعض الانتعاش الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية حيث تمكنت هذه الطبقة الاجتماعية من تحقيق أرباح خيالية بفضل عملياتها التجارية في السوق السوداء مستفيدة في ذلك من تفهم بل وحماية مصالح الاقامة العامة التي كانت تعول عليها لاستمرار ولقاء المغاربة ، في المدن ، لدولة الحامية (84) .

وحاولت الامبريالية الفرنسية غداة الحرب العالمية الثانية ، اشراك بعض الراسماليين المغاربة (الكمبرادوريين) في بعض المشاريع الاقتصادية . وكانت مشاريع الاصلاحات الاقتصادية التي تقدم بها المقيم العام اريك لابون تصب في نفس الاتجاه وتحاول توطيد الركائز الاقتصادية للوجود الفرنسي بالمغرب تحسبا لتطورات المستقبل غير ان استفادة البرجوازية الكمبرادورية

من هذه المشاريع الاقتصادية - السياسية بقيت جد محدودة بسبب عدا،
 المعمرين الفرنسيين لكل اصلاح وحرصهم على احتكار كل الأنشطة الاقتصادية
 المربحة . وان الحركة الوطنية التي كانت قد تجاوزت مرحلة المطالبة
 بالاصلاحات في اطار الحماية ورفعت شعار المطالبة بالاستقلال قد ساهمت في
 فشل هذه المشاريع الاصلاحية وذات الطابع الليبرالي في مظهرها
 والاستعمارية في جوهرها

وبموازاة سياسة الإقامة العامة كان رجال الأعمال الفرنسيون أو
 الأوروبيون أو الأمريكيون الذين يشتركون مع مغربي أو عدة مغاربة يخضعون
 لنفس الانشغال وهو تأمين المستقبل ، (85) . ويورد أندري آدم في مؤلفه حول
 المدار البيضاء لائحة مجموعة من الشركات التي أنشأها الأوروبيون مع المغاربة
 كما يشير الى وجود بعض المغاربة في مجالس إدارة عدد من الشركات الأجنبية
 (المقرري ، الجلاوي ...) وهكذا كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية
 مرحلة انتعاش اقتصادي جزئي بالنسبة للبرجوازية الكمبرادورية ببلادنا ...
 لكن ، كيف تعاملت البرجوازية الكمبرادورية مع مختلف أجنحة الحركة
 الوطنية ؟ وما هي التطورات التي عرفتتها هذه الطبقة الاجتماعية بعد رحيل
 الاستعمار المباشر عن بلادنا ؟ .

الهوامش :

- (1) اننا لا نلغي امكانية وجود هذه الرغبة ، غير أنها تبقى ثانوية ما دام العامل الاساسي في تفسير الاحداث السياسية ، مهما كانت طبيعتها ، ليس هو الفكر ورغبات الاشخاص - ولو كانوا زعماء - ، وانما المصالح الطبقية التي تحرك هؤلاء الاشخاص انفسهم ولذا ظروف الاقتصادية - الاجتماعية التي تجري فيها الصراعات الطبقيّة المحددة تاريخيا ، والتي - يخطر فيها الاشخاص : هنا زعماء الاحزاب المعبرين عن مصالح طبقة او فئة طبقية معينة .
- (2) تفكر بالاساس في كتابات الاساتذة : المالكى ، ولعلو ...
- (3) ان هذه « التنظيرات » اليسارية في مظهرها ، بصاحبها في الغالب نتج سياسات مغرقة في اليمينية ، ولنا في التاريخ المعاصر لبلادنا أكثر من مثال على ذلك .
- (4) في بعض المراحل التاريخية تكون هناك عدة طبقات اجتماعية و تنقسم « السيادة داخل المجتمع ونمارس ديكتاتوريتها على باقي الطبقات الاجتماعية الاخرى . بيد ان ذلك لا يفي بل يستلزم دائما هيمنة إحدى هذه الطبقات السائدة داخل التحالف الطبقي السائد ، كما هو شأن البروليتاريا في مرحلة « الديمقراطية الجديدة » : انما الطبقة المهيمنة في اطار التحالف الشعبي - بمعناه التاريخي - السائد .
- (5) ان النموذج المضحك - المبكى للتعامل الدعائى مع تجارب الشعوب الثورية نجد في تعامل بعض الماركسيين ، مع تراث الثورة الصينية وفي اسقاط تحليل ماوتسي تونغ على واقع مجتمعنا - والامثلة لا تحصى في هذا المجال .
- (6) ... من هم اعداؤنا ؟ ومن هم اصقناؤنا ؟ هذه المسألة في الدرجة الاولى من الاهمية بالنسبة لنا . والسبب الاساسي في ان جميع النضالات الثورية الماضية لم تحقق الا نجاحات ضئيلة جدا ، يعود الى ان الذين قاموا بتلك النضالات لم يستطيعوا الاتحاد مع الاصدقاء الحقيقيين ليهاجموا الاعداء الحقيقيين ... :
- (7) « تحليل لطبقات المجتمع الصيني ، مارس 1926 ص 10 الجزء الاول من المؤلفات المختارة لماوتسي تونغ - بكين 1951) .
- (7) يتعلق الامر بتحالف بعض القوى التقدمية ، عادة رحيل الاستعمار ، مع القوى الاكثر رجعية لتصفية المقاومة وجيش التحرير التي كانت تفضي مضجع الاستعمار وعملاته ببلادنا . وما كان ليتسنى لهؤلاء القضاء على المقاومة وجيش التحرير لولا الخدمات الجايبة التي قدمها لهم « حلفاء » المقاومة وجيش التحرير ... وان عملية تجميل وجه تاريخ - حاضر بعض القوى السياسية لا يغير من الواقع شيئا ما دامت الوقائع « جحودة » : ان اعادة كتابة تاريخ المقاومة وجيش التحرير ومحاولة الاستئثار بتراتها النضالي لا يمكنها ان تمحو بجرة قلم الاخطاء التي ارتكبتها الحركة التقدمية ببلادنا في نهاية عقد الخمسينات . ويديهي ان الاسهام في تصفية المقاومة وجيش التحرير قد عجل بحسم مسألة السلطة لصالح القوى الاكثر رجعية وتبعية للاستعمار من جهة ، كما انه عجل بتصفية الجناح التقدمي للحركة الوطنية من الحكومة في نفس الوقت الذي تركه اعزلا وعاجزا عن التصدي للضع الذي أطلق عنانه التحالف الطبقي السائد : ان الهجوم المكثف للرجعية على القوى التقدمية في مطلع الستينات يجد جزئيا تفسيره هنا ، من جهة اخرى .
- وعلاوة على ذلك ان تطليب التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي واعتبار بعض القوى البرجوازية التقدمية بمثابة العدو الرئيسي انحرف لا يخلو من مخاطر بالنسبة للحركة التقدمية ، والتاريخ المعاصر لبلادنا خير شاهد على ذلك ... ان الصراع الايديولوجي والسياسي شئ ، واعتبار الخصم السياسي ، الذي يمكنه ان يكون حليفا في بعض المراحل ، عدوا رئيسيا ... شئ آخر .
- (8) « ان الطبقة التي تشكل القوة المادية السائدة في المجتمع هي كذلك القوة السائدة روحيا . والطبقة التي تتصرف في وسائل الانتاج المادي تنصرف ، بذات الوقت ، في وسائل الانتاج الفكري ، (كارل ماركس ، فريدريك انجلز : الايديولوجية الانسانية - الجزء الاول حول فيورباخ ص 75 ، المنشورات الاجتماعية ، باريس 1968) . التشديدات من عند المؤلفين .
- (9) ان المجال لا يتسع لطرق هذا الموضوع الهام ، ونكتفي بالإشارة الى ان البرجوازية في بلادنا تنقسم الى ثلاث طبقات : البرجوازية الكبرى ، الكمبرادورية في اتجاهها الرئيسي ،

والبرجوارية المتوسطة ، التي ليست وطنية في كل المراحل التاريخية ، والبرجوارية الصغيرة .
(10) ان المرحلة الامبريالية تتميز ، منذ بدايتها ، بتداخل الرساميل وتدويلها ؛ انظر :

لنلين « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » فصل : الابناك ودورها الجديد . ص 42 - 72 ،
المنشورات الاجتماعية ، باريس ، وكروستيان بالوى : « الاقتصاد العالمي والشركات المتعددة
الجنسيات » ، نشر ماسبيورو - باريس 1975 .

(11) بالرغم من كوننا لسنا بصدد تحديد البرجوارية الوطنية نورد ، لاهميته ، ما غاله
فرنسيس دوشاسي في الموضوع : « لا يمكن تحديد البرجوارية الوطنية دون الرجوع الى
العقائيس السياسية والايديولوجية لتحديد كطبقة (...) ان البرجوارية الوطنية لا يمكن
ادراكها كراسمال و محلي ، جزئيا عن الراسمال الامبريالي و الاجنبي ، وبالرجوع فقط الى
التناقضات الاقتصادية التي تفصلها عنه » (موريطانيا 1900 - 1975 . ص 65 منشورات
انثروبوس . باريس 1978) .

(12) راجع الندوة الصحفية التي عقدها احمد عصمان الوزير الاول آنذاك بتاريخ 14 ماي
1973 والتي ورد فيها على الخصوص : « ... بهذا التفتين يبدشن المغرب مرحلة جديدة ، مرحلة
هامة من تاريخه الاقتصادي والاجتماعي لان (...) عددا من قطاعات النشاط (الاقتصادي) ستفتح
لمواطنينا » .

(13) انظر افتتاحيات جريدتي « العلم » و « الراي » خلال الشهور التي جرت فيها عمليات
المغربية ، وتعتبر عن انتقاد حزب الاستقلال ونبرمه من الكيفية التي تمت بها المغربية والتي ام
يستفد منها الا « المحفوظون » و « ذوا النفوذ » ... بمعنى انها لم تتم بشكل تعادلي ! .

(14) بعض المحلات التجارية والمقاهي والحانات أساسا .

(15) نور الدين العوفي : « المغربية وتطور البرجوارية » ص 295 (اضروحة لنيل دبلوم
الدراسات العليا ، كلية الحقوق . بالرباط . ماي 1979 - غير منشورة)

(16) يدعي البعض ان المفهوم الاصلي الكمبرادوري هو الوكيل التجاري أو الوسيط ،
وبما ان وظيفة الطبقة التي كانت تضطلع بهذه المهمة (الوساطة التجارية) في بداية التغفل
الاستعماري قد تغيرت . فان مفهوم البرجوارية الكمبرادورية لم يعد صالحا ؛ لقد « تجاوز »
الواقع ! . ونعتبر ان هذان جهتنا ان هذا المنطق التبسيطي لا ينفذ الا جوهرا طبيعة البرجوارية
الكمبرادورية وانما يكتفي بالظواهر السطحية : ان جوهرا طبيعة البرجوارية الكمبرادورية هو
كونها تنحصر مصالح الامبريالية وان وجودها رهين ومرتبط بخدمة هذه المصالح ؛ اما الشكل
الذي تتخذه هذه الخدمة والارتباط مقابل للتغيير حسب الظروف التاريخية ، فضلا عن كونه - اي
الشكل - ثانوي .

وان اعمال المنطق الاول قد يؤدي في نهاية المطاف الى التخلي (تجاوز) عن مجموع مفاهيم
المادية التاريخية ما دام الواقع قد تغير ... وهكذا يعتبر اصحاب هذا « المنطق » ان مفهوم
البروليتاريا قد « اكل عليه الدهر وشرب » ولم يبق له من معنى ما دامت مميزات بروليتاريا نهاية
القرن العشرين ليست هي مميزات بروليتاريا القرن التاسع عشر . صحيح ان تغيرات هامة قد
طرات على بنية البروليتاريا ، لكن ما يفوت اصحاب « التجاوز » هو ان البروليتاريا لا زالت
تضطلع بنفس الدور في مسلسل الانتاج الاجتماعي وانها لم تفقد ايا من محدثاتها الاساسية :
الانفصال عن ملكية وسائل الانتاج بيع قوة و انتاج فائض لقيمة ...

(17) جان لويس ميج : « المغرب واوروبا » - 1830 - 1894 - الجزء الثاني ص 560 .
المنشورات الجامعية لفرنسا ، باريس 1961 .

(18) « ان التمييز بين البرجوارية الكمبرادورية والبرجوارية الوطنية لا يطابق (...) التمييز
بين الراسمال الاحتكاري (الراسمال الكبير) والرأسمال الغير احتكاري (المتوسط)
يمكن ايجاد احتكارات كبرى تعمل كبرجواريات وطنية وقطاعات من الراسمال المتوسط تابعة
كلية للرأسمال الاجنبي » . (نيكوس بولانزاس : الطبقات الاجتماعية في راسمالية اليوم ص 70 .
منشورات لوسوي . باريس) . واذا كانت البرجوارية الكبرى ، عموما ، ذات طبيعة كمبرادورية
في الحول التابعة للامبريالية ، فمن الخطأ اقامة علاقة ميكانيكية بين حجم الراسمال وبين طبيعته :
برجوارية كبرى كمبرادورية وبرجوارية متوسطة وطنية . ان هذا الفهم الميكانيكي
قد يؤدي الى نتائج سياسية لا تتخلو من مخاطر .

(19) ان المجالات المفضلة لتوظيف الرساميل الكمبرادورية هي ، اساسا ، الصناعات التحويلية والصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات والتجارة الداخلية والخارجية والسياسة والعقارات بمختلف أنواعها ...

(20) مثلا قطاع النسيج وصناعة الأقمشة والملابس خلال سنتين 1978 و 1979 على اثر الاجراءات التي اتخذتها بعض دول السوق الأوروبية المشتركة .

(21) وهكذا ، ففي الوقت الذي تعاني فيه بلادنا من عجز غذائي مزمن وخطير ، فإن أجود الاراضي تخصص لانتاج المواد التي تحتاجها الاسواق الامبريالية .

(22) كوستاس فرغوبولوس : « الرأسمالية المشهورة والمسالمة الزراعية الجديدة : نموذج اليونان » ، نشر ماسبيرو - باريس 1977 .

(23) ان تجربة الانظمة « العسكرية » البرجوازية في العالم العربي ، تبين بجلاء ، وهم الطريق الغير رأسمالي ، الذي لا يؤدي الا الى رأسمالية الدولة المرتبطة ، في آخر المطاف ، بالسوق الرأسمالية العالمية .

(24) ان البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية تتداخل مع البرجوازية الكمبرادورية ، وتدخل انياب الكذب « على حد تعبير ماوتسي تونغ .

(25) ان زواج المصالح هو ، العلاقة الزوجية ، السائدة في أوسط هذه « الطبقات الراقية » حيث يعتبر المال والثروة مقياس كل شيء بما في ذلك الحب ! .

(26) يعتبر شارل بلتهام ، وفي سياق آخر ، ان البرجوازية البيروقراطية : « بورجوازية من نوع جديد حيث انها لا تتمتع بالملكية الخاصة القانونية ، الامر الذي لا يعني كونها تنصرف في الواقع في وسائل الانتاج . لكن ما يعتبر هو الوقائع وليس المفولات القانونية » ، التشنيدات لبلتهام - (الصراع الطبقي في الاتحاد السوفييتي - المرحلة الثانية 23 - 1930 الجزء الثاني ، ص 498 - منشورات لوسوي - ماسبيرو ، باريس 1977) .

(27) أزمة مركز المطيشة سنة 1979 وأزمة المطيشة هذه السنة خير دليل على ذلك القاتر وتلك الحساسية !

(28) يكتسي التصنيع الفرعي احدى الاشكال الرئيسية لارتباط وتبعية الرأسمال الكمبرادوري للرأسمال الامبريالي في المرحلة الراهنة : انظر دراسة كلود بونومي وآن هانو : التصنيع الفرعي الدولي - حالة المغرب ، مركز التنمية في منظمة التعاون والتنمية الأوروبية . نوفمبر 1977 . باريس .

(29) نعتبر ان البنية الطبقية السائدة في المجتمع المغربي وان كانت لا تتسم بصفات نظام الفئات المغلقة ، فإن الحركة الاجتماعية جد محدودة بحكم المميزات الاقتصادية - الاجتماعية للبنية الطبقية السائدة وبحكم سياسة التحالف الطبقي السائد ودور الدولة في اعادة انتاج هذه البنية . بيد ان ذلك لا يمتنع ونحقق بعض « النجاحات » الاجتماعية الفردية ما دام العنصر الاساسي في تلك « النجاحات » ليس هو الجدارة أو الاستحقاق بمعناها البرجوازي وانما مقاييس اخرى .

(30) يكون ذلك ممكنا في ظل تخلف الوعي السياسي - الطبقي لدى أوسع الجماهير الكادحة والفروية منها بشكل خاص ، وفي ظل سيادة الولاءات « القبلية » والاقليمية وطبعتها للولاء - الانتماء الطبقي في العديد من الحالات . غير ان هذا لا يعني ان الصراع الطبقي ليس هو المحرك الرئيسي للصراع الاجتماعي ببلادنا ولا ان طغيان ولايات اخرى غير طبقية في بعض المراحل لا يحتمل هو كذلك تفسيراً طبقياً .

(31) ان استنفاد « الزبون » اقتصاديا ليست شرطا ضروريا لقيام علاقات زبونية ، ويكفي لقيامها توفر بعض العناصر مثل الجاه ، أو ، السلطة ، أو ، العلاقة العائلية ...

(32) نور الدين العوفي : المصدر المذكور . ص 270 .

(33) ان احد الاسباب الرئيسية لجعل طنجة منطقة دولية هو اصرار انجلترا على ان لا تحتل فرنسا الطرف المواجه لقلعة جبل طارق من جهة ، وحرص كل الدول الامبريالية على ان لا تتحكم انجلترا اما مباشرة او بواسطة اسبانيا في طرفي مضيق جبل طارق نظرا لأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها من جهة ثانية .

(34) مهاجمة قبائل انجرة للتحصينات التي كان الاسبان يقيمونها حول سبتة وصغيرها لمحاولة توسيع مساحة المنعة : مهاجمة القبائل الريفية لأعمال مدخط قطار منجمي في منطقة قباية ...

(35) عقدت هذه الاتفاقية في ماي 1945 وكانت اتفاقية طنجة في شنبر قد فرضت التزام السلطان بعدم مساعدة الأمير عبد القدر الجزائري ، وأقرت الاتفاقية « حق المناوبة » بالنسبة للطرفين . وحدثت اتفاقية بشكل غامض الحدود بين المغرب والقطر الجزائري المستعمر . ولقد سريته أن تستعمل عدايتها لشراء الأسلحة الضرورية لحماية الإسلام . وقد استعملت هذه العنوى تخلي المخزن عن التأييد المفروضة على إقامة الأجانب في الموانئ ، والمخزن المغربية فضلا عن كونه بدأ ينصاع لطبقات الدول الأجنبية . وبصدد الحرب المغربية الفرنسية يقول مبيج : « ان الحرب الفرنسية - المغربية ، بالرغم من قصر مدتها (...) قد شكلت نقطة تحول في العلاقات الديبلوماسية للمغرب . ان ما انهار في ايسلي هو أكثر من فيلي : انه السمعة العسكرية للمغرب . اذ منذ ازيد من قرنين منيت كل التدفقات العسكرية الأوروبية بالهزيمة » (مبيج . المصدر المذكور . ص 203) .

(36) كان مبلغ التعويض هو 20 مليون دروس () ، ويقدره عياش بـ عشرين مليار فرنك لسنة 1906 . انظر (البير عياش : « المغرب - حصيلة استعمار » - المنشورات الاجتماعية بباريس 1956) .

(37) انظر : مبيج المصدر المذكور .

(38) يذكر مبيج قوى صادرة سنة 1766 حول حلال تصدير الحبوب للبلادان المسيحية شريطة ان تستعمل برخيها لشراء الأسلحة الضرورية لحماية الاسلام . وقد استعملت هذه القوى حسب الظروف السياسية والمحاصيل الزراعية . (المصدر المذكور ص 30 . الهامش الرابع) .

(39) لقد كانت هذه احرية نسبية ولا تتعدى « بلاد المخزن » التي تتسع مساحتها أو تقتصر حسب سلطة الدولة المركزية .

(40) كان المخزن يتخوف من مهاجمة الموانئ المغربية للأجانب ، لان ذلك كان يكلفه دفع فدية للمهاجم تقدر برباخ هامة وكانت أهمية الفدية تتغير حسب أهمية الدولة التي ينتمي إليها وحجم الاضرار التي لحقت به . لذلك كان المخزن لا يسمح بتجول الأجانب في المناطق التي لم تكن سلطته نافذة فيها .

(41) يذكر مبيج ان بعض المغاربة اليهود أخذوا الجنسية الانجليزية منذ سنة 1849 مثله و يهودي ليفي (المصدر المذكور ص 574 - 575) .

(42) مبيج : المصدر المذكور ص 560

(43) ، ، ، ، 579

(44) ، ، ، ، (المحميون ص 549 الى 560) .

(45) انظر : أطروحة حسن بنحيمة : « صفرو من تقاليد المدير إلى الدمج في الاقتصاد المعصري » دراسة في الجغرافية الانسانية . جامعة بول فاليري . مونيبييه 1977 .

(46) ان النشاط الاقتصادي لهذه المدن كان يزدهر أو يعيش مرحلة كساد حسب الظروف السياسية العامة وحسب علاقة السلطان بسكان هذه المدن .

(47) مبيج : المصدر المذكور ص 560

(48) ، ، ، ، 560

(49) كانت هذه المادة مطلوبة في بعض الاسواق الأوروبية مثلا : الفطنيات في اسبانيا ، والقطن في كل من إنجلترا وفرنسا خلال الحرب الأهلية الأمريكية : انظر مبيج المصدر المذكور ص. 534 .

(50) مبيج : المصدر المذكور ص 130 و 521

(51) مبيج : المصدر المذكور ص 549 . التشديدات من عندنا

(52) ، ، ، ، 549

(53) ، ، ، ، 549

- (54) , , , 550
- (55) , , , 550
- (56) , , , 551 الحماية من الجبان على غرار الايجار من الجبان .
- (57) مبيح : المصدر المذكور ص 551
- (58) , , , 554
- (59) , , , 553
- (60) , , , 555
- (61) , , , 555
- (62) يقول نائب قنصل فرنسا بالدار البيضاء : « ان تسليم الشهادة (شهادة الحماية)
 هي الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتعسفات ، مبيح : المصدر المذكور ص 549 هامش 4 . ان
 هذه الشهادة الاستعمارية بالرغم من انحيازها ، ليست بدون قيمة .
- (63) ان المرء كان لا يامن على ماله أو عرضه . وكان القواد لا يترددون في استعمال أبشع
 الاساليب (حبس ، تعذيب ، اغتيال ...) من أجل بلوغ مآربهم ؛ وكثيرا ما كانت الجماهير
 تنتفض لتصفية القواد الطغاة ...
- (64) كان هذا الجزء من الجماهير يتكون من الرعاة والحماله وبعض مستخدمي القنصليات
 (بستانيين ، منطفين ...) وبعض الفلاحين الصغار أو « الكسابة » الصغار الذين ضاقوا من
 قهر القواد فالتجأوا الى طلب حماية النصارى مقابل مبالغ مالية هامة أو مقابل عقد شركة لا يدفع
 فيها الاجنبي الا شهادة الحماية ! .
- (65) محمد المنوني : « مظاهر بقطة المغرب الحديث » ص 255 - مطبعة الامنية
 الرباط 1973 .
- (66) نفس المصدر ص. 256
- (67) , , , 256
- (68) , , , 257
- (69) , , , 257
- (70) , , , 259
- (71) , , , 558
- (72) , , , 41
- (73) « لقد اتخذ الاوروبيون شركاء لهم بين سكان البوادي . ومن هنا هاهم الآن يبعثون
 انباعهم الذين لا ضمير لهم الى العمال - هؤلاء الناس ، الذين ، لا حس اسلامي لهم يتطاولون
 على العمال ، فيتهمونهم زورا باعمال وهمية ، بل ان البعض يدعون ان العامل شتمهم أو شتم حتى
 القنصل الاجنبي الذي يحميمهم . والكل يتلخص في تضخيم القضية بهدف خلق ضجة يستغلها
 القناصل للتدخل » (دورية مبعوثة من سيدي محمد الى العمال بتاريخ 30 شتمبر 1867 . مثبتة
 في جردان عياش : « مظاهر الازمة المالية بالمغرب بعد الحملة الاسبانية لسنة 1860 » ، المجلة
 التاريخية . أكتوبر دجنبر 1958 ص. 13) .
- (74) مبيح المصدر المذكور . ص 558 .
- (75) ان الاسطوغرافيا الاستعمارية تسهب في الحديث عن « الفوضى » التي كان المغرب
 يعيشها قبل ان « تنعم » عليه فرنسا بحمايتها . وان ظاهرة الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها
 بلادنا خلال القرن التاسع عشر تتطلب دراسة علمية لتحديد أسباب ونتائج تلك الاضطرابات
 ولتقييم دور الدول الاستعمارية في اثاره بعضها .
- (76) مبيح : المصدر المذكور ص 558
- (77) , , , 205
- (78) انظر : العقد الموقع من طرف السي عبد السلام ، شريف وزان وجول جاليزو مدير
 مجلات الربيع الكبير ، والمحمر بطنجة في 24 يناير 1888 والمذكور في مبيح : « المغرب

واوروبا » .

(79) ان حسم الصراعات القائمة بين الامبرياليات الالمانية والانجليزية والاسبانية من جهة والامبريالية الفرنسية من جهة اخرى ، بالتراضي : الاتفاقية الفرنسية - الانجليزية لسنة 1904 والمعاهدة الفرنسية الالمانية لسنة 1911 ... ان هذا الحسم السلمي قد عجل باستعمار بلاتنا واطلق اليد لفرنسا فيها .

(80) ان السلطات الاستعمارية ، والجنرال ليوطي خصوصا ، كنات تجامل البرجوازية المغربية (الاعيان) وتقدم لها كل المساعدات لفصلها عن نضال الجماهير الريفية . ولقد نجحت السلطات الاستعمارية في مخطتها .

(81) موران : « المجتمع المغربي » ص 18 نشر هنري بولان باريس 1913 .

(82) انظر : البير عياش : « المغرب - حصيلة استعمار » - الفصل الثالث « الانتاج

الاوروبي » ص 149 وما بعدها . المنشورات الاجتماعية - باريس 1956 .

(83) لقد ارتفع عدد التسجيلات الفردية في السجل التجاري كما يلي :

السنة	الشركات	المغاربة	الاوروبيون	المجموع
1927	707	231	4602	5.533
1938	3285	3285	14.471	17.756

البير عياش نفس المصدر .

(84) « ان الحكومة قد غضت الطرف لضمان الهدوء السياسي » . أندري آدم : « الدار

البيضاء » الجزء الاول ص 366 . منشورات المركز الوطني للبحث العلمي باريس 1972 .

(85) أندري آدم : نفس المصدر ص 332 - 333 .

سواق الحركة الجماهيرية : تساؤلات و خلاصات

بقلم : عبد الحميد عقار

جاذبية الخطاب ؟ ؟ :

أصبحت لفظة الجماهير ذات جاذبية خاصة بحيث تستوعب أنواع الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والايديولوجي السائد بالمغرب وعلى اختلاف منطقتيه وموقعه . وهذا في حد ذاته شيء مهم ، ولكنه خطير : من جهة فيه ترسيم وتشريع للنقد وللاعتراض - ولو شكليا - ليس « بالضرورة » بل بالعجز عن ايجاد منفذ للخروج منها ، وللاعتراض - ولو على مضض - بالوضع المتغير للجماهير ، لكن في هذا الترسيم بالذات كل الخطورة : احتواء الشعارات وتمييعها بافراغها من محتوياتها الفعلية ، التوظيف الايديولوجي للشعارات ، توظيفا للاستهلاك والتضليل وبمضمون قمعي فوق ذلك (استعمال الجيتو عن الجماهير لضربها) (1) .

ومع ان تعرية مدلول ووظيفة « الجماهير » في هذا الخطاب ليست من اهداف هذا المرض ، فانها مع ذلك احدى بواعثه . اذ يصعب الادراك الحقيقي لواقع الحركة الجماهيرية بعيدا عن الادراك الحقيقي لواقع الطرف النقيض لهذه الحركة ولمختلف ساليب عمله ، علما بأن الواقع في هذا السياق لا ينحصر في الممارسة العملية وحدها بل يشمل أيضا ما هو تفكير أو نظر يواجه تلك الممارسة أو ينبثق عنها .

وليس الحديث عن الحركة الجماهيرية بعد ذلك محض اهتمام ثقافي ذاتي ، بل هو اسهام موضوعي بشكل ما في الصراع الايديولوجي والسياسي بصفة عامة . فليس المهم هو الوقوف على واقع هذه الحركة في حد ذاته ، بل هو الوصول الى استخلاص القوانين الاساسية أو الثوابت والمتغيرات التي تحكم صيرورة هذا الواقع ملبا واجابا ، انطلاقا من أن ذلك الواقع هو نظام متواصل من التراكمات التي تختزن جوانب تجربة الحركة التاريخية للشعب المغربي ككل ، وهذه التراكمات في حاجة الى استيعاب وافراز وتجارب نوعي .

والجماهير في هذا العرض هي مجموع الكتلة الشعبية التي تعاني ونحو بشكل متفاوت من الاستغلال والفقر الطبقيين وهي في نفس الوقت تقاوم ذلك الواقع وتناضل باتجاه مطالبها الديمقراطية الكلية ، وذلك اما في ضوء انتمائها النقابي والسياسي واما في ضوء الوعي العام التلقائي بالظلم والتفاوت الطبقيين (كما هو الحال مثلا بالنسبة لعضلات الفلاحين وتلاميذ الثانويات ...) .

ودراسة واقع الحركة الجماهيرية يثير عدة محاور للبحث والتحليل (2)

غير أننا نركز هنا على محور واحد هو الاضراب كشكل نضالي ، كممارسة نقابية . وتحديد الاضراب التاريخي أي الذي يمتلك بسبب عوامل عدة ، القدرة على التأثير في مجرى الاحداث وفي علاقات موازين القوى الطبقيّة والسياسية ، ودون أن يعني هذا التقليل من أهمية الاضرابات الاعتيادية (الاضرابات الموسمية ، اضراب القطاعات المحدودة ، الاضرابات المعزولة ...) ، ونعتقد أن السنتين الماضيتين (79 - 80) لهما من الغنى في هذا المجال ما يبرر التركيز عليهما للتساؤل عن واقع الحركة الجماهيرية بالمغرب ؟ ولإقتراح بعض الخلاصات الأولية :

نهوض نضالي قوي ودال :

شهدت الساحة الوطنية خلال السنتين تصاعدا مهما في نضال الجماهير المغربية وبالتحديد : العمال ، والمستخدمين والموظفين والفلاحين والطلاب والتلاميذ ، وذلك عبر سلسلة من الاضرابات النقابية العامة والمتسعة بالتدرج سواء من حيث عدد القطاعات التي تشملها أو من حيث الامتداد المكاني والزمني لها ، أو من حيث اللوائح المطالبة المؤطرة لهذا النهوض وكذا التجمعات النقابية من أجل تعبئة وتنظيم حركة الاضرابات . وباستقراء جدول هذه الاضرابات (3) نلمس الملاحظات التالية :

(1) أهمية القطاعات التي شملها هذا النهوض ، وهي عموما القطاعات المنتجة بشكل مباشر أو غير مباشر وذات الوزن الأساسي في الحياة العامة للشعب المغربي : التعليم ، الصحة ، الفوسفاط ، النقل ، السكك الحديدية ، الاستثمار الفلاحي ، النسيج ، معامل إنتاج السكر ، التبغ ، الصناعات الحديدية والبتروولية والغذائية ، الابناك وشركات التأمين ، المكاتب الوطنية ، الفلاحون ، الشبيبة الجامعية والمدرسية ، التجار الصغار .

(2) أهمية اللوائح المطالبة التي تبرر الدعوة الى الاضراب ، وهي لوائح على الرغم من تباين محتوياتها التفصيلية فإنها تلتقي كلها للمطالبة بضرورة التعجيل بتحسين أوضاع التشغيل ماديًا ومعنويًا وباحترام وإقرار الحقوق النقابية ويمكن تصنيف تلك المطالب كما يلي :

- * الزيادة في الاجور وفي التعويضات المختلفة .
- * احداث وتشريع القوانين الاساسية التنظيمية .
- * الترسيم والترقية .
- * تطبيق البروتوكولات الموقعة بين العمال والمستخدمين وبين مشغليهم .
- * احترام الحق النقابي .
- * توفير الظروف الانسانية والقانونية الضرورية للعمل .
- * حق الاستفادة من صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي .

✳ التضامن مع ضحايا الطرد والتنكيل والاحتجاج على الممارسات التعسفية . (4) (5)

(3) وحدة النضالات وشمولييتها وطول نفسها ، ففي شهر ابريل 1979 مثلا دخلت عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية في نضال موحد :
2 ، 3 ، 4 ، 5 ابريل 79 اضراب عام في قطاع الفوسفات بخريبكة .
9 ابريل اضراب عام في قطاع السكر .
9 ، 10 ابريل 79 اضراب البنزول والغاز بالمحمدية .
10 ، 11 ابريل 79 اضراب الصحة والتعليم .
وبالإضافة الى الاضرابات المتكررة والتي تتجاوز مدتها 48 ساعة في الغالب هناك قطاعات استمر الاضراب فيها أسابيع عديدة (السكك الحديدية)
الفوسفات ، عمال انماء وتغليف الحوامض « بروماغروم » ، صوماكا ،
كوكاكولا ...)

(4) كل هذه النضالات كانت تستتبع اشكالا من القمع والتعسف :
الطرد ، التوقيف ، النقل ، المتابعة القضائية ، الاعتداء والاهانة ...
ويكفي التذكير هنا باحياء السلطة لظهير « كل ما من شأنه » واعتماده مبررا لعدد من
المحاكمات النقابية .

شروط موضوعية للاضراب :

واضراب السنتين الاخيرتين مثل أية حركة نضالية لها ما يبررها من
الفاخية الموضوعية : فالانخفاض المتواتر للقدرة الشرائية للمواطنين عامة ،
وضالة الاجور وجمودها بالقياس الى الاسعار ، وانفلاس وعجز القطاعات
الاجتماعية عن الاستجابة لطموحات الجماهير وبخاصة في التعليم والعدل
والصحة والشغل والسكن ، مع عملية تنامي الوعي الطبقي نوعيا ، الى جانب
التأثيرات البعيدة وغير المباشرة للشروط الدولية العامة وبالخصوص ما كان
يجري في ايران (مرحلة نضال الشعب الايراني من اجل اسقاط نظام الشاه)
وفي مناطق عديدة من افريقيا وأمريكا الوسطى ، هذه المعطيات تكون ظروفنا
موضوعية لتنامي السخط والاستياء .

وكان ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ك. د. ش.) (6)
امكانية موضوعية لخلق وضع نقابي جديد يقتضي بالضرورة حركة نضالية
تبرر هذا الميلاد وتمكنها من التميز والتجذر ، وهذا الطرف يفرض على
النقابات المركزية الأخرى وبخاصة الاتحاد المغربي للشغل (ا. م. ش.)
نفس الشيء أي ضرورة الخروج النسبي والمحدود من الجمود والانتظارية
وبتواز مع ظروف الاعداد للمؤتمر الوطني السادس والذي انعقد في الاسبوع
الاخير من مارس 1979 . واذا كان الوعي بمفاسد البيروقراطية وبأخطار
النقابية الضيقة وبالحواجز التي تكبل العمل النقابي وتضعف مردوبيته من

بين المواليد التي شرطت ميلاد (ك. د. ش.) فان المضمون الحقيقي لهذا الميلاد يشترطه مدى القدرة على تجاوز تلك السلبيات عبر نضال نقابي متميز نوعياً ، ومن هذه الضرورة بالذات تتولد الامكانية الموضوعية لفهموص جماهيري جديد .

مميزات طبقية للاضراب :

الملاحظ ان حصيلة الاضرابات خلال السنتين لم تكن وقفاً على طلاب الجامعات او تلاميذ الثانويات ، وأكثر من ذلك لم تكن وقفاً على عمال القطاع الخاص بل نسبتها الكبيرة انجزها موظفون ومستخدمون من ذوي الدخل المتوسط والفقير ، ومن ينظم عملهم في الغالب قانون اساسي يضبط العلاقة بين المستخدم والمستخدم (دولة ، مؤسسة ، رب عمل) ، وهؤلاء يشكلون في اغلبيتهم شرائح البرجوازية الصغيرة ، وهذه البرجوازية لعبت دوراً مهماً عبر انتماءاتها الحزبية والنقابية في عملية الانتخابات الجماعية والبرلمانية خلال سنتي 76 - 1977 ، ثم كانت هي الضحية الاولى للعبة الانتخابات ، وليس ذلك بالتزوير فحسب ، بل بمضاعفة استغلالها اقتصادياً بسبب الزيادات الحاصلة في بعض المواد التي تشكل جزءاً من استهلاكها مثل الزيادات في اثمان البنزين والسيارات وفوائد قروض التجهيز والبض ... هذا عدا الزيادات في المواد الاستهلاكية التي تعمس بشكل مباشر عامة المواطنين . يضاف الى ذلك ان آمال البرجوازية الصغيرة في ان تكون الانتخابات ونتائجها أداة لاحتداث التوازن الضروري بينها وبين السلطة وأرباب العمل ومعدري المؤسسات هذه الآمال سرعان ما انكشف زيفها وخاؤها أمام فشل المؤسسات الجماعية ومجلسي الممثلين (البرلمان) وانعدام فعاليتها الا في اصفاء طابع الشرعية على سيادة تحالف طبقي في الوقت الذي اخذ فيه هذا التحالف يعلن من التزامات والمصاعب الاقتصادية والسياسية ... وهكذا كرست الانتخابات استمرار اساليب المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ والاختلاسات والتظلمات الادارية مضافة الى الاعباء الاقتصادية اي انها أعادت انتاج مزيد من المتاعب والاثقال لهذه البرجوازية ...

والى جانب فئات العمال وشرائح البرجوازية الصغيرة ساهم الفلاحون (7) وعبر عدة مناطق من البلاد في هذا النهوض . وكانت الارض هي محور الصراع بينهم وبين كبار الملاكين والقطاعيين الجدد ، ولم يكن هذا الصراع بأقل حدة أو عناء ، بل اتخذ أحياناً طابعاً دموياً الى جانب الاعتقال والمتابعة القضائية وفرض حالة الحصار والتطويق على السكان ، ومثال فلاحي جماعة اولاد سعيد الواد بنواحي بني ملال شديد الهلالة في هذا السياق ...

نضال ضد أطراف التحالف الطبقي السلطاني :

إذا كانت القاعدة الاجتماعية لحركة الاضرابات تفسر مبرراتها الطبقية، فإن القطاعات المتعددة التي شملتها تؤكد ان النهوض الجماهيري استهدف بالدرجة الاولى النضال ضد :

(1) البرجوازية الكمبردورية المنمجة بالراسمال الامبريالي وهي الطبقة التي تشكل الطرف الرئيسي في التحالف السائد والتي يتمحور نشاطها اساسا في ادارة فروع الشركات الامبريالية بالمغرب والسيطرة على قطاع لايراد والتصدير والاستثمارات في مجال السياحة والصناعة التحويلية والمعادن والقطاع الفلاحي الراسمالي ثم النشاط المصرفي البنكي .

(2) البرجوازية البيروقراطية والتي تتمركز في الاجهزة والمؤسسات الانتصادية والاجتماعية للدولة مثل مكتب التسويق والتصدير ، الفوسفات ، المكتب الوطني للسكك الحديدية ، المكتب الوطني للسكر والنشاي ...

(3) الملاكون العقاريون الكبار والذين يشكلون القاعدة الاجتماعية لتحالف الطبقي السائد في البوادي . مثل ما هو الحال في نضالات الفلاحين بقرية حد كورت قرب وزان وجماعة اولاد سعيد الواد ناحية بني ملال .

(4) الراسمال الامبريالي المستثمر في عدة قطاعات مثل كودوير ، جنرال تير ، كوكا كولا ، سيكوم ...

احتدام الصراع الاجتماعي :

حركة النهوض هذه ، بحكم طابعها الجماهيري وتأثيرها النقابي ومبرراتها الموضوعية والطبقية ، وبحكم النفع الذي ووجهت به ، انها ذات صبغة سياسي وترتب كحلقة من حلقات الصراع الاجتماعي الذي يضطلع به العمال والمستخدمون والموظفون والفلاحون والطلبة ضد اعدائهم الطبقيين والسياسيين . والدلالة السياسية العميقة لهذه المرحلة من الصراع هي الموقف ضد السلم الاجتماعية سلم تركز كل اشكال الاستغلال ، والاضلال ضد الاستغلال الاقتصادي بافق تحسين شروط الحياة المعاشية ، وذلك عن خلال طرح مطالب من شأن تحقيقها ان يحدث توازنا نسبيا بين مستوى المعيشة الذي يزداد تفاقمنا بسبب الغلاء والاحتكارات والمضاربات وبين مستوى الاجور والقدرة الشرائية للمواطنين والتي لا تزداد الا ضعفا عن مسيطرة النهب الراسمالي .. وحركة النهوض الجماهيري هذه تسهم في اعادة ترتيب العلاقات بين القوات والمواقف الطبقية والسياسية ، ومقياس هذا الترتيب يتحدد في ضوء الموقف من حركة الاضرابات وفي ضوء العلاقة مع السلطة التي هي للتجسيد الفعلي للتحالف السائد وليست فقط وزيراً متعنتاً او حكومة جديدة - قديمة ، (8) .

ومن هنا يأتي الدور التاريخي لاضرابات السنتين : فهي اذا كانت تؤكد القدرة للنضالية التي تخزنها الجماهير فهي الى جانب ذلك كانت من عوامل

تفجير بعض التناقضات التحالف الطبقي السائد أولا ثم انها بمثابة مؤشر لقياس بعض التناقضات في صفوف الحركة النقابية والسياسية التي تدعم هذه النضالات :

القمع الموقوت والتنازل النسبي :

حركة الاضرابات اجبرت السلطة على نهج اسلوبين متكاملين : اسلوب الدعوة الى فتح المفاوضات مع النقابات المركزية حول بعض مطالبها في « ضوء وضاع البلاد » (9) واسلوب التصعيد من القمع ، الاسلوب الاول يعتمد المناورة والتضليل السياسي ويستهدف جر النقابات المركزية الى المساومة والاسلوب الثاني يستهدف الضغط المباشر على جماهير المضربين لالزامها بالتراجع عن نهوضها وللحد من تأثيرها في تحقيق المكاسب الاجتماعية والسياسية وبالتالي لشل العمل النقابي كواجهة للصراع ، والاسلوبان معا يلتقيان في الهدف وهو الاختراق المزدوج (السلمي / الحربي ، المساومة / القمع) للنهوض الجماهيري واقتلاع اسباب تجذره وتصلبه وتواصله . والدعوة الى التفاوض والتصعيد من القمع كلاهما ، اجراء سياسي موقوت اقتضى قدرا من التنازل النسبي خاصة في المستوى السياسي : فليس صدفة ان يتم تعديل حكومي في وقت وصلت فيه المفاوضات وهي في مرحلتها الاولى الى الباب المسدود . وليس صدفة ان يشهد المغرب في فترة المد الاجتماعي المتصاعد سلسلة من محاكمات الرشاوي والاختلاسات واستغلال النفوذ وعمليات التهريب والاتجار في المخدرات وهي محاكمات تمس بعض كبار المسؤولين في جهاز الدولة الحاكم (10) . وليس صدفة ايضا ان تنتج الصحف الرسمية وشبه الرسمية الى مناهضة ومعاداة حركة الاضرابات والتأكيد في نفس الوقت على « المطالبة برفع الاجور بصفة ملموسة تتناسب مع مستويات الاسعار مع الضرب على ايدي المحنكرين » !! (11) ... هذه المعطيات تكشف عن التأثير الايجابي لحركة الاضراب في اجبار أطراف التحالف الطبقي السائد على الاقرار بموضوعية المطالب وعلى الاقرار بعجز السلطة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المطالب النقابية وتجبرها اخيرا على اللجوء الى القمع الموقوت والمقنن بظهير « كل ما من شأنه » ، وهكذا تسهم حركة الاضرابات في الكشف على الموقف والموقع العدائي للتحالف السائد من حركة نهوض الجماهير . وفي نفس الوقت انكشف باللمس الموقع الذي صارت اليه بعض فصائل الحركة الوطنية بعد مساهمتها في الحكم وهو موقع المواجهة الصريحة والقمعية لاضرابات بعض القطاعات وهي لذلك تصنف نفسها مرحليا ضمن أعداء النهوض الجماهيري : أولا بتناقضها في تبني اضرابات ومعاداة أخرى . وثانيا بحملات التضليل الاعلامي عبر صحفها ومواقع نفوذها في الحكومة بغاية اظهار الاضرابات وكأنها ضد مصالح

بالشعب (12) وكانها مصالح الشعب تقتضي تركية الاستغلال والقمع والفساد. وبالتالي يكونها كرسيت عبر مسؤوليتها في وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر واقعا طالما فاضل رجال التعليم ضده وهو الحاق هذه الوزارة بوزارة الداخلية وفي هذا التكريس موقف سياسي جوهره استخدام جهاز الدولة من خلال موقع المسؤولية في ضرب نضالات الشعب المغربي وتركية وترسيم المضمون انتموي للسلطة ...

الدعم المشروط :

والتقاء النقابيتين المركزيتين (ك. د. ش.) و (ا. م. ش.) في تحريك العمال والمستخدمين والموظفين في سلسلة اضرابات متوالية ولو بدوافع مختلفة واهدافا متباينة وبأساليب وعقليات متفاوتة ، كل ذلك يسمح باعتبار الحسابات الحزبية أيضا كشرط في توجيه الحركة الجماهيرية وناطيرها ومساندتها وبالدرجة الاولى من طرف الفصائل المتقدمة من الحركة الوطنية الديمقراطية . ان الناطير والمساندة يظهران في الدعم الاعلامي وفي البيانات الحزبية التضامنية وفي التبنّي الرسمي لحركة الاضرابات (13) وهذا الدعم يؤكد سياسيا ان ما كان يعتبر منذ 1975 أداة فعالة في التحريك والاستقطاب لم يعد كافيا ومن هنا اتجهت تلك الفصائل الى رفع شعار « صد العدوان الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعرض له الشعب » . ان الاضرابات كشفت عن إمكانية موضوعية للربط بين الممارسة النقابية للاضراب والممارسة السياسية للتضامن والدعم المشروطيين . التضامن السياسي كان مشروطا بخط برجوازي صغير متناقض الامر الذي جعله محدود الافق لا يتجاوز بالفعل حدود التعبير عن الدعم .

واخطر ما يميز هذا الخط هو النقابية الضيقة التي توظف الاضرابات التاريخية فقط من أجل تحقيق بعض المطالب المادية وبشكل مؤجل غالبا . فلهجة الاصرار على تأكيد الطابع المطالبي الصرف للاضرابات في افتتاحيات الصحف وفي البيانات الحزبية (14) والنقابية ، في وقت تصعد فيه الجماهير من فضاليتها ، وفي وقت تطرح فيه (ك. د. ش.) شعار محاربة نقابة الخبز وشعار ربط النضال النقابي الاجتماعي بالنضال الوطني السياسي ، في هذا الاصرار تناقض بين الشعار والممارسة العملية ، وفيه استمرار في تكريس العمل النقابي البرجوازي المعزول والمحدود التأثير ...

والخاصية الثانية لهذا الخط البرجوازي الصغير تتعلق بأساليب العمل والتعبئة ، فهي أساليب تؤكد أيضا التلقائية والعفوية ، وهذا يفسر الدور الكبير الذي يلعبه الاعلام الصحفي في التعبئة بدلا من أن يكون هذا الدور يتركز على الارتباط العضوي بين المضربين وبين التنظيم النقابي ، فلهجة الحماس في التعبئة والناطير لم تكن تقتزن عادة بالتحليل الموضوعي لموازين

للقوى الطبقية والسياسية ولا بتحليل المضاعفات الممكنة لنضال جماهيري له إيقاع جديد كالذي عرفته سنة 1979 ولا بالتفسير السياسي لموقف العداء الذي اتخذته أطراف التحالف السائد من نضال الجماهير . فالتقمع الشرس الذي ووجهت به الاضرابات اعتبر من طرف الفصائل السياسية والنقابية ذلت الاتجاه التقدمي الديموقراطي والتي تدعم الاضرابات تخليا من الدولة ووزارة الداخلية عن حيادها أو هو تعبير عن الحقد والكراهية الموجهة ضد النقابة أو الحزب (15) مثل هذا التفسير يولجح القمع كممارسة سياسية ملازمة لسلطة واحدة أدولتها الفعالة في حسم الصراع لمصلحتها ، ممارسة لها تبريرها الطبقي والقانوني . يواجه هذا كله بفهم أخلاقي نفسي . فما معنى الحديث عن حياد الدولة ووزارة الداخلية في اضرابات السنوات الماضية والتقويه بهذا الحياد وتسجيل الاطار التعاوني بين رجال التعليم من حيث تهيب الاضراب ورجال السلطة المحلية من حيث احترامه ؟؟ فاي تلقائية وعفوية أكثر من هذا التفسير ؟؟ في هذا التحليل تجاوز وطمس للمعطيات والظروف الفعلية التي تتحكم في الصراع وتحدد أشكال التعامل معه وأساليب حسمه : فالدولة ووزارة الداخلية لم تكن في لحياد خلال اضرابات السنوات الماضية ، انها كانت مشغولة بقمع آخر ، وتكفي الاشارة هنا الى الاعتقالات السياسية خلال سنتي 77 - 1978 والتي أصبحت بعد ذلك تعرف بقضية سجن مكناس . وكانت الدولة ووزارة الداخلية مشغولة بالانتخابات ، وتهيب لضمان مشاركة أوسع قاعدة ممكنة من البرجوازية الصغيرة ومن العمال في هذه الانتخابات ومن غير السياسة افساد اللعبة التي ستقتن وتعتقل ممارسة القمع ... واضرابات التعليم في السنوات الماضية كانت معزولة وموسمية في ظل حالة الجزر التي كانت الحركة الجماهيرية تجتازها بسبب مناخ سياسي ونقابي معين . ولم تكن موازين القوى النقابية قد عرفت تبلورا واضحا في صراعاتها وفي بناء أوقاتها ... هذه بعض الظروف التي تفسر موقف الدولة ووزارة الداخلية من اضرابات السنوات الماضية ، ببساطة أن هذا الموقف لم يكن حيادا بل هو نوع من ترتيب التناقضات وترتيب أساليب حلها .

تحالف موضوعي وصراع مطلبى :

تؤكد حركة الاضرابات خلال السنتين أهمية وموضوعية التحالف بين مختلف القوات الاجتماعية والسياسية المناهضة للاستغلال والفقر الطبقي وهو تحالف يبين أن الطبقات الاجتماعية الأساسية المرشحة في الظرف الراهن لتعميق النضال والصراع السياسي والايديولوجي ضد الاستغلال الطبقي ومن أجل تحقيق المطالب الديموقراطية هي الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة بارتباط مع تضررها الشديد من الاوضاع الحالية ، وبارتباط مع خلق الشروط الموضوعية لتحالف أعمق مع الفلاحين في البوادي .

وتبرز حركة الاضرابات هذه ان الخط البرجوازي الصغير هو الذي يوجه
في الموهلة المراهنة الممارسة الفضالية النقابية وسيادة هذا الخط تكشف عن
عدم تبلور وانتشار الوعي البروليتاري في صفوف الطبقة العاملة بالقدر الذي
يمكنها من انجاز مهامها الاساسية حاليا ، وسيادة هذا الخط يفسر ايضا غلبة
النموذج الاقتصادي المطبق على النهوض الاجتماعي .

(ويمكن ان تكون حركة الاضرابات وامكانيات التضامن الاساسية التي
اوجدها مقياسا للتمييز بين مستوى التناقضات العدائية وبين مستوى
والتناقضات في صفوف الحركة الجماهيرية ذاتها وهو تمييز يستلزم ادراكا
للمسألة الاساليب التعامل مع فوعي التناقض : فاذا كانت المسألة المركزية في
مواجهة التناقض العدائي رافعا هي الاسهام عبر النضال في تفجير مكوناته
وإفتراف مزيد من التنازلات والمكاسب ، فالمسألة الجوهرية في التعامل مع
الخطا ومع التناقضات في صفوفهم هي مقاومة الانحراف الانتهازي
والبيروقراطي سياسيا ونقابيا وتجاوز اساليب العمل والتفكير النابعة من
الخط البرجوازي وتحويل الامكانية الموضوعية الى شرط ذاتي يسمح بالفعل
تعميق استقلالية الاداة النضالية نقابية او سياسية وذلك عبر الصراع
الديمقراطي الايجابي .

الهوامش :

- (1) التأكيد هنا بصفة خاصة على مضمون الخطاب الاعلامي السائد ، الشبه رسمي في المستوى الدعائي والاعباري والثقافي والسياسي والتاريخي ...
- (2) يمكن دراسة واقع الحركة الجماهيرية من زاوية : الانفعالات ، التظاهرات التجمعات والاسباب الثقافية ، اللوائح المطالبة ، أشكال التحالف ...
- (3) اعتمدنا في صياغة هذا الجدول على المتابعة الشخصية وعلى ما تنشره الصحف الوطنية أساساً : جريدة المحرر ، الديموقراطية العمالية ، البيان ، انوال ، لانان كارد (بالفرنسية) وبعض نشرات الاتحاد المغربي للشغل . وبالتأكيد فإن هذا الجدول لا يستوعب كل الاضرابات وعلى الرغم من طابعه الانتقائي نسبياً فهو كاف للدلالة على الواقع النضالي خلال السنتين .
- (4) من التقاليد الايجابية التي كرستها (ك. د. ش.) تنظيم ايام وطنية للتضامن مع اضرابات طال نفسها أو مع ضحايا خرق الحق النقابي ونذكر هنا فقط الايام المنظمة للتضامن مع نضالات عمال الفوسفاط ، ومطروني رجال التعليم والصحة والاسمير وسيكوم . هذا بالإضافة الى الايام الاضرابية التي يكون موضوعها هو التضامن وفي الجدول المرفق بعض الامثلة .
- (5) هذه لائحة للمطالب بشكل جزئي كما يعرضها كل قطاع على حدة وخلال المفاوضات بين النقابات المركزية وبين الحكومة تمت صياغة عدة ارضيات مطلوبة متكاملة ومع اختلاف الصيغات والاسيغيات اكدت المركزيتان (ك. د. ش.) و (ا. م. ش.) على ضرورة مراجعة نظام الاجور والتعويضات ومراجعة وتدوين وتبسيط قوانين الشغل .
- (6) انعقد المؤتمر التأسيسي لـ (ك. د. ش.) بتاريخ 25 ، 26 نوفمبر 1978 وذلك بعد ندوة للتنسيق بين النقابات الوطنية في 15 يوليوز 1978 .
- (7) لا يتعلق الامر بالعمال الزراعيين والفلاحيين بل بالذين تشكل الارض من خلال ملكية صغيرة أو متوسطة أو من خلال اليجار وسيلة انتاجهم الاساسية . وعلى العموم فالفلاحون في جدول النضالات يمس سكان القرى عامة .
- (8) يرد هذا الوصف في ادبيات واعلاميات المنظمات السياسية والنقابية ذات الاتجاه التقدمي الديموقراطي .
- (9) تمت المفاوضات على مرحلتين ، تم الاعلان عن المرحلة الاولى يوم الاثنين 26 - 2 - 79 بعد اجتماع وزاري مصغر خصص لموضوعه لدراسة الوضعية الاجتماعية للبلاد على اثر اضراب بعض القطاعات . وقد تقرر في هذا الاجتماع : فتح مفاوضات مع النقابات المركزية حول مطالبها وفي ضوء اوضاع البلاد واحداث لجنة حكومية لمراقبة الاسعار والاحتكارات . وابتدا التفاوض يوم 27 - 2 - 79 ...
- (10) نشير على سبيل المثال الى جلسات محكمة العدل الخاصة ابتداء من يوم 5 - 3 - 79 للنظر في تهمة اختلاس أموال خصوصية والقدر والمشاركة المنسوبة لـ 19 متهما منهم ممباط سامون : عمدا ، الشرطة ومفتشون ...
- (11) يراجع على سبيل المثال : افتتاحية جريدة الميثاق الوطني ليوم 11 - 4 - 79 وبيان المجلس الوطني للتجمع الوطني للاحرار المنشور بجريدة الميثاق الوطني يوم 17 - 4 - 79 وافتتاحيات صحيفة « لومتان » خلال ايام الاضراب .
- (12) يراجع على سبيل المثال : جريدة العلم والرأي خلال تصاعد الاضرابات ، والديلاغات التي اصدرتها الجامعة الحرة للتعليم (الاتحاد العام للشغاليين) الموازية لحزب الاستقلال .
- (13) نفكر بالاساس في : الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، حزب التقدم والاشتراكية ، وجريدة انوال بعد صدورهما في نوفمبر 1979 ...
- (14) نقرا مثلاً افتتاحية المحرر ليوم 10 / 11 / 79 بعنوان « حتى ينجعل كل واحد مسؤوليته » : « على أن الاضراب لم تكن له أهداف أخرى غير الهدف القانوني منه وهو الضغط على الطرف الآخر أي على من يقوم بالنسبة لرجال التعليم مقام صاحب المعمل بالنسبة لمعامل المعامل ، ونقرأ في بيان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتاريخ 12 - 4 - 79 « لقد كان هذا الاضراب كسابقيه اضراباً نقابياً محضاً جاء نتيجة تماطل الحكومة عن اعلان موقفها ومقترحاتها » .

(15) نقرأ في افتتاحية المحرر ليوم 10 / 4 / 79 المشار إليها ما يلي : « ... يجب

التنويه أيضا بموقف الدولة وبالصعوبات ووزارة الداخلية في السنوات الماضية ، لقد حرصت الدولة من خلال وزارة الداخلية على التزام الحد الأدنى من الحياد ، الشيء الذي ساعد فعلا على مرور اضطرابات رجال التعليم وغير رجال التعليم في جو كله حياد ... فلقد كان هناك إطار طبيعي يمر فيه الاضطراب إطار تعاوني بين رجال التعليم من حيث تهيين الاضطراب ورجال السلطة المحلية من حيث احترامهم » ونقرأ في بيان المكتب التنفيذي لـ (ك. د. ش.) بتاريخ 14 - 4 - 79 : « ... ان ما وقع من انتهاك لحرمة المؤسسات ، وخرق لحقوق الانسان وحقوق الشغل ليكشف عن مدى الحقد الحفيين الذي يكنه بعض المسؤولين لمنظمتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعن الكراهية الشديدة لشهود العسر ، ورققة الانبياء والقديسين : رجال التعليم والصحة ... »

الكتاب : تاريخ لوجيا كذا - الحفظ : من لوجيا

جدول بأهم النضالات الجماهيرية خلال سنتي 79 و 1980

المطالبات ... ملاحظات	مكان الاضراب	تاريخ الاضراب	القطاع او النقيب
تحقيق الملف المظلم تحقيق الملف المظلم ، اعتقال أعضاء من قيادة النقابة طرد وتوقيف ومحاكمة عدد كبير من المضربين . تم ارجاع المطرودين والموقوفين في يوليو 1980	على الصعيد الوطني » « » « » «	5 - 7 - 1979 21 - 22 - 23 - 24 10 - 11 ابريل 1979	النقابة الوطنية للتعليم (ك. د. ش.)
عدت النقابة الوطنية للتعليم العالي مؤتمرا وطني ينعقد في 17 - 3 - 79 وفيه أعلنت استقالتها عن النقابة المركزية (ا. م. ش.) .	المدن الجامعية » « تم تاجيله	6 - 7 - 1979 13 - 14 مارس 1979 11 ماي 1979	النقابة الوطنية للتعليم العالي
تعرض عدد من المضربين للطرد والتوقيف والمحاكمة تم ارجاع المطرودين والموقوفين في يوليو 1980	على الصعيد الوطني » «	7 مارس 1979 10 - 11 ابريل 1979	النقابة الوطنية للصحة (ك. د. ش.)
اوقف هذا الاضراب ببلاغ اذاعي اثر دخول الوزارة في حوار مع النقابة	على الصعيد الوطني	15 يبرابر 1979	النقابة الوطنية للبريد (ك. د. ش.)
تحقيق الزيادة المعلن عنها في ماي 79 ، انتخاب ممثلي المجال . تشغل شركة التبغ 2511 ، عدا العمال الموسمين	على الصعيد الوطني » «	18 يناير 1980	النقابة الوطنية للتبغ (ك. د. ش.)
زيادة في الاجور 15 % ، الترقية ، تقديم الفروض لمستخدمين ، فرض السكن ، التأمين على الحياة .	على الصعيد الوطني » «	13 - 14 - 1979 20 - 22 - 1979 28 يبرابر 1 ، 2 مارس 1979 8 يبرابر 1980 14 - 15 - 1980 21 - 22 - 1980	موظفون ومستخدموا الاينك (ا. م. ش.) الاتحاد الاسباني المغربي الاينك

المطالبة بالتوقيات المستور للمل خلال الصيف ، ارجاع المطروحين	على الصعيد الوطني	4 يوليوز 80 (نصف يوم) 11 يوليوز 1980	موظفوا ومستخدموا الإبتاك (ا.م.ش.)
تمويض الكراء والنقل اداء التهور الرابع عشر	الدار البيضاء، " " " "	13 مارس الى 10 ابريل 79 24 ابريل 1980 5 يونيو 1980 7 - 6 مارس 1979	مستخدموا شركات التأمين (ا.م.ش.) " " " " " "
تشغل هذه المؤسسات حوالي 1300 مستخدما	" "	18 ، 12 ، 9، 29 يناير 1979 28 ، 29 يناير 1979 8 ، 7 ، 6 فبراير 1979	عمال ومستخدموا ومهندسا مكتب الابتكات والمساهمات المدنية (ا.م.ش.)
	الدار البيضاء	8 مارس 1979	عمل ومستخدمو مكتب التسويق والنصير
تم تاجيل الانصراب اثر مقابلة المسؤولين في 17 - 1 - 79	على الصعيد الوطني " " " "	18 ، 19 ، 20 يناير 1979 22 ، 23 ، 24 يناير 1979 8 الى 12 مارس 1979	مستخدمو الارصاد والملاحة الجوية (ا.م.ش.) " "
الامتناع عن توزيع الخليب طوال هذه الايام بسبب نسبة الرشح .		1 - 2 - 3 ابريل 1980	القابة الوقفية للتجار الصغار
يوم التضامن مع المعتقلين السياسيين بالمغرب التنديد بتطبيق العلاقات بين نظام مصر وبين اسرائيل	كل الجامعات بالمغرب كل الجامعات بالمغرب	24 يناير 1980 26 يناير 1980	الاتحاد الوطني لطلبة المغرب " "
من اجل اطلاق سراح الطلبة المعتقلين على اثر اضرابات الجامعة في 24 و 26 يناير 1980	كلية الادب والعلوم ، الرباط	1 - 2 - 1980	" "
اضرابات متقطعة للاحتجاج على محاكمة عدد من الطلاب والعائلة بأكافى سراحهم .	مختلف المؤسسات الجامعية	يناير 1980	" "
من اجل فرض الاستجابة للمطالب المادية والمعنوية	كل الجامعات بالمغرب	4 - 12 - 80	" "

تأخر المنح	بعض المؤسسات الجامعية احتجاجاً على وجود شاه ايران بالمغرب والبيانات	بعض المؤسسات الجامعية احتجاجاً على وجود شاه ايران بالمغرب والبيانات	23 يناير 1979	23 يناير 1979	طبعة المركز التربوي الجهوي بالرباط	طبعة المركز التربوي الجهوي بالرباط
	وحدة	وحدة	4 يناير 1979	4 يناير 1979	وجود	وجود
	الردار البيضاء،	الردار البيضاء،	10 - 9 يناير 1979	10 - 9 يناير 1979	بالحق الصيني	بالحق الصيني
	مراكش	مراكش	15 يناير 1979 (اسبوع)	15 يناير 1979 (اسبوع)	بمراكش	بمراكش
	طنجة	طنجة	16 يناير 1979	16 يناير 1979	طنجة	طنجة
	طنجة	طنجة	18 يناير 1979	18 يناير 1979	المعلمين	المعلمين
	وحدة	وحدة	29 يناير 1979	29 يناير 1979	المعلمين	المعلمين
	تطوان	تطوان	31 يناير 1979	31 يناير 1979	المعلمين	المعلمين
			16 فبراير 1979	16 فبراير 1979	المعلمين	المعلمين
فتح الداخلية وأداء المنح	سقطت حطر المنطقة لم تكن تعرف فضلات وطنية وقطاعية . وانما لاعتبارات	سقطت حطر المنطقة لم تكن تعرف فضلات وطنية وقطاعية . وانما لاعتبارات	خلال سنة 1980 وحتى ان	خلال سنة 1980 وحتى ان	الاقتصاد على اضرابات (ا. و. ط. م.)	الاقتصاد على اضرابات (ا. و. ط. م.)
الاحتجاج على الأوضاع العنصرية بالمدرسة	الطالبة خلال هذه الفترة .	الطالبة خلال هذه الفترة .	ببعض الفضلات	ببعض الفضلات	منهجية انتصاهما مجال هذه الدراسة وقع	منهجية انتصاهما مجال هذه الدراسة وقع
	على الصعيد الوطني	على الصعيد الوطني	27 يناير 1979	27 يناير 1979	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)
			28 ، 27 فبراير 1979	28 ، 27 فبراير 1979	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)
			7 ، 6 مارس 1979	7 ، 6 مارس 1979	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)
			14 ، 13 مارس 1979	14 ، 13 مارس 1979	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)
			22 يناير 1979	22 يناير 1979	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي (ا. م. ش.)
			من 19 مارس الى 10 ابريل 79	من 19 مارس الى 10 ابريل 79	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي : المستعملون ، العمال الفلاحيون ، العمال الزراعيون : مدينا ، صوجيتا ، كوماوكي ، عمال انما ، تكليف الحواضن	المكاتب الجهوية للاختصاص الفلاحي : المستعملون ، العمال الفلاحيون ، العمال الزراعيون : مدينا ، صوجيتا ، كوماوكي ، عمال انما ، تكليف الحواضن
					بالمغرب (بروماترو) ا. م. ش.	بالمغرب (بروماترو) ا. م. ش.
			9 ابريل 1979	9 ابريل 1979	التقابة الوطنية للشركة والتشاور (ك.د.ش.)	التقابة الوطنية للشركة والتشاور (ك.د.ش.)
			27 يناير 1979	27 يناير 1979	عمال معمل كوزيمار (ك.د.ش.)	عمال معمل كوزيمار (ك.د.ش.)
			2 ابريل 1979	2 ابريل 1979	عمال معمل كوزيمار (ك.د.ش.)	عمال معمل كوزيمار (ك.د.ش.)
تضمننا مع ضحايا حوادث التشل ومع عاملين مطروحين						

[illegible]

- 48 -

تطبيق الفصل 7 من القانون الداخلي ، تخفيض ساعات العمل ، اشراك ممثلي العمال في الترتيب المهني وتسيير الشؤون الاجتماعية والمجلس الاداري والتكوين المهني	لاسيبر بالمعمدية لاسيبر بالمعمدية شركة سنيب بالمعمدية شركة سنيب بالمعمدية شركة سنيب بالمعمدية	30 يونيو 1980 (96 ساعة) 11 يوليو 1980 (168 ساعة) 25 يوليو 1980 18 ، 19 ، 20 يناير 1980 1 يناير 1980 (6 ايام) 7 - 8 مارس 1979	« «	عمال ومستفيدوا مؤسسة سيليما (ك. د. ش.) عمال سيكوم (ك. د. ش.) » »
تعاقل الادارة في تلبية مطالب العمال تجديد الاضراب الى يوم 12 - 2 - 1980 تعاقل الادارة في تلبية مطالب العمال : اقرار قانون اساسي ، الزيادة في الاجور ، ضمان وسائل التوقيعية مطالب مادية	المعمدية « « « «	ابريل 1980 (يومان) 11 يونيو 1980 (يومان) 20 يونيو 1980 (72 ساعة) 9 ، 10 اكتوبر 1980 من 15 الى 28 اكتوبر 1980	« «	عمال برلينسي (ا. م. ش.) عمال الكونطور في مين (شركة الناجم) » » (9 ايام) عمال معمل صوماكا » » » »
شركة ايطالية وهي القنصل الرسمي ببناء وتركيب المعمل الحراري للطاقة الكهربائية بالمعمدية . تستغل حوالي 1200 عملا . تعرض العمال للقرب والاعتداء والاعتقال من طرف السلطات المحلية وقدم للمحاكمة 36 معتقلا . صدرت الاحكام يوم 20 - 11 - 80 . اتخذ المكتب التنفيذي لـ (ك. د. ش.) يوم 9 ، 11 ، 80 يوما وقلبيا للتضامن مع عمال مؤسسة سيكوم .	الدار البيضاء « « « «	1 - 25 - 1979 8 - 2 - 1979 16 - 1 - 1980 17 - 2 - 1979 21 - 2 - 1979 (لا محدود) 6 - 5 - 1979	« «	
مطالب مادية . تضامن مع توقيف ممثلهم				

<p>فد توظيف عضوين من المكتب النقابي ، الاستجابة للملف المطالب .</p> <p>الزيادة في الاجور بنسبة 30 % ، الزيادة في التعويض عن الكراء ، توسيم المبال المؤقتين</p> <p>تشغل هذه المؤسسة حوالي 360 عمالا</p> <p>الزيادة في الاجور بنسبة 80 % ، تعويضات النقل ، السكن ، القنة .</p> <p>احتجاجا على طرد مجموعة من العمال المطالبة بفتح حوار ساهم في هذا الاضراب حوالي 7000 عاملا ضد الطرد وضد افكار الحق النقابي .</p>	<p>المحمدية</p>	<p>البرسات</p> <p>المحارف - الدار البيضاء</p> <p>فاس</p> <p>“</p> <p>الدار البيضاء</p> <p>المدار البيضاء</p> <p>المحمدية</p>	<p>12 ابريل 1979 (لا محدود)</p> <p>13 نوفمبر 1979 (لا محدود)</p> <p>21 يوليوز 79 (لا محدود)</p> <p>17 يونيو 1979 (48 ساعة)</p> <p>20 يونيو 1979 (48 ساعة)</p> <p>2 ديلويز 1979</p> <p>6 مارس 1980</p> <p>21 مايو 1980 (لا محدود)</p> <p>19 مارس 1980</p> <p>24 يناير 1980 (48 ساعة)</p> <p>31 يناير 1980 (3 ايام)</p> <p>4 يبرابر 1980 (3 ايام)</p> <p>27 دجنبر 1980 (24 ساعة)</p> <p>11 يبرابر 1980 (لا محدود)</p> <p>3 ابريل 1980 (لا محدود)</p>	<p>الشركة القريبة للمشتقات الصناعية من الذرة (صوماليم)</p> <p>عمال مؤسسة البناء والتجهيز الصناعي</p> <p>عمال عمل كليسون للعديد</p> <p>عمال شركة البنيات المعدنية للصناعات الميكانيكية (كجم) (ك. د. ش.)</p> <p>مؤسست : سينترويس ، صوماكا ، كليسون كروسو ، الشركة الجديدة للاوراش</p> <p>عمل مؤسسة فيبارك للنسيج</p> <p>معمل كينك ماي لصنع النسيج</p> <p>عمال معمل النسيج بمعمل روبان</p> <p>عمال معمل كوطيف للنسيج بفاس</p> <p>عمال معمل كوطيف للنسيج بفاس</p> <p>عمال معمل كوطيف للنسيج بفاس</p> <p>عمال معمل بيداهو للنسيج</p> <p>عمال معمل فيلان للنسيج (صبغ الخيط)</p> <p>والثوب</p> <p>عمال ايكوما للنسيج</p> <p>عمال مجموعة النقل بقصة تادلة</p> <p>وواني زم (ايكوز) (ك. د. ش.)</p> <p>عمال مؤسسة ليكسو طيكسو</p> <p>عمال مؤسسة صفني اخوان</p>	<p>1980 - 6 - 3</p>
--	-----------------	--	--	---	---------------------

معمل الانليسيوم	27 يونيو 1979 (48 ساعة)	الرباط، المحمدية، البيضاء	تختلف نضالات الفلاحين وسكان القرى عموما في طلبها الرئيسي من شكل الاضراب . هناك مثلا : تنظيم مسيرات جماعية لقرات السلطات المحلية أو الاقليمية أو المركزية أحيانا ، رسائل وعرائض جماعية موقعة بالبيصمات ، الاعتصام والمواجهة بالهراوات والعصى ، ويشترك في هذه الصور النضالية السكان من مختلف الاحبار والعين ... لهذا فاستعمال الاضراب هنا غنة نوعين التوسم والتجوز .
المعامل المغربية	3 يوليوز 1979 (72 ساعة)	الرباط، المحمدية، البيضاء	
»	5 يوليوز 1979	السربسط	
»	12 يوليوز 1979 (لا محدود)	السربسط	
»	استمرار الاضراب الى 7/7/79	البيضاء - سلا	
عمال شركة كوكاكولا	21 يناير 1980 (لا محدود)	البيضاء - سلا	
»	5 مارس 1980 استمرار الاضراب	تارب مدينة وزان	
فلاحو قرية حد كورت	نوفمبر 1979	ناحية بني ملال	
فلاحو جماعة أولاد سعيد الواد	دجنبر 1979	تجارة - الرباط	
فلاحو قبيلة الاوداية	مارس 1980	احواز مراكش	
فلاحو قبائل الاوداية	يوليوز 1980		

والنقل ، تطبيق الزيادة الحكومية . يتكون هذا المركب من ثلاث معادل تشكل حوالي 400 عامل .

الملك المغربي
الاحتجاج على الطرد الجماعي للعمال (90 عاملا مطرودا)

ضد طرد المسؤول النقابي (ك. د. ش.)
تنفيذ الزيادة الأخيرة ، اداء الشهور 13 ، ترسيم المؤقتين
رفع تعويض النقل والكراء رفع منحة التدرج ...
الغالب المحقة : الاعتراض بالشهور 13 ، تنفيذ الزيادة الأخيرة

الترقية ، منحة الاندية ، تعويض عن العمل الاضافي ،
تحسين ظروف العمل ...

مواجهة الفلاحين لممثل برلماني اثر محاولته الاستيلاء على
قطع من ارض الجماعة والمغازية الذين تدخلوا لمساعدة
الممثل البرلماني . تعرض عدد من الفلاحين للاعتقال
والسجن بين شهر وثلاثة اشهر .
واجه الفلاحون جماعة من اقطاعي المنطقة اثر احتلال هذه
الجماعة لمساكن جماعة من الاراضي وتحويلها الى مراعي
لماشيتها . تعرض الفلاحون لانواع القمع من طرف القوات
المساعدة والدرك : اقتحام المنازل ، الضرب ، الاعتقال
تم محاكمة 29 فلاحا بين 6 اشهر وثلاث سنوات ...
انتزاع جز ، من اراضي كيش الاوداية .

اعتصم الفلاحون بشكل جماعي بصريخ مولاي علي الشريف
اثر تحويل مياه مناهقهم ...

تتضمن مسيرات جماعية لقرات السلطات المحلية

الاستعمار الاسباني بالمغرب : 1860 - 1956

رويدو ابركو باريس 1973 المؤلف : ميكيل مرتين

ترجمه الى العربية : محمد الشاوي

قديم :

ان كتاب ميكيل مرتين «الاستعمار الاسباني بالمغرب» يتناول بالدرس مرحلة حاسمة من التاريخ الحديث لبلادنا . فضلا عن ذلك فانه يسد ثغرة هامة عندما يركز على التاريخ للاستعمار الاسباني في شمال المغرب . ومما يزيد من أهمية هذا الكتاب كونه يتطرق لتجربة المقاومة الشعبية المسلحة للتدخل الاستعماري الاسباني في شمال وطننا وتصادي الجماهير الريفية لاحتلال سبتة ومليلية والجزر الجعفرية . وتحظى تجربة البطل الوطني محمد بن عبد الكريم باهتمام خاص من طرف الكاتب نظرا لدورها الطلائعي في مقاومة الاستعمار في بداية العشرينات ، واعتبارا للانعكاسات التي كانت لها في اسبانيا ... وعلاوة عن ذلك ، يبرز الكاتب عدة جوانب من تاريخ بلادنا ما زالت ، ولاسباب سياسية واضحة ، في طلي الكتمان .

وبعيدا عن الايديولوجية الاستعمارية ، ومن منطلق تقدمي يحلل الكاتب العلاقات المغربية الاسبانية على امتداد مرحلة غير قصيرة . وبالرغم من انتمائه للحزب الشيوعي الاسباني ، ينتقد ميكيل مرتين - وبشكل لاذع - ممارسات ومواقف اليسار الاسباني عموما والحزب الشيوعي خصوصا ، ازاء المسألة الاستعمارية . ويحاول الكاتب ، من زاوية غير تبريرية تفسير أسباب انغماس اليسار الاسباني - بعد عقد العشرينات - في سياسة استعمارية شوفينية لا تختلف في الكثير من جوانبها عن السياسة الامبريالية للبرجوازية الاسبانية . وفي نفس الوقت الذي يحلل فيه الكاتب بعض الخصائص المميزة للامبريالية الاسبانية « القزمة » ، يحاول ربط هذه الممارسات وتفسيرها على ضوء الاوضاع السياسية الاسبانية وارتباط مع السياسة الامبريالية للدول الكبرى . وبالرغم من الاخطاء التاريخية التي يتضمنها الكتاب - والتي سنحاول تصحيحها قدر المستطاع ، خلال ترجمتنا للكتاب ، وبالرغم من التفسيرات والمواقف الخاطئة ، والمثالية في كثير من الاحيان التي يطرحها الكاتب الاسباني : نعتبر من المفيد وضع هذه الترجمة بين يدي القارئ المغربي حتى يتمكن من الاطلاع على جوانب التراث النضالي لشعبنا ...

« المترجم »

« الاستعمار الاسباني بالمغرب »

ميكيل مرتين

1860 - 1956

مقدمة :

لم يجد الاستعمار الاسباني مؤرخه بعد . والمدعش ان البحوث التاريخية تركت جانبا الممارسات الاستعمارية ، وتركزت على الاثار التي خلفتها في شبه الجزيرة . حدثت المستعمرات : 1898 في كوبا ، 1921 في المغرب ... ففي أقصى الأحوال تخصص فقرة أو فصل للإشارة بشكل عابر لمميزات الامبريالية الاسبانية . والاستثناءات الفادرة التي تثبت قاعدة الصمت لا تتعدى الحوظات سريعة حول المشكل الكوبي . لعل الارتجاج الذي أحدثه فقدان كوبا في أوساط المثقفين يفسر هذا الاهتمام الضئيل ومع ذلك ما زال المغرب في قعر دور الارشيف رغم انه لعب في التاريخ الحديث ابلاذنا ، دورا حاسما أكثر من البلد الانتيلي .

هليس ثمة دراسة واحدة تنشطر للاستعمار الاسباني في منطقة شمال المغرب . فمن منظور استعماري توجد مواد مطبوعة تفتقر لكل دقة وتنحصر في التفني « بالمآثر الاستعمارية » ، وسرد المعارك بشكل يصبح معه أي شبه مع الواقع من قبيل الصدفة المحض . اما داخل المعسكر الماركسي فلا يوجد ولو منشور أو مقالة حتى من النوع الرديء . وذلك يفسر جزئيا كبح ولبس اليسار ازاء المسألة الاستعمارية . لان « ما العمل » ظل بدون أساس ولا جواب ما دامت المسألة الاستعمارية غير مهضومة نظريا .

ان الصفحات التالية لا تدعي أكثر من كونها محاولة إعادة جمع للمعطيات تفكر في اشكالية الاستعمار الاسباني في المغرب . فهي خمسة اجزاء : التقسيم ، الاحتلال ، التهدة (1 و 2) ثم الجلاء ، نحاول وصف الميكانيزم العسكري والسياسي الذي استعملته اسبانيا لتبقي الشعب المغربي تحت نير الاضطهاد الاستعماري .

يمكن تاختيص المسألة على الشكل التالي : وجدت اسبانيا نفسها في مواجهة مجتمع منظم له حضارته الخاصة ويمتاز - رغم تخلف مستوى نموه - بحبه للاحرية وتعلقه بالارض وانسجامه وحسه الوطني . وهي خصال ظلت راسخة على امتداد حرب الاحتلال ، هذا المجتمع الذي تعرضت أطره ونخبته القيمة للتصفية لتستبدل باقطاعات سلطوية مرتزقة ؛ وكان ، فضلا عن ذلك ، عرضة للتخريب الشامل والتفجير ، وعانى منذ الثلاثينات من محاولات التفتيت ، نجح في استرجاع استقلاله في خضم موجة تصفية الاستعمار التي اثارته نتائج الحرب العالمية الثانية .

وبارتباط مع ذلك يتعلق الامر ببيان كيف ان الطبقة العاملة الاسبانية

التي كانت تعارض الاستعمار بحزم حينما كان آلاف الاسبانين يسقطون في ارييف ، لم تعرف كيف تقدر حق قدره ذلك الحليف القوي الذي كانت تمثله الحركة الوطنية المغربية ، والذي كان يرتبط عبره نضال الطبقة العاملة الاسبانية بحركة تحرير الشعوب العربية برمتها وبحركات شعوب مستعمرة اخرى . في ظل تأثير الايديولوجية الاستعمارية أدى سوء الفهم والمواقف الخاطئة التي كانت تتبناها الطبقات الكادحة والاحزاب التي تمثلها ، الى عدم ادراك ضرورة وضع حد للمغامرة الاستعمارية ؛ ليس بدافع الواجب الاخلاقي - الاممية البروليتارية - ازاء الشعوب المضطهدة من طرف الدولة الاسبانية ، وانما فوق ذلك وبالخصوص لانه السبيل الوحيد الملائم للمصالح الوطنية الاسبانية ، ولمصلحة التطور الديموقراطي ، لان الاستعمار ساهم

بقسط والف في توليد القوى الفاشية اليمينية للديمقراطية ، وبعد سنة من اندلاع حربنا الاهلية كان السكان الموجودون تحت نظام فرانكو اكثر عددا من السكان التابعين لحكومة مدريد مع تساوي عدد الجيوش تقريبا . ومن البديهي حتى من زاوية علم الاستراتيجية المتداول في المقاهي ، ان من يوجد سكان معانين خلف جيشه لا يمكنه البقاء على جيشه في ميدان القتال الا اذا توفر على جيش آخر لا يقل عددا عن الاول ، يقوم بحراسة المواصلات ويحول دون وقوع اعمال التخريب ويكافح حرب العصابات . لكن من الواضح انه لم تكن هناك اية حركة جماهيرية في مؤخرة جيش فرانكو . والمغرب هو الحالة الاكثر دلالة في هذا الشأن : لماذا لم تحدث أي انتفاضة في المغرب ؟ ان الحقيقة التي لا جدال فيها انه لم يبذل أدنى مجهود لاحداثها، لان ذلك كان يعني تحويل الحرب ثوريا . ان اقناع المغاربة كان يقتضي استقلال المغرب . لكن ، وقعت التضحية بأحسن فرصة استراتيجية في الحرب لارضاء مصالح الدول العظمى، وبدافع الامل الوهمي في طماننة الامبريالية الانجلو - فرنسية . رب معترض يعتقد انه من سوء الذوق اشارة هذا الجانب من تاريخ البروليتاريا الاسبانية على اساس الظن ان هناك حقائق يجب أن تبقى ، ابدا ، في طي الكتمان . لكن اليس كارل ماركس القائل ان الحشمة شعور ثوري ؟ على كل حال ، ليس في الاحكام فضاضة بالنسبة لاحد . والرجال بنجاحاتهم وأخطائهم ماضون والوقائع باقية ومنها تغذي الشعوب تجربتها وترشد لمواجهة وحل مشاكلها بصعوبات أقل .

وقد كان من الضروري الادلاء ببعض الاحصائيات حول ما يسميه المستعمرون « العمل التمديني الاسباني بالمغرب » ، لكن ذلك مستحيل لانعدامها . وهي منعقدة لان اسبانيا لم تفعل شيئا . في سنة 1956 عند ما طرد الاستعمار الاسباني كانت نسبة الاميين أعلى منها في 1912 ، حيث فاقت 95 ٪ من السكان المسلمين . ولم تتجاوز آخر ميزانية للتعليم سنة 1955 احدى

وعشرون ألف الفيل ومائة وثمانية عشرة بسيطة . وكان عدد الدراسين في صف
 الملك الكاثوليكي يبلغ 20 فقط من المغاربة أبناء الاسباد الاقطاعيين الذين يتواطئون
 مع مضطهدي شعبهم . ويكفي القول انه بعد مرور قرابة نصف قرن من
 الحماية ، لم يكن هناك أكثر من 28 طبيباً مغربياً في المنطقتين ، وكان يمكن عد
 المستشفيات في المنطقة الاسبانية على أصابع اليد الواحدة . وكانت تصدر
 21 جريدة ثلاث منها في أقل من 10.000 نسخة والعشر الباقية لا تبلغ ألف
 نسخة . وتجسد المجهود الأكبر في إقامة 38 ميداناً رياضياً و 29 قاعة سينمائية
 و 60 كنيسة كاثوليكية وأربعين معبداً يهودياً . وحصيلته مجمل هذه الوضعية
 الاستعمارية ، وجود 16.869 مغربياً . أعمار 4.000 دون 18 سنة ، من مجموع
 17.500 سجيناً يقضون عقوبات في السجون الاسبانية . وأزيد من 5.000 عامل
 عربي كانوا ضحية قرابة 7.000 من حوادث الأشغل السذوية . الأمر الذي جعل
 المنظرين الاستعماريين يطرحون موضوعات عنصرية حول النزعة الاجرامية
 والعجز الفطري للسكان المحليين .

وكان من المناسب أيضاً ، القيام بتحايل للوطنية المغربية يتطرق
 لمختلف مراحل تطورها . انتفاضات فلاحية ، تحريض وسط جماهير
 البرجوازية الصغيرة في المدن التقليدية العتيقة وتدخل الطبقة العاملة ، كل
 هذا تمخض عن استقلال صوري محض ذي مضمون اقطاعي . وذلك لأن المراحل
 الأخيرة من التحرير تم التوصل اليها بالتعامل مع المستعمرين أكثر من
 الانتصار عليهم . إلا أن ذلك يتطلب عملاً جديداً ، مخصصاً للتعمق في تناقضات
 حركة التحرير الوطني المغربية . والمسألة معقدة بما فيه الكفاية وذات أهمية
 كبيرة بحيث لا يمكن تقديمها في بضع سطور . ومن هنا يأتي كوننا فضلنا كل
 لحظة ، اعطاء الخطوط العريضة التي توضح النشاط الاستعماري بدل تحليل
 اشكالية الاحزاب الوطنية .

وليس من الكلام الزائد أن ننبه القراء الى أن المحاولة مشحونة بنقطة
 الشك ، وأن كثيراً من وجهات النظر قابلة لكثير من النقاش . بعض الصفحات
 فيها مجازفة بينما أخريات فيها خشية وتردد . لا يمكن إعادة ملء فراغ تاريخي
 بين عشية وضحاها . أن الطرف الحالي الذي تتجازه الحركة العمالية والثورية
 يتطلب باستعجال تسايط الاضواء على النقاط المجهولة مثل الموضوع الذي
 نحن بصده ، وكذا على المظاهر المعروفة من التاريخ الحديث للبروايتاريا
 الاسبانية .

عسى أن لا تكون هذه للمساهمة أكثر من خطوة . الخطوة الاولى .
 I) التقسيم :

« لقد ابرزت (الراسمالية) الآن حفنة (أقل من عشر
 سكان العالم . وفي أبعد حالة من « التسامح » والمغالاة في التفسير

٤٠ أقل من الخمس) من الدول في منتهى الغنى والقوة تنهب العالم كله . لينين .

١٩ - في أواسط القرن 19 شرعت اسبانيا بتوسيعها الاستعماري في افريقيا . منذ عهد الملكة ايزابيلا الثانية كل ممتلكاتها الاستعمارية باستثناء كوبا والمفليين ، وجهت أنظارها الى الحصون الاستعمارية التي كانت بلادنا متلكها منذ عهد المارك الكاثوليكين . وفي سنة 1848 بعد 18 سنة من احتلال فرنسا للجزائر احتلت القوات التي انطلقت من مالقة بقيادة الجنرال سيرانو ، الجزر الجعفرية . وذلك أصل تدهور علاقات اسبانيا مع المغرب لأن رد المغرب كان الضغط على سبنة وميلية . وحوالي 1851 اقترحت اسبانيا على كل من فرنسا وانجلترا عملا مشتركا ضد سواحل الريف ، لكن حرب الشرق حولت اهتمام الامبريالية الانجلو - فرنسية . ومع ذلك ، ففي 1859 اتخذت مقاومة التعسفات الاسبانية من طرف سكان منطقة انجرة المجاورة لسبنة ، كذريعة من طرف اودونيل لغزو المملكة المغربية . وبرزت الاحداث التي طرات في الليلة من العاشر الى الحادي عشر من غشت من سنة 1859 ، اعلان الحرب من طرف الكورتيس في 22 أكتوبر بموافقة كل الاحزاب السياسية ، وقبل ايام من ذلك ، كان السفير الانجليزي قد تكلف بوضع حدود التحرك الاسباني في رسالة موجهة للحكومة الاسبانية ، وذلك بالعبارات التالية :

« يشرفني ان أحيط معاليكم علما بأنني توصلت بتعليمات من كاتب الدولة الاول للملكة ، عاهلتي ، بأن اطاب من حكومة صاحب الجلالة الكاثوليكية تصريحاً مكتوباً يكون مفاده أنه اذا ما أدت الخلافات الحالية الى الحرب ، واذا ما كان لقوات صاحبة الجلالة الكاثوليكية ان تحتل طنجة نتيجة أعمال الحرب هذه ، فان احتلال الموقع المذكور سيكون مؤمناً ولن يستمر بعد المصادقة على معاهدة السلم بين المغرب واسبانيا . ان حكومة صاحبة الجلالة مضطرة للمطالبة بهذا التصريح لان احتلال طنجة سيكون ، اذا ما تم ، مناقضا لأمن جبل طارق البريطانية » .

وبالرغم من هذا التحذير من طرف الامبريالية الانجليزية ، قرر اودونيل السير قدما الى الامام وهو على بينة من انه لن يحقق الغايات التي كان يتوخاها . واجتاحت اركان البلاد من اقصاها الى اقصاها موجة من الدعاية السياسية الشوفينية . وقد قورنت وقتها الملكة ايزابيل الثانية بايزابيل المسماة الكاثوليكية ، وقيل انها ستحقق في افريقيا ارادة الملكة العظيمة ، ايزابيل الاولى . وخطت الملكة نفسها في اللعبة حين اهدت جواهرها للمشروع مذكرة ان ايزابيل الاولى كانت قد اهدت ، هي الاخرى جواهرها من أجل سفر كولمبوس . بل نظمت بقولتها « التاريخية » : « لتبع جواهري ان كان ذلك ضروريا لنجاح مشروع من القداسة بهذا المكان . ولتتفق ثروتي بدون اي

حرج . سائقص م نترفي ، ان وشاحا وضيعا سيلمع في عنقي احسن من عقود
الماس ان كانت هذه العقود قادرة على الدفاع عن شرف اسبانيا ،

وكانت الحكومة تصرح بأن وازعها ليس رغبة مسبقة في التوسع الترابي
ولا اية روح غزو ، وان الهدف الذي ترمي اليه هو غسل العار من شرف اسبانيا .
وحولت الصحافة صبغة المسألة كلبية ، وأعطت لهذه المغامرة الاستعمارية
طابع حرب صليبية مقدسة . وكانت اناشيد التحميس القومي تقول :

الحرب ، الحرب على الافريقي الجسور

الحرب ، الحرب على المغربي الكافر

الذي اهان شرف اسبانيا

فالحرب ، الحرب ، للنصر أو الموت .

ووصفت قصائد استعمارية المغربي على الشكل التالي :

مجمي في مظهره

قبيحة وقذرة طالعته

كل شيء فيهم غريب

مرعب ومثير للاشمازاز معا

وان دهش فلا يتردد

يفزع ولا ينزعج

يخيل أن الجندي الاسباني

يصارع شياطين وليس رجالا .

لكن الحقيقة غير ذلك . فبعد احتلال فرنسا للجزائر ، أصبحت افريقيا
أقرب وصارت تبدو خصوصا لفلاحي الاندلس وشرق اسبانيا ، وكأنها جنة .
في سنة 1859 كان قد استوطن الجزائر خمسون مهاجر اسباني . لم لا يتحول
المغرب الذي غزاه اودونيل الى الدورادو في متناول ايدي الفلاحين الاسبانيين
البؤساء ؟ . وفي كتابه المتبجح بالنصر والمعنون بوميّات شاهد عيان في
افريقيا حاول بيدرو انطونيو الركون محو هذه التساؤلات من ذهنه حيث
يقول : « تحتل فرنسا الجزائر منذ ثلاثين سنة ، وتحكم الارض التي تطاها
ولا تحظى بالطاعة الا حيث تمتشق حراب البنادق . وتخدم الارض وتستغلها
وتحافظ هناك على جزء كبير من سكانها الموظفين في الحيوية ، وتفيدها الجزائر
في الاخير ، كمنفذ لوفرة ما لديها من رجال وصناعات وانشطة معنوية . لكن
هل نحن في نفس الحالة ؟ هل لنا فائض من السكان ؟ هل نبالغ في النشاط ؟
هل نحتاج مجالات لتشغيل هذه النشاطات ؟ هل وقع انجاز كل شيء في
بلادنا ؟ ليست سبرامورينا والمانتشاومئات المناطق الاخرى من شبه
الجزيرة خالية من السكان وغير مزروعة ؟ عواصمنا ليس فيها ما ينجز ؟ هل
اودينا الى هذا الحد فائض في السكك الحديدية والسفن والمعامل وقنوات الري

والملاحة والموانيء الصالحة والطرق للعربا تبذل وحتى سبل صالحة للمرور؟...
 ولكن اين سائقوف ؟ مالنا وهذا كله ؟ واجبي في هذا الكتاب ليس المناقشة او
 اصدر احكام في في الأمور وانما تسجيل الانطباعات التي تبعثها في نفسي .
 في اوائل 1860 شرع الجيش الاسباني في مسيرته نحو جنوب سبتة .
 وبموازاة ذلك تابع الاسطول سيره عبر الابيض المتوسط مضطلعا بدور قاعدة
 التمهين . ولم تقترب القوات من تطوان الا في الرابع من يبرابر واستولت عليها
 بعد يومين من هذا التاريخ . ومن القرارات الاولى التي اتخذها الغزاة ، تحويل
 المسجد الرئيسي الى معبد كاثوليكي ، واضعينه تحت حماية سيدتنا قديسة
 الانتصارات . وبعد شهر ونصف واثر انهزام المغاربة من جديد في وادراس
 احتل اودونيل موقع فندق عين الجديدة الهام . وبعدها أسرع المسامون
 للمطالبة بالسلم ، وافق على الهدنة يوم 25 مارس . وتضمنت الاتفاقية التي
 وقع عليها فيما بعد ، توسيع مجالي سبتة ومايابة ، وضبط حراسة المساحات
 المتاخمة لسبتة والصخور ، كما تخلى المغرب عن ايفني (مع ان مفاوضاتنا
 ما كانوا يعلمون علم اليقين اين توجد) ، والتزم بدفع تعويض مالي قدره
 عشرون مليون ريال ، وظلت مدينة تطوان محتلة كضمانة لاداء التعويض .
 والحصيلة المزرية هذه ، جاءت نتيجة ضغط انجلترا التي لم تكن ترغب حينئذ
 ان يذهب الجيش الاسباني ابعد مما ذهب ، واثت بها الوحدات العسكرية
 الاسبانية نفسها التي بينت الكيفية التي بها لا يجب القيام بالحرب . وفي
 مقال له لجريدة نيويورك تايمز تربيون ، عبر انجلس عن عدم فهمه كيف ان
 احتلال تطوان كان صعب المنال من طرف جيش من 40.000 رجل ، يقول
 انجلس : « أجل ، لم تكن هناك طرق جيدة ، لكن ، كيف تدبر الفرنسيون
 امرهم في الجزائر والانجليز في الهند ؟ . فضلا عن ذلك ، فيغال وخيول الجر
 الاسبانية لم تتعود الطرق الجيدة في بلدها نفسها حتى ترفض الدب على
 الارض المغربية » وفي تعليق صحفي آخر كتب انجلس : « لا يمكن تكوين
 فكرة راقية عن هذا الجيش . واذا استمر اودونيل في النهج الذي سار عليه حتى
 الآن ، سيسقط شرفه بنفسه ، وسيرمي شهرة الجيش الاسباني بالعار رغم
 اللهجة الرنانة لبلاغاته العسكرية . هناك شيء اكيد فقط : اذا دافع المغاربة
 عن انفسهم خلال سنة ، فسيكون على الاسبان تعلم الكثير من الفن العسكري
 قبل ارغام المغرب على عقد الصلح » .

لقد حال تدخل انجلترا دون الانكشاف الفوري لقيمة الجيش الاسباني
 بوضوح ، وشمل بذات الوقت مقاصد مدريد الاستعمارية . لكن التاريخ سيأخذ
 على عاتقه تبديان صحة هذا الحكم لمستعمرينا ، خصوصا ، حين
 وقعت سنة 1893 واحدة من حوافل الحدود العديدة في منطقة ماييلية ، تلك
 الحوادث التي اظهرت بجلاء تصميم المغاربة الدائم على مقاومة الاسبان . ففي

السنة المذكورة ، أصدر الجنرال مركاليو ، الحاكم العسكري لقلمة مليبية ،
 أوامر لتتطلق الأشغال لاقامة حصن سيدي عرياش ، وفي نفس اليوم حطم
 الريفيون الأشغال المنجزة وكرروا نفس العملية في اليوم التالي . وكانت نية
 الجنرال المذكور تستجيب للصلاحيات المعترف بها لاسبانيا في معاهدات
 مختلفة ، آخرها تلك التي أوقفت بموجبها حرب 1860 ، والتي عارض الشعب
 المغربي دوما وضعها حيز التنفيذ . ولم يكن بالإمكان تنفيذ الاتفاقيات
 المفروضة على المغرب بالقوة ولو بعد 23 سنة . وكانت الحرب الجديدة صورة
 ساخرة لمأساة 1860 المجانية . وفي أواخر السنة ، وبفعل وجود عشرين ألف
 جندي إسباني اضطرو الريفيون إلى لقاء السلاح ، ووقع السلطان ، مجبورا ،
 اتفاقية مراكش التي انترزم بمقتضاها بمعاقبة مقتري الاعتداءات ضد الاسبان .
 وفي نفس الوقت صدرت قبائل ايفني بعنف محاولات استطلاع المنطقة . وأشرف
 القرن 19 على نهايته بينما ظل استعمارنا عاجزا عن تنفيذ الاتفاقيات المفروضة
 على السلطان . وبدأ القرن الجديد في ظل تعامل المغاربة والاسبان ، في حين
 يطرد الكوبيون والفيليبينيون الاستعمار الاسباني . وشهد العقد الأخير من
 القرن 19 تزامن نضال هذه الشعوب المستعمرة الثلاثة ضد الامبريالية
 الاسبانية . وقد عبر خوسي مارتني الزعيم الثوري الكوبي عن تضامنه مع
 الريفيين في مقال نشر في جريدة **الوطن** بتاريخ 31 أكتوبر 1893 : « أبدا لا يدعن
 جنس مضطهد ، أبدا ، لا يستسلم شعب احتل الأجنبي الأرض الممزوجة بعظام
 أبنائه . لقد عاد الريف إلى الحرب ضد اسبانيا . وستعيش اسبانيا في الحرب
 مع الريف إلى تخلي بلد الريفيين المقدس . »

وبقدر ما كان كل قلب شريف إسباني النبض مع بلايو في كوفادونكة
 بقدر ما هو اليوم مغربي النبض مع الريف ضد الاحتلال غير العادل من طرف
 اسبانيا . إن اغراق شعب في بحر من الدماء أو اذلاله بالردائل لا يشكل شهادة
 شرعية للاملاك لا في الريف ولا في كوبا . هناك رحي الحرب دائرة ، وليكن
 النصر حليف صاحب الحق . واسبانيا متورطة حيث يدور صراع غير عادل .
 تخسر كل ما تملك بدون شرف ، وتدخل للعمل الخاص دون وظيفة الجيش
 لابنائها الثواني غير النافعين وأوباشها الخبيثاء ومجنديها الأشقياء . هل
 اسبانيا الجديدة هي تلك التي تغرق اليوم المغرب في الدم ، وتدعي غدا ، وأن
 بدون جدوي هذه المرة ، اغراق المطامح والثقافة العليا لكوبا في الدم ؟ ما دام
 الاسبانيون ما يعيشون به من الأكلة الجماعية للجيش ومن رخاء المستعمرات
 لن يكون هناك رد فعل في اسبانيا . فلنكن مغاربة : هكذا ، وكان الحق يوجد
 بالجانب الاسباني ، نحن الذين سنموت هذه المرة على أيدي اسبانيا ، سنكون
 اسبانيين . لكن فأنكن مغاربة ! » .

أدي فقدان آخر ما تبقى من إمبراطوريتنا الاستعمارية في أمريكا سنة

1898 إلى وضع القضية المغربية في المقام الأول من التحرك الخارجي الإسباني ومن كل تلك الاتجاهات التي شبهها كنيغيت بدوراة الرياح ، ثم يبق سوى الجنوب : التوسع عبر أفريقيا . فضلا عن هذا الواقع المتمثل في كون قضية المغرب تصدرت مشاكل الساحة محليا ، انضاف الواقع الأوروبي الذي ضغط على وتيرة الاحداث في المغرب ليؤدي الى وضع حد لنظام الاستقلال واطلاق العنان للشعب المنذفع من أجل تقسيم هذا الشعب .

وكما هو منطقي ، كانت صاحبة المصلحة في التعجيل بسير الاحداث هي فرنسا التي كانت قد احتلت الجزائر وتونس ووصلت من هناك غربا الى حدود المغرب ، وتراءت لها منذئذ الامبراطورية الشمال - افريقية التي ستصبح بعد مدة واقعا قويا بفضل المجهود الاستعماري المتواصل . ومنذ 1901 اوقفت فرنسا اطماع ايطاليا في اتفاقية تخلت فرنسا بموجبها عن بلاد طرابلس كلية ، مقابل موقف مماثل لروما بخصوص المغرب . وفي العام التالي ، اقترحت فرنسا على اسبانيا اتفاقية تترك بموجبها الاولى لنفسها النفوذ على منطقة مراكش وتخلو لاسبانيا السيادة على منطقة فاس ونازة وحوض سبو وشمال البلاد كله . ولم ترد اسبانيا قبول العرض الاستعماري الفرنسي المفيد بالنسبة لها ، بسبب تخوفها من اقدام على التصرف في ظهر انجلترا . وقد اثار توغل انجلترا في مصر اهتمام فرنسا بالسودان وارسالها بعثة القائد هرشلن الى منطقة النيل الابيض ، تلك البعثة التي تحصنت فاشودة ، الا ان تدخل الجنرال الانجليزي كنفنير بسرعة جعل الفرنسيين ينسحبون . وبعد ست سنوات ، عقدت انجلترا وفرنسا اتفاقية سرية تعلق لفرنسا بموجبها انها لا ترغب في تغيير الوضع السياسي المصري ، وتعترف ان الحفاظ على النظام في بلاد المغرب منوط بفرنسا ذات المستعمرات المتاخمة لهذا الباد على امتداد حدود عريضة . واعلنت باريس من جهتها انها لا تسعى لتغيير الوضع السياسي المغربي وانها لن تضع عراقيل لنشاط انجلترا في القارة . ونص البند الاخير على ان البلدين يدافع الشعور بصداقة مخصصة لاسبانيا ، بعيان اهتماما خاصا لمصالح هذا البلد الناتجة عن موقفها الجغرافي وعن ممتلكاته على الساحل المغربي في الابيض المتوسط ، وحت البند المذكور الحكومة الفرنسية على الوصول الى اتفاقية بهذا الشأن مع الحكومة الاسبانية . لم تكن الحكومة البريطانية غير مكترثة بمن هي الدولة التي ستحل مقابل جبل طارق ، ومنذئذ كانت تفضل ان تكون اسبانيا كأمة دون وزن ولا قوة اطلاقا . لكن الاتفاقية الفرنسية - الاسبانية المؤرخة بـ 13 أكتوبر 1904 تركت خارج المنطقة الاسبانية فاس ونازة وقلصت بذات الوقت منطقة نفوذ اسبانيا في جنوب المغرب ، ونصت الاتفاقية على ان توضع طنجة ومنطقتها تحت نظام خاص . ونص البند الثالث على ان الدولتين ستتدخلان في حالة عجز

النظام السياسي المغربي والحكومة الشريفة على الاستمرار في البقاء ، أو في حالة ضعف هذه الحكومة أو وهنها المستمر عن تثبيت الأمن والنظام السياسي . لكن لم يحسب لأمانيا التقيصر حسابها بيد أنها كانت تريد نصيبها . وللمطالبة به تقدم **غليوم الثاني** شخصا إلى خليج طنجة على متن الباخرة **هوهينزولرن** ، ولقى أمام مبعوثي السلطان الخطاب التالي : « نأمل أن المغرب في ظل سيادة صاحب الجلالة الشريفة سيكون مفتوحا للتعايش السلمي بين جميع الدول بدون أي احتكار أو الحاق وعلى قدم المساواة المطلقة . أن هدف زيارتنا هو أن يعلم الجميع أننا مصممون على بذل كل ما أوتيت أيدينا من أجل صيانة مصالح ألمانيا في المغرب . وبما أننا نعتبر السلطان كامل السيادة والاستقلال ، فنحن نود التفاهم معه للحفاظ على هذه المصالح .

وسمع الصدى لثوّه في أوروبا ولاح شبح الحرب الأوروبية ، ولتفادي الخطر استدعي مؤتمر الجزيرة الخضراء . وكان الجدل حادا بين الامبرياليين الألمانية والبريطانية من يناير إلى أبريل 1902 . ولم ترض النتيجة أيا من هاتين القوتين . وكان الحل بين الأطروحتين المتعارضتين : تدويل المغرب أو تقسيم النفوذ بين إسبانيا وفرنسا ؛ وتدويل تلك المسائل التي تمس بالمصالح الاقتصادية العامة ، والاعتراف في المسائل الباقية بوضعية امتياز ، لفرنسا وإسبانيا .

وبالرغم من أوافق الجزيرة الخضراء هذه ، ظلت إسبانيا وفرنسا عازمتين على انتهاز كل الفرص المتاحة للاستمرار في التوسع بالمغرب . ففي 1907 احتل الإسبان العرائش والقصر الكبير والفرنسيون الدار البيضاء . ولما شعرت ألمانيا أن تقسيم المغرب يتم بسرعة قررت الاقدام على تظاهرة قوة على غرار ما فعلته سابقا بطنجة . وفي فاتح يوليوز 1911 أرسلت البارجة الألمانية **بفغيتير** في مياه أكدير ، وفي نفس اليوم سام السفير الألماني ببائريس مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يبرر فيها وجود الباخرة الحربية الألمانية في أكادير بنفس الاعتبار التي كانت فرنسا قد بررت بها احتلال الدار البيضاء وإسبانيا احتلال العرائش . ولكي يحصل الاستعمار الفرنسي - إسباني الذي كان يتأهب لغرس المومس في بلاد المغرب على المهانة من جانب ألمانيا تخلت فرنسا لألمانيا على جزء من الكنفو - الفرنسي 275.000 كيلومتر مربع بموجب اتفاقية 4 نوفمبر 1911 ، وذلك مقابل حرية التصرف في الأراضي المغربية . وبعد سنة وخمسة شهور بالتحديد فرضت فرنسا نظام الحماية على سلطان المغرب مولاي حفيظ وفي نوفمبر 1912 وقعت إسبانيا اتفاقية جديدة مع فرنسا ، وبموجبها صيغت بالشرعية عملهما الاستعماري تحت اسم الحماية . ومقابل أراضي الكونغو التي اضطرت الامبريالية الفرنسية إلى التخلي عنها لألمانيا ، خسر الاستعمار الإسباني الضفة اليسرى لوارغة

وقطعة صغيرة محاذية لمطوية والاراضي الواقعة جنوب العرض 35 .

منذ نصف قرن مضى زأوج المغرب بين المقاومة المسلحة والديبلوماسية. ليس هدفنا هنا التاريخ للديبلوماسية المغربية هذه خلال مرحلة امتدت خمسين سنة ، بيد اننا سنبرز قدر الامكان طابع السياسة المغربية والجهود التي بذلت للدفاع عن الاستقلال . ان السمة التي طبع بها المغربية سياستهم هي عدم ابداء أي تفصيل لأي من الدول في المغرب ، وتنظيم الدولة المغربية في اتجاه عصري . وبفضل ذلك ظل المغرب في منحى من العدوان الاجنبي والاثورات الداخلية ، بالرغم من المحاولات التي قامت بها فرنسا واسبانيا لتثبيت اقدامهما في المغرب . وباستثناء اثيوبيا التي تعرض لحرب احتلال في الثلاثينات ، فان المغرب من البلدان غير الاوروبية النادرة التي ولجت القرن العشرين وهي تتمتع باستقلال تام . ان السياسة السديدة التي اتبعها المغرب ، دفعت الاجانب المتنافسين الى صراع جدارة شديد للفوز برضى الملك وبموافقته على بعض مطامعها ، واضطرت فرنسا ، الدولة الاكثر اصرارا على السطو على دولة المغرب وجعله يفقد استقلاله ، لبذل مجهودات جبارة لازاحة العراقيل التي تضعها الدول المنافسة في طريقها . وهكذا رأينا كيف اتفقت فرنسا سنة 1902 مع ايطاليا التي تخلت عن كل حق في المغرب مقابل تخلي فرنسا عن كل مطلب في طرابلس وليبيا . وبعد ذلك استطاعت فرنسا التوصل مع انجلترا الى اتفاقية 1904 الشهيرة ، التي بموجبها تنطق فرنسا يدي بريطانيا في رادي النيل مقابل اعتراف انجلترا بالمغرب كهطقة نفوذ لفرنسا . وفي الاخير توجت فرنسا دساتنها بتقسيم البلا مع اسبانيا على اساس ان تستحوذ هذه الاخيرة على شمال المغرب لحماية شواطئها . ولما توفي مولاي الحسن كان قد خلفه مولاي عبد العزيز الذي ما انفك صبيًا وقتئذ . وتابع الوزير احمد ، الوصي ، تلك السياسة ، لكنه أوفى اجله بعد خمس سنوات . وبقي المغرب بين يدي سلطانة الشاب الذي نقصته الارادة لوضع حد لدساتن الانتهازيين الحاكمين بالقصر ، المتأمرين على الدولة والعاملين لمصلحة الاجانب ، لكن رغم كل شيء ظلت سياسة التوازن الدولي هي السياسة الخارجية للدولة حتى النهاية .

وكان من الطبيعي ان يتزايد جشع فرنسا بعد ما انضمت لصفوفها ثلاث دول طالما نافستها وعارضت مرارا تنفيذ مخططاتها . لكن ، ظلت هناك دولة رابعة ما انفكت تنتظر نصيبها ، هذه الدولة هي المانيا التي حاولت الحكومة المغربية الحصول على مساعدتها . غير ان المانيا تابعت سياسة غامضة لم تكن تهدف من ورائها لأكثر من الحصول على جزء من النفوذ الاقتصادي والسياسي في مكان ما ، ومن أجل ذلك تخلت في الاخير عن المغرب لصالح فرنسا مقابل جزء من الكونغو . ولم ينحصر الشعب المغربي في أمل العون

الذي قد تقدمه له الدول المتنافسة أو المتحالفة ، وإنما بحث عن مخرج يحرره من جراف الاستعماريين وديسائس المتآمرين والخونة . وانطلقت في البلاد حركة وطنية بدأت تحت قيادة ماء العينين وانضمت لهذه المجموعة قبائل مختلفة وعدة قواد . وأملت هذه الحركة من مولاي عبد العزيز أن يفعل المستحيل لصد كل غزو أجنبي . وأنهى مؤتمر الجزيرة الخضراء كل المعاهدات السرية المبرمة بين فرنسا والدول الأخرى ، واعترف باستقلال وحرية المغرب ، لكنه وضع إسبانيا وفرنسا في حالة امتياز . عند تكليفهما بالقيام بعدد من الإصلاحات في الشرطة . بهذا القدر انتصرت للديبلوماسية المغربية والحركة الشعبية إلى حد ما في نضالها ضد المؤامرات الفرنسية ، لأن الدول ومن بينها فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وإيطاليا التزمت بصيانة وحدة المغرب وضمأن استقلاله . وأن على الأمبرياليين موافقتهم على تلك المعاهدة ؛ وأن قضت على خطر داهم ، خولت لإسبانيا وفرنسا امتيازاً في البلاد ولم يرد المغاربة الاعتراف لتلك الدولتين بدور متميز عن الدول الأخرى . ولأن السلطان عبيد العزيز وافق على الأمر عن طريق ممثليه في المؤتمر وانتصح عجزه عن مقاومة التوغل الفرنسي والإسباني ، اعتبر الشعب أن الوسيلة الأفضل للتحرر من الالتزامات القديمة والجديدة هو التمرد . وتصدر الوطنيون الثورة معلنين خلع عبد العزيز واعتلاء مولاي عبد الحفيظ العرش . وتم الاعلان عن ذلك في فاس من طرف الشيخ ماء العينين والسيد أحمد المراز وهما من مفكري ذلك العهد ؛ وقد اعتبر هذا الاعلان بمثابة ميثاق وطني ودستوري من الدرجة الأولى ، فرض على الملك الجديد الشروط التالية :

- 1 - بذل كل الجهود لاسترجاع المناطق المنفصلة عن الحدود المغربية .
- 2 - الاستعداد لطرد الغزاة من الأماكن المحتلة .
- 3 - إلغاء معاهدة الجزيرة الخضراء التي لم يكن للشعب فيها أية مساهمة .
- 4 - العمل على إلغاء امتيازات الأجانب .
- 5 - عدم استشارة الأجانب في قضايا الأمة .
- 6 - عدم التداول مع الأجانب حول معاهدات سلمية أو تجارية بدون استشارة الأمة .

وبهذه الطريقة ، حولت النقاط الست هذه ، الملكية المطلقة إلى ملكية محدودة ودستورية . وعند ذلك الحين ، لم تعد للملك سلطة عقد أي اتفاقية إلا بعد استشارة وموافقة الشعب . وإن التمييز بين الاتفاقيات المدنية والاقتصادية التي كان بإمكان الملك توقيعها بعد استشارة مسبقة ، له دلالة بالغة وهي تجريد الملك من صلاحية عقد أي اتفاق من شأن طبيعته أن يمس شؤون الأمة . وبالإضافة إلى ذلك ، يحتوي مضمون ذلك التصريح على روح

لحقوق الانسان الذي يقر ان السيادة تكمن في الشعب ، وانها غير قابلة للتقويض . وبذات الوقت اعلنوا ضرورة نهج سياسة ديبلوماسية مفتوحة (علنية) تلك السياسة التي ستكون الحكومة العمالية - الفلاحية للبين اول من سيمارسها عشر سنوات بعد ذلك .

وبالتالي ، شكل الثاني من مايو المغربي ، 16 غشت 1907 - اول مشاركة للشعب المغربي في اسياية ، وكانت ترمي الى تحقيق هدفين اساسيين : (I) وضع حد المؤامرات الاجنبية والمحافظة على الاستقلال . (2) تحقيق اصلاح سياسي يقود الأمة الى نظام دستوري راسخ .

فك هي الاهداف التي شكلت المحور الذي دارت حوله كل الحركات الاستقلالية الى يومنا هذا . ولم يمض كثير من الزمن بعد هذه الثورة حينما حرر الوطنيون مشروع دستور تم نشره في جريدتهم لسان المغرب التي كانت تصدر بطخجة . وتقول مقدمة المشروع الموجه الى السلطان « بما ان الوقت قد حان الى الاصلاح ، والشعبية العصرية قد هلت قلوبها ، وانشرحت صدرها له ، وجلالة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه ، فنحن لا نالوا جهدا في المناداة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالاته ، وهو يعلم اننا ما قلناه بيعتنا ، واخترناه لامامتنا ، وخطبنا وده رغبة منا وطوعا من غير ان يجلب علينا بخيل ولا رجال ، الا املا في ان ينقذنا من وهدة السقوط التي وصلنا اليها الجهل والاستبداد ، فعلى جلالاته ان يحقق رجاءنا ، وان يبرهن للكل على اذليته ومقدرته على ترقية شعبه ، وعلى رغبته في الاصلاح ، وجدارته بادارة ما قلناه امته »

والذي نرجوه منه قبل كل شئ ، هو فتح المدارس ونشر المعارف ، وان يكون التعليم الابتدائي اجباريا ، وان يولي ذوي الكفاءة والاستحقاق والاهلية ويقرب اليه ذوي العقول الراجحة والافكار الحرة الراضية ، ويحترس من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويحولون بينهم وبينه ، وفي بلاطه للشريف من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير ؛ فان لم يحترس منها ويقلومها نقلت اليه جراثيم وبئة معية . وبما ان يدا واحدة لا تقدر على انهلش شعب منا من وهدة السقوط ولا على اصلاح ادارة مختلفة كادارة حكومتنا فيجب ان تكون الايدي المتصرفة والعقول المفكرة والافكار المحبسة كثيرة متكلفة على العمل . وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالاته من ان يمنح امته نعمة الدستور ومجلس النواب ، ومن اعطائه حرية العمل والفكر لتقوم باصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية ... »

وكان الدستور يتكون من اربعة اجزاء : يتضمن الاول القانون الاساسي للدولة ، والثاني التنظيم الداخلي لمنتدى الشورى (مجلس الشورى) ، الثالث قانون الانتخابات العامة والرابع القانون الجنائي المغربي . ان

الهيئة المسماة منتدى الشورى تنقسم الى مجلسين : مجلس الامة ، ومجلس
اشرفاء (الاعيان) ، ويشكل أعلى سلطة في البلاد وترجح وجهة نظره على
الحكومية :

وجهاً النظر الأخرى ، وكان له الحق في مراقبة كل الادارات والمراكز
وبقي كل هذا حبراً على ورق عند ما ضغطت الامبريالية الفرنسية على
مولاي عبد الحفيظ وأرغمته على توقيع معاهدة 30 مارس 1912 التي اقيمت
بموجبها الحماية . وقد ورد في البندين الاولين ما يلي :

(1) ان الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان متفقان على اقامة نظام جديد
في المغرب ، يحقق الاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والمالية
والعسكرية التي تعتبر الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها في الاراضي
المغربية .

(2) ان جلالة السلطان يسلم ، من الآن فصاعداً ، بان الحكومة الفرنسية
يمكنها ، بعد اشعار الحكومة المغربية ، احتلال المواقع العسكرية التي تعتبرها
ضرورية للحفاظ على النظام والأمن وان تمارس أعمال الشرطة عبر الاراضي
والمياه المغربية .

ما كاد الخبر يشيع في فاس حتى انفجر كالرعد . ساد الذعر في القبائل
وحتى في القصر . وكان الشعور الاجتماعي هو انها خيانة . وما يزيد من
خطورتها ان مولاي عبد الحفيظ نفسه كان قد خلع أخاه عن العرش متهما اياه ،
وبحق ، بخيانة المغرب . وقد كتب الدكتور فيزبرجر وهو ملاحظ أوربي عاش
تلك الأيام بقول : « ان تباشير العاصفة لم تكن ظاهرة الا بالنسبة للاروبيين
القتال المظلمين على سر الحياة الداخلية للعاصمة . في الأزمة لا يوجد ولا وجه
واحد باسم . وان الاهليين يكادون لا يردون على الذين يتوجهون اليهم بالكلام ،
وأصدقاء الأمس يتظاهرون بعدم معرفتنا . لكن مع ذلك ، ولا سلوك عنيف
واحد يخون الشعور الذي يقلق الخواطر » .

بعد سبعة عشر يوماً من ذلك تمرد الجنود المغاربة وقتلوا ضباطهم
الفرنسيين ، وامتدت الثورة الى الشعب الذي تمرد بسدوره وهاجم الحي
الأوربي . وخلال 72 ساعة كانت فاس مدينة حرة بين أيدي الوطنيين
المغاربة . وفي اليوم 20 سحق الجنود الفرنسيون التمرد بالمدمعية الثقيلة ،
وأعلنت حالة الاستثناء ، الأمر الذي أدى بالاف الوطنيين الى عمود الاعدام .
وبعد شهر من ذلك ، حاصر 20 ألف مغربي من القبائل المجاورة للعاصمة ،
المدينة بقيادة الحجاجي . ونجح المرشال اليوطي ، الذي عين مقيماً عاماً
وقائداً أعلى لقوات الاحتلال ، في رفع الحصار في بداية يونيو . وخلال الصيف
قدم مولاي حفيظ استقالته ، غير ان تخوفهم من أن يثير الضغائن بتصريح
وطني ما ، اضطروهم الى قبولها وتنصيب مولاي يوسف جد الملك الحالي

للمغرب - وبعد شهور قلائل ، كان البلد كله - باستثناء المدن الكبرى والموانئ المراقبة بشكل قري من طرف الاستعمار الفرنكو - اسباني - في صراع عنيف ودهوي ، ضد الاحتلال الاجنبي ، وكانت الاقاليم المتمردة تتكون من ثلاث مناطق بالإضافة الى جبالة وارييف التي كانت تركز نضالها ضد الاستعمار الاسباني .

(1) الأطلس المتوسط :

لقد دارت معارك متعددة منذ 1911 حتى 1933 : ويمكننا اذا ما اعتبرناها ككل ، ان نستنتج منها أربعة مراحل ذات أهمية بالغة :

1 - 1 - اقتراب الجيش الغازي ومحاولة الوصول الى الجبال :

أ - معارك بني مطير 1913 .

ب - مقاومة تادلة الى حين احتلالها سنة 1913 .

ج - معارك خنيفرة سنة 1914 .

د - عمليات تادلة من 1915 الى 1917 .

1 - 2 - الهجوم على كتلة قبائل الأطلس المتوسط

أ - اختراق ازرو - مديلات سنة 1917 .

ب - معارك زايان وبني مكيلا سنوات 20 و 23 .

1 - 3 - الهجوم على الضفة الشمالية لوادي العبيد :

أ - مقاومة عربالة في 1926 .

ب - الهجوم على وادي العبيد في سنوات 1929 و 1930 و 1931 .

1 - 4 - الهجوم على الأطلس المتوسط :

أ - مقاومة أيت يحيى سنوات 31 - 1932 .

ب - مقاومة أيت اسحاق سنة 1932 .

ج - الهجوم على بساط البحيرة سنة 1932 .

د - معارك ملول والأطلس الكبير .

هـ - محاصرة كردوس وبادو سنة 1933 .

ز - معركة الكوسي سنة 1933

(2) الأطلس الكبير بجنوب المغرب :

ان سياسة ليوطي في منطقة القواد الكبار هذه ، كانت تركز على التسامح واجتذاب هؤلاء القواد نظرا للنفوذ الذي يحظون به به لدى القبائل ، القبائل ، لكن الروح الوطنية وضعت حدا لهذا النفوذ واحبطت السياسة الفرنسية . ان فضل توحيد قبائل الجنو ببيعود للشيخ ماء العينين وابنه الهبة الذي شكل حوله حركة وطنية . وقد حاربوا الفرنسيين واستولوا على مراكش ، وبعد انهزامهم لاحقا في معركة سيدي عثمان ، اصلوا - هو والقبائل التي

انضمت اليه - المقاومة في الساقية الحمراء سنة 1935 .

3) تنغيلات وأيت عطا في الجنوب المغربي أيضا :

لقد دام الكفاح ضد الفرنسيين في هذه المناطق ثلاثة وعشرين سنة . وقاد السلاحي الكفاح في البادية ، وحاجمه جيش مكناس بقيادة الجنرال بوثيمبرو الساعد الأيمن لليوطي ، مدعما من طرف جيش آخر . وحاربته هذه الجيوش طيلة سنتين . وخلال هذه المعارك قتل الجنرال الفرنسي واستشهد الزعيم المغربي الذي خلفه أبو القاسم النقادي الذي تابع الكفاح إلى أن استسلم سنة 1935 .

إن الروح الوطنية شكلت عامل لحم كل هذه المعارك التي سحقت سياسة القواد الكبار المتبعة من طرف الاستعماريين الفرنسي والاسباني كوسيلة لكسب المؤيدين وتفرقة المقاتلين . ويورد الجنرال غليوم - وهو أحد المشاركين الفعاليين في الغزو الفرنسي - في كتابه : « البربر المغربية ونهضة الأطلس المتوسط » ، الشهادة التالية : « إن الصيغ المحببة لدى المارشال ليوطي ، « اظهار القوة لتلافي استعمالها » و « أن عملا (صالحا) يساوي كتيبة » ، لا يمكن تطبيقها بالتمام على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم إلى أقصى حد . أن أكثر ما يفاجئنا هو أن قبائل وفية للسلطان تمردت ضده حين أدخل الحماية ، وواجهتنا بمقاومة أقوى واصرار أكبر من مقاومة وعناد بعض القبائل التي سبق لها أن تمردت في مناسبات عديدة ، ويضيف : « إذا كانت مجهودات مديرية الشؤون السياسية محكوم عليها بالفشل ، فذلك لأن خصومنا ما كانوا يتراجعون أمام قوتنا إلا بعد استنفاد كل وسائل المقاومة المتوفرة لديهم . وكثيرا ما ترد في ذهني أقوال المارشال بيجو هذه : إنه لمن المحزن والمضحك حقا ، ما نسمعه أو نقرؤه لكتابنا وخطابنا عند ما ينصحوننا إلى استعمال أساليب صالحة كوسائل لاجتذاب خصومنا ، وإن نجعل العرب يحسون بلطف تقاليدنا ومزايا حضارتنا . هذا جميل وسام بدون شك . ولقد جربته شخصا أكثر من أي شخص . لكن ، ما العمل مع شعب يفر عند ما يقترب منه ولا يترك أمامنا إلا مقاتلين أشداء يردون كلامنا العاطفي باطلا بإطلاق النار » .

وفي مؤلف المشاكل السياسية والاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر كتب المؤرخ دريولط : « خلال السنوات الأخيرة ، تم احتلال كل البلدان المستقلة على وجه الأرض من طرف البلدان الأوروبية والولايات المتحدة . وبسبب ذلك وقعت لحد الآن عدة معارك وبعض التغيرات في مناطق النفوذ والتي ليست سوى تباشر انفجارات أكثر فظاعة في المستقبل القريب .

يجب الإسراع إذن : أن الحول التي لم تتزود معرضة لخطر عدم تسليم نصيبها أبدا ، وعدم المساهمة في الاستغلال الهائل للعالم ، والذي يشكل إحدى

الأحداث الأساسية للقرن القادم . لهذا السبب سيطرت على أوروبا وأمريكا ، خلال الآونة الأخيرة ، حمى التوسع الاستعماري المميزة للامبريالية التي تشكل السمة المميزة الأكثر دلالة لآواخر القرن 19 . ومع هذا التقسيم للعالم ، ومع هذا القنص المسعور للثروات والأسواق الكبرى في العالم ، ان الأهمية النسبية للامبراطوريات التي شيدت خلال القرن 19 غير متنافسة مع الموقع الذي تحتله في أوروبا للأمم التي سبقتها . وان الدول السائدة في أوروبا والتي تتحكم في مصيرها ، ليست سائدة بنفس الشكل في العالم كله . وبما ان النفوذ الاستعماري ، والأمل في الاستيلاء على ثروات ما زالت مجهولة ، سيكون له بالتاكيد انعكاس على المكانة النسبية للدول الأوروبية ؛ فان المسألة للاستعمارية - الامبريالية ان شئت - التي غيرت الآن الظروف السياسية في أوروبا نفسها سوف تدخل عليها مزيدا من التغيير في المستقبل .

ويضيف لينين ، الذي أورد هذه الفقرة في « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » ... « لقد ضخمت مستعمرات الدول الست الكبرى لحد هائل بعد سنة 1876 : أكثر من النصف من 40 الى 65 مليون كيلومتر مربع . والزيادة تبلغ 25 مليون كيلومتر مربع ، أي بزيادة للنصف عن مساحة البلدان مالكة المستعمرات (16،5 مليون) . وفي سنة 1876 لم يكن لدى ثلاث دول أي مستعمرة ، اما الرابعة ، فرنسا ، فلم تكن لديها مستعمرات تقريبا . وفي 1914 ، كان لهذه الدول الأربع مستعمرات تبلغ مساحتها 1401 مليون كيلومتر مربع ، أي مساحات تزيد على مساحة أوروبا بنسبة تقارب النصف ويبلغ عدد سكانها نحو 100 مليون نسمة . ان التفاوت في توسيع المستعمرات كبير جدا . فلذا قارنا مثلا فرنسا والمانيا واليابان التي لا تختلف كثيرا من حيث المساحة وعدد السكان ، وجدنا ان الأولى في هذه البلدان قد اقتنتت من المستعمرات (من حيث المساحة) نحو ثلاثة أضعاف ما اقتنتته الثانية والثالثة مجتمعين . لكن ، من حيث مقادير الرأسمال المالي قد تكون فرنسا في بداية المرحلة المذكورة اغنى بعدة أضعاف أيضا من المانيا واليابان مجتمعين ، من كل هذه الغنيمة الهائلة ، لم تحصل البرجوازية الاسبانية الا على بعض الفئات . بحيث من اصل 25 مليون كيلومتر مربع للتوزيع ، تسلمت حوالي 300.000 كيلومتر مربع ، 250.000 منها كانت رمالا خالصة و 26.000 الباقية تمثل الجزء الأكثر فقرا والجبلي من المغرب . مما دفع مستعمرينا الى القول ان نصيب اسبانيا لم يكن سوى « عظم » من « الضلع » المغربي . وانها صورة بيانية صادقة بما ان الدور الاسباني كان يقتصر على ان تكون اسبانيا الكاب الحارس لمصالح الامبريالية البريطانية . ان مفتاح سر وجودنا الاستعماري في مرحلة الامبريالية ، يعطيه لينين نفسه حين يقول ، في المؤلف المذكور : ان أغلبية الدول الصغرى لا تحتفظ بمستعمراتها الا بفضل

وجود تناقض واحتكاك الخ ... بين مصالح الدول الكبرى ، الأمر الذي يحول دون عقد اتفاقيات استعمارية . ومما يشهد في حالة اسبانيا ، ان المصلحة الانجليزية في ان تراقب مدريد السواحل الريفية اسندت الى كونها (انجلترا) فرقت في ثلاثي استقرار فرنسا على الضفة الأخرى من مضيق جبل طارق بمعنى انه ، من أجل صيانة أمن مستعمرة بريطانية على التراب الاسباني - جبل طارق - قبلت اسبانيا المشاركة في تجزئة المغرب وتصفية استقلاله . وباستثناء مناجم الريف ، لم يكن هناك في التراب المغربي شيء نافع للرأسمالية الاسبانية . وكان من البديهي أن غزو الريف والبقاء فيه منهكا بالنسبة للاقتصاد الاسباني الهزيل . لقد ألقت لندن وباريس عظام بدون مادة وسارع المستعمرون الى جمعه دون أن يتساءلوا حول مردودية مثل هذه العملية . وكاستعمارية ، كشفت برجوازيتنا أنها كارثة . وكان من الممكن أن تصبح للريف بعض الأهمية السياسية، حيث انه يمكن أن يصبح كارض اليعاد بالنسبة للقطاعات الاجتماعية الأكثر انحطاطا على سواحلنا الابيض متوسطة. وبهذا المعنى يمكن القول ، انه منذ القرن 19 لعب شمال افريقيا بالنسبة للأندلس وشرق اسبانيا الدور الذي لعبته أمريكا بالنسبة لكاليفورنيا . وقد أبرز لنين نفسه ، في الكتاب المذكور ، هذا الجانب من خلال خطاب الاستعماري البريطاني سيسيل رودس نفسه : « كنت أمس في الاستاند (حي العمال في لندن) وحضرت اجتماعا من اجتماعات العمال العاطلين . وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كاذبة من أولها الى آخرها صرخات : الخبز ! الخبز ! . وأثناء عودتي كنت أفكر بما رأيت واتفقت أكثر من السابق بأهمية الامبريالية ... ان الفكرة التي أصبوا اليها هي حل المسألة الاجتماعية أعني : لكيما ننقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة في حرب أهلية فتاكة ، ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أن نستولي على أراضي جديدة لنرسل اليها فائض السكان ولنفتني ميادين جديدة لتصرف البضائع التي تفتجها المناجم والمصانع . فالامبراطورية ، وقد قلت ذلك مرارا وتكرارا ، هي مسألة البطون . فاذا كنتم لا تريدون الحرب الاهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا امبرياليين » .

بالإضافة الى هذا ، فإن الجيش المهدوي أمك ، وانذفاع بعض العسكريين ، والرغبة في إثارة أوضاع حربية لتزيين صحيفة وظفتهم أو تسلق سلم الترقية ، والاجتذاب الذي كانت تمارسه على الأوليفارشيا الاسبانية السياسية الامبريالية لفرنسا ؛ كل هذه العوامل أدت باسبانيا الى انتهاك استقلال ووحدة الدولة المغربية . وبهذا أصبحنا نشكل جزءاً من القوى الاستعمارية ، بصفة استعماريين أقزام ، لأن الثلاث مائة ألف كيلومتر مربع التي سرقناها مدريد لم تكن تمثل شيئاً بالمقارنة مع الثلاثين مليوناً للندن ، والسبعة عشر مليوناً لموسكو القيصرية والاحدى عشر مليوناً لباريس،

والثلاثة ملايين لبرلين والنصف مليون لوسنطن ولطوكيو .

لم تبد أية بروليتاريا لبلد استعماري نفس المعارضة الصارمة التي قاومت بها الطبقة العاملة الاسبانية المغامرات الاستعمارية . ان التحريض المعادي للاستعمار الذي قام به العمال سيبقى تاريخيا ، نموذجيا ومثالا عمليا للتضامن والاممية البروليتارية . وحتى السنوات الاخيرة من عقد العشرينات حيث تمكن التحالف بين الاستعماريين الاسباني والفرنسي من سحق الشعب المغربي عسكريا ، تشبثت الأحزاب والثقافات العمالية ، منهجيا ، بمعارضة الغزو الاستعماري والدفاع عن استقلال الدولة المغربية ، مسجلين بذلك صفحات بطولية في تاريخ الحركة العمالية الاسبانية وبالرغم من ان سنوات الثلاثينات قد فتحت قوس كبت فيما يتعلق بالسياسة المعادية للاستعمار هذا القوس الذي لم يغلق الى حد الساعة ، فان الحصيللة تضع الحركة العمالية الاسبانية في المواقع الاولى داخل الحركة المعادية للاستعمار . وقبل ان يتم قانونا الغاء السيادة المغربية سنة 1912 كانت كل من اسبانيا وفرنسا تحاولان خدش الميدان أينما أمكنهما ذاك وجس نبض مقاومة المغاربة . وكانت إحدى عمليات النهب هذه ، هي التي سببت حرب 1909 والاحتجاج العمالي ضدها . هذا الاحتجاج الذي بلغ أوج فيما سمي بعد ذلك بأسبوع برشونة الماساوي ، في بداية يونيو من ذلك العام ، وبما أنه لم يكن من الممكن الوصول الى اتفاق مع الريفيين ليسمحوا باستقلال خيراتهم في وكسان ، شرع الجيش في حماية الأعمال في المناجم . وأمام مثل هذا الاستفزاز ، هاجم المغاربة في بداية يوليو الجنود الذين اضطروا للجوء الى مليلية . وبما ان الخمسة ألف وخمسمائة جندي والخمسة وعشرين من الفادة والضباط الموجودين هناك لم يكونوا كافيين . نظمت الحكومة الارسل الفوري للواء مختلط من القناصة وتجنيد الاحتياطيين . وتلقى الرأي العام هذه الأنباء باستياء عميق ، ومما ضاعف هذا الاستياء استدعاء مجوعات من الرجال كانوا ينتمون للاحتياطي النشيط والذين كانوا يعتبرون أنفسهم محررين من التزاماتهم العسكرية بعد اندماجهم في الحياة المدنية . ان الصحافة والأحزاب العمالية والمعارضة قد فضحت هذه العمليات التي لم يكن لها من دافع سوى الدفاع عن المصالح الخاصة للمؤسسات المنجمية ، ولعب دور المرقى للزمرة العسكرية . كان ذلك هو جو التحريض المعادي للاستعمار ، الى حد ان الجريدة المدينية مراسلة اسبانيا الملكية الاتجاه نشرت الافتتاحية التالية :

« من المستحيل القتال ضد بلد ، واسبانيا لا تريد أن تسمع حتى الحديث عن المغرب . وباستثناء نصف دزينة من السياسيين وبعض سماسرة البورصة المضاربين وآخرون يصطادون في الماء العكر . لا أحد يرغب في مغامرات أو استفزازات واحتلالات غير ضرورية ، ولا في حملات خارج الزمن والمكان » .

وكتب آخرون ، أكثر راديكالية مثل البيبس : « هناك خطر نشوب حرب عرقية ولا شعبية وغير عادلة ضد المغرب . لقد وصلنا الحضيض ، لكن ليس الى حد ان نصبح العربة في يد متآمرين من الدول الاجنبية . انه لمن العبث والاحرام ان نقحم انفسنا في السفن المغربي لخدمة مصالح صناعية ليست حتى لنا في غالبيتها ، مخاطرين بأن تغرس في اجسامنا وأرواحنا آلاف السهام المسمومة » .

كل هذا أدى منذ اللحظة الاولى ، الى استحالة ابحار الجنود ، وأسفر عن أحداث خطيرة ، في برسلونة في يوم 13 - كتيبتا برسلونة وميريديا - ويوم 10 - كتائب استيليا والفونس 12 ورؤوس - ؛ حاولت خلالها مجموعة من النساء والاطفال معارضة عملية الابحار ، وذلك بالتظاهر او دعوة الجنود الى اللقاء السلاح ورفض القتال . ووقع نفس الشيء في مدريد حيث أدى احتلال محطات القطار والجلوس فوق السكة الى استحالة خروج قطارات الجنود من المحطات . وبهذا الانطباع كان الجنود يصلون الى مليلية ليدخلوا مباشرة الى المعركة بروح معنوية منهارة - حسب الجنرال مولا - من جراء الاحداث التي وقعت في موانئ الابحار أو خلال نقلهم عبر البلاد .

ومرت الايام ، من التاسع الى السابع عشر من يوليوز ، بشكل طبيعي دون أن يهجم المغاربة . لكنهم هجموا بقوة يومه 18 و 20 مما اضطر جيش الاحتلال الى المزيد من التراجع . وحاولت حكومة مورا ، التي كانت في وضعية حرجية ، أن تعطي انطباعاً ان الامر يتعلق بعمليات بوليسية بسيطة ودون أهمية كبرى ، ضد بعض قطاع الطرق . وان توقع ان على الجيش الاستعماري تحمل حرب قاسية ، سعى مورا الى طمس ذلك ، لطماننة رأي عام جد هائج . غير ان المعارك المذكورة فضحت مورا الذي لم يكن له بد سوى ارسال المزيد من الاحتياطيين ، من بينهم اللواء الاول المختلط للقناسة ، حامية مدريد . وانفجر الغضب الشعبي الذي وصل يوم ، 21 الى حد معارضة رحيل كتائب لاس نافاس وفيكديراس بالقوة ، وذلك بفصل عربات القطار . وفي يومي 23 و 27 وقعت من جديد معارك عنيفة . وان الانطباع الذي خلفته الاخبار الجديدة وصل الى حد ان جريدة الأبيض والأسود كتبت : « لقد رحل لواء آخر الى مليلية . فهل سيكون اللواء الأخير ؟ ان هذه التساؤلات نطرحها نحن الذين لا نملك مناجم في الريف ولا أسهما فيها يشبه الجزيرة . كما يطرحها الذين جالوا بعض الشيء عبر اسبانيا ، وشاهدوا الكثير الكثير من فراسخ الارض غير مزروعة ويمكن استعمارها . وفي غضون تصميمنا على استعمار دارنا ، نعتبر ان كل نبات الصبار الريفي لا يساوي حياة جندي واحد . » .

وكذريعة (للهجوم على الريف) يظهر اطلاق النار على بعض العمال في الريف ، غير ان الدافع الحقيقي هو الرغبة في للتوسع في الوقت الذي اختار

المغرب سلطاناً جديداً معادياً للاستعمار وفي نفس التاريخ ، حذر بابلو لكليسياس زعيم الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني ، في تجمع عقد بمسرح لويس لحن : « لن يكون من الصعب أو الغريب أن يفضل أحد الجنود الاحتياطين طعن وزير أو أية شخصية سامية بالخنجر ، وقيل الذهاب لقتل اناس يدافعون عن وطنهم بنفس الشجاعة التي دافع بها الاسبانيون عن وطنهم سنة 1808 . وفي هذه الحالة ، ان الحكومة هي عدوة الشعب الاسباني وليس المغاربة . ويجب مقاومة الحكومة واستعمال كل الوسائل . وبجل اطلاق النار الى اسفل يجب أن تطلقوا الى اعلى . واذا كان ذلك ضروريا ، سيسخن العمال الاضراب العام » .

وفي نفس التاريخ ، انعقد مؤتمر الفيدرالية الكاطالونية للحزب الاشتراكي الذي صادق على المائمس التالي : « نظراً لكون الحرب نتيجة حتمية لنظام الانتاج الرأسمالي ، ونظراً كذلك للنهج الاسباني في تجنيد الجيش حيث ان العمال هم وحدهم الذين يقومون بالحرب التي يعلنها البرجوازيون . ان التجمع يحتاج بصرامة :

1 - ضد تصرف الحكومة الاسبانية في المغرب .

2 - ضد ممارسات بعض سيدات الاستقرارية اللاتي يهن الأم الجنود الاحتياطين وزوجاتهم وابنائهم وذلك بتسليمهم اوسمة واطواقا كنفية عوضاً من تمكينهم من وسائل العيش التي حرّمهم منها غياب رب الاسرة .

3 - ضد ارسال مواطنين مفيدين للانتاج الى الحرب ، وهؤلاء المواطنون ، على العموم ، غير مكترئين بانتصار الصليب على الهلال ؛ في حين يمكن تكوين فرق من الرهبان والكهنة الذين لهم مصلحة مباشرة في انتصار الديانة الكاثوليكية ، فضلاً عن كونهم بدون عائلات ولا منازل ولا ينفقون البلاد في شيء .

4 - ضد موقف النواب الجمهوريين الذين لم يستغلوا حصانتهم البرلمانية لاحتلال موقع الصدارة في احتجاجات الجماهير ضد الحرب .

يهيب بالطبقة العاملة ان تحشد كل قواها اذا استأزم الوضع اعلان الاضراب العام لارغام الحكومة على احترام حقوق المغاربة في الحفاظ على الاستقلال الكامل لبلادهم » .

وتمت الدعوة للاضراب العام في مجموع اسبانيا ، على ان يتم في شهر غشت ؛ غير أن شنه قد تقدم في برسلونة من القاعدة تحت صيحة : يمكنهم ان يقيموا الآن مهرجانات اذ يأخذونهم

وادى الاضراب الى الاحداث الدامية لآخر اسبوع في يوليوز ، هذا الاسبوع المأساوي ، والتي بلغت اوجها باغتيال المفكر الفوضوي فيرير والحكم بالاعدام على 110 مناضل والاعتقالات الواسعة للعمال : 5000 في برسلونة ، 1700 في مطارو ، 1200 في صباييل ، 1000 في طراغونة و 300 في خيرونة ، وفي

نفس الوقت مني جيش الاحتلال بهزيمة كبرى في وادي الذئب على سفوح جبل كروكو . ولم تتجاوز هذه الهزيمة إلا الانتصارات البطولية للمغاربة في أنوال وجبل عرويت سنة 1921 . لقد أدى قصور القادة العسكريين إلى سقوط فيلق من القناصة بكامله في كمين نصبه المغاربة . وقتلت تقريبا كل العناصر المكونة لهذه الوحدة العسكرية بما فيهم القائد العسكري الذي كان يقودهم ، أنجنرال كيرموبينتوس . واعترف وزير الحرب أن حوالي ألف إسباني لقوا حتفهم ، بينما لا يبوح بعض الصحفيين الاستعماريين ، مثل فيكتور روبيس البينيس ، إلا بزهاء 300 خسارة في الأرواح في الصفوف الأسبانية .

هذه الهزيمة المحوية فتحت قوسا من الهدوء حتى بداية الخريف ، واستفادت منه مدريد لأرسال تعزيزات . ويمكن تقدير عدد الجنود الموجودين في مابيلية في نهاية الصيف بحوالي 40.000 جندي . وقررت الحكومة الأسبانية احتلال جبل كروكو لأبعاد المغاربة من ضواحي المدينة . واستؤنفت العمليات يوم 21 سبتمبر عند ما هوجمت قبيلة بني شيكار شمال مابيلية ، واحتل في اليوم التالي سوق الأحد ، وانتقل الجيش بسرعة نحو الجنوب واحتل الناظور يوم 25 وسوان يوم 27 ، الأمر الذي أدى إلى تطويق الجبل الذي تم الاستيلاء عليه يوم 29 سبتمبر . إن معالم الكيفية التي تصرف بها الجيش الأسباني يمدنا بها داعية من أكبر دعاة الاستعمار الأسباني شهرة حين يكتب أن « هذه العمليات تشكل درسا معبرا ، وإن لم يستفد منه الا قليلا ، لما يجب أن تكون حرب المغرب ، معاقبة اللذين بضرهم في مصالحهم المادية ، وإحراق القرى واتلاف أو مصادرة المحصول أو المطامير . والشرط الأول لبحث موضوع الخضوع هو تسليم العتاد الحربي واحتجاز رهائن للتأكد من نية البلد ، »

ونشرت إحدى الجرائد الاستعمارية في ذلك العهد ، الافتتاحية التالية : « إن سياسة الخبز والعصا هي السياسة الوحيدة المقيسة وذات النتائج العملية والتي يمكنها أن تجعل هؤلاء القوم الجهلاء يدركون أن أمن ديارهم لا يمكنهم الحصول عليه إلا إذا انصاعوا لقيادة ممثلي إسبانيا المحترمين وإذا وضعوا ثقة عمياء في إسبانيا . إن المكافأة والعقاب بشكل عام : العقاب في البداية وبعده الجزاء ، يشكلان وسائل مؤكدة النجاح للاجتذاب ، لقد شكل بلوغ المرتفعات الواقعة جنوب جبل كروكو في نهاية نوفمبر ، نهاية هذه الحملة . وإن خطط الاستمرار في الحملة ومشاريع الانزال في الحسيمة قد تم اتخذها عنها أمام المقاومة المغربية الضارية والاحتجاج الشعبي الأسباني والجهل المطلق لتلك الأراضي . »

لا اغتسل ولا امشط شعري

ولا أضع رابطتي الزرقاء

حتى يعود خطيبي من الاستيلاء على الكروكو .

والفتيات اللواتي كن يغنين هذا ، كن يشرقن فرحا : ولكن ، لمدة غير طويلة .

أن الشعور الوطني لدى المغاربة ، والاحتجاج الحازم للبروليتاريا الاسبانية ، وعدم أهلية جيشنا ، ستشكل العقائل التي ستعترض الاستعمار الاسباني ورغبته في التوسع سنة 1909 . وكان بوسع الاستعمار الاسباني استخلاص درس مفيد والانسحاب من هذه المغامرات التي لن تكون سوى منبع للهزائم ؛ ومع ذلك فضل الاستمرار محاولا فرض الحماية على من هم في غنى عنها . وعلى هذا الشكل فان الفرامل الثلاث المذكورة سابقا ستتضاعف الى حد أن ديكتاتورية بريمودي ريفيرا ، الاستعماري البارز ، ستفكر بجدية في احترام استقلال الشعب المغربي . ان درس احداث 1909 كان هو أن ليس استعماريا من يريد بل من يستطيع . ولسحق الشعب المغربي لا بد من آلة حربية أقل تعفنا وفسادا وقصورا من الآلة الحربية للجيش الاسباني آنذاك . وجريدة أ. ب. س. ، التي لا يمكن اتهامها بمعاداة العسكرية ، أكدت يوم II أكتوبر 1911 أنها لا تستطيع أن تفهم كيف ان الجنود غير النظاميين المغاربة الذين لا يتوفرون على تنظيم عصري وليه راديبهم تجهيز ملائم أو قيادة كفنة ، يمكنهم توقيف جيوش أوروبية يفترض أنها حسنة التدريب جيدة التنظيم ومجهزة بشكل مناسب . وكان القادة العسكريون يصطدمون بصعوبات كثيرة لتفسير المازق الذي آلت اليه الحرب ، وسبب كون جيوش الاحتلال دون مستوى المهمة القومية الضرورية . انها تساؤلات غير جديدة ، كانت قد طرحت ويطرحها وسيطرحها دائما المضطهدون من كل نوع . وكان للاحتجاج الشعبي من البعد والحدة والامتداد الى حد أن كونت رومانونيس ، وهو أحد الذين استثمروا كثيرا من المال في مناجم المغرب والذي كان يخفي باصرار أن الأعمال العسكرية كانت تباشر لحماية مصالحه الشخصية ، اعترف أنه وقع تصديق هذه الاشاعة الى حد أن فلاحي مزارعه الضخمة في كواداليرا يظنون أن الجنود يموتون من أجل صيانة أملاك الكونت . شيء من نوع المحاكاة الساخرة الحالية للحظة دعائية في التلفزة : « ان الجبل يحترق ، ان شيئا لك يحترق يا سعادة الكونت » ، ولكن بجدية .

ان النتيجة المنطقية قد استنتجتها الجريدة المذكور مراسلة اسبانية ، الرجعية الملكية ، حينما فضحت وأشارت بأسلوب مستعجابي ونبرة تنبؤية ، للاخطار التي يمكن أن يحملها للملكية غزو المغرب : « اذا كان البلد يدرك اننا سنتمكن من حل مشكل ما باحتلال المغرب لتحمل لسياسة استعمارية ؛ لكن بما أنه يعلم اننا ذاهبون الى المغرب دون أن نعرف لماذا ومن أجل ماذا ، فان البلد لا يتقبلها . لنفترض أن جنودنا قد خرجوا من مليلية واحتلوا 10 ، 20 ، 30 ، أو 100 كياومتر ، وانها محتلة الآن . ولكن لماذا ؟ إذن من أجل لا شيء .

قطعا ، من أجل لا شيء ، ان لم يكن من أجل تبذير نحو مائة مليون نحن في أمس الحاجة اليها هنا بينما لن تصلح لشيء هناك . سيموت بعض الجنود ، وسيرقى آخرون ، وسنبين مرة أخرى اضطرابنا . وللمرة المائة ، سنشير للسخرية عند ما نسمي اطلاق النار مناوشة والمناوشة عملية حربية ، والقاء فصائل الاستكشاف قتالا ، والقنار معركة مواجهة . سنبعث عددا من الجنرالات يفوق عدد العقداء ، وعدد القادة العسكريين سيفوق عدد الضباط ، وعدد الضباط سيفوق عدد الجنود . ان الوعود ، أكثر من الحقائق ، والمشاريع أكثر من الأعمال . وحصيلة كل هذا اننا سنظفر بشيء واحد : دماء الشعب وأموال ممول الضريبة .

لم لكذب اذا كانت الحقيقة هي هذه ؟ لماذا نخدع أنفسنا بلوهم مثيرة للسخرية اذا كانت الأشياء ما هي عليه وليست ما يراد أن تكون ؟

فلا تنسى الحكومات التي تحكم والملوك الذين يحكمون هذا : ان الذهاب الى المغرب ألف مرة ، أخطر من عدم الذهاب اليه .

ان الذهاب الى المغرب يعني الثورة . وعند ما أقول ذلك أخدم الوطن ، والملك أفضل مما لو جعلت الملك والوطن يظنان ان الذهاب الى المغرب يناسب الأمة والملكية .

السياسة الخارجية الصينية وأساسها النظري : نظرية العوالم الثلاثة

ترجمة : لحسن عزيز

تقديم :

تأتي أهمية النصوص التي تشكل هذا الملف حول « نظرية العوالم الثلاثة » :

(1) من كون جمهورية الصين الشعبية أصبحت تلعب دورا بارزا على الصعيد العالمي ، هذا الدور الذي يتنامى ويتضح أكثر مع التطورات الأخيرة التي عرفتتها الصين و « تفتحها » على العالم الخارجي ، الغرب بالأساس .

(2) وما دام هذا الدور البارز للصين الذي يتجلى في مواقفها على الصعيد العالمي وفي سياستها الخارجية في جميع المجالات ، ما دام هذا الدور يقوم على أساس نظري منسجم فإن التقييم النقدي لهذا الأخير (نظرية العوالم الثلاثة) ليس ترفا فكريا .

(3) إذا كانت نظرية العوالم الثلاثة تبين « زيف » « اشتراكية أو شيوعية » ، الاتحاد السوفياتي وتؤكد على طبيعة الرأسمالية والامبريالية فان الجوانب السلبية والخاطئة التي تتضمنها هذه النظرية من جهة ، والتطبيق العملي لها من طرف المسؤولين الصينيين ، هذا التطبيق الذي يضحى بكل شيء من أجل التصدي للاتحاد السوفياتي والحد من نفوذه على الصعيد العالمي ولا يتردد في دعم الانظمة العميلة للأمبريلية والمفرقة في الرجعية من جهة ثانية ... كلها عوامل تؤدي الى ضرورة نقد السياسة الخارجية الصينية وأساسها النظري :

من المفيد الانتباه للتحويلات التي عرفتتها بعض البلدان التي اعتبرها هذا الملف محورا أو مثلا للتحليل بالخصوص ايران ، البرتغال .
المترجم .

(1) رومانيا ، يوغوسلافيا وايران : لماذا ؟

لقد شكلت زيارة هوكوفينغ الأخيرة لهذه البلدان الثلاثة نوعا من « عرض أول » ، بحيث أنها المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس الحزب الشيوعي الصيني بزيارة لأوروبا ويحل ببلد غير شيوعي (ايران) . ولادراك أهمية هذا الحدث يجب وضعه في الإطار العالمي للشهور الأخيرة المنصرمة .

نشاط ديبلوماسي لم يسبق له مثيل :

ويمكن التأكد من ذلك منذ بداية السنة ، ففي آسيا : زار تنغ سياو بينغ كلا من بومانيا والنميبال ؛ ولي كسيانتيان القابيين والبنغال ؛ كما زار رئيس

جمعية الصداقة مع الشعوب الأجنبية الهند ، في حين أن العلاقات بين البلدين كانت منعقدة تقريبا منذ أزيد من عشر سنوات ، وتنتقل هوكوفينغ في شهر مايو الى كوريا ، في حين أن قادة سامين حلوا بالباكستان وسريلانكا ؛ وفي الأخير ، فتح اتفاق السلام والصداقة المبرم مع اليابان عهدا جديدا بالنسبة لآسيا .

وفي أوروبا : وقع أول اتفاق تجاري مع السوق الأوروبية المشتركة ؛ وذهب نائب الوزير كومو الى فرنسا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، والدانمارك ، وألمانيا الغربية ؛ وزارت بعثتان عسكريتان عدة دول منها رومانيا ويوغوسلافيا والسويد وإيطاليا ، وعلى مستوى أدنى تتابعات البعثات التجارية والصناعية والتقنية في البلدان الأوروبية .

وفي أفريقيا : زار عدة قادة من بينهم وزير الشؤون الخارجية هوانغ هوا الزاير والكونغو والصومال والغابون والكامرون ؛ وفي نفس الوقت استقبلت الصين رؤساء ، حكومات الموزمبيق ورواندا وليبيريا .

وفي الشرق الأوسط : زار هوكوفينغ إيران ، وذهب قادة آخرون الى الكويت والأردن ، كما أقامت الصين في المدة الأخيرة علاقات دبلوماسية مع كل من عمان وليبيا .

وفي أمريكا : تمت زيارات هامة لكل من فنزويلا والمكسيك وكندا وجمايكا وغويانا كما أن المبادلات مع الولايات المتحدة التي كانت في نقطة الصفر منذ مدة قد استؤنفت بكثافة بعد زيارة برزيسكي للصين في نهاية مايو ؛ وتوصلت بعثة الباحثين العلميين التي رافقته الى اتفاق حول تنمية التبادل ، كما قدمت فرقة فنية صينية استثنائية عروضاً في خمس مدن أمريكية في بوليفر ، وحلت بعثتان من الصحفيين الصينيين بالولايات المتحدة الأمريكية .

لماذا هذا النشاط في الوقت الراهن ؟

هناك أسباب داخلية بالنسبة للصين . فمنذ سنتين ، مباشرة بعد تصفية اليسار المتطرف كانت الصعوبات والخوفات الداخلية كثيرة ، والانتاج الزراعي والصناعي في ركود ، بل في تقهقر . وكانت يمين تستقبل آنذاك عدة ضيوف أجانب ، لكنه كان من المستحيل بالنسبة للقادة الصينيين مغادرة البلاد والقيام بزيارات . ومنذ استدعاء الجمعية الوطنية الخامسة في مارس 78 استؤنفت سير الأجهزة القيادية بشكل عادي ، ومن جهة أخرى دفع مشروع « التحديثات الأربعة » الصين الى الرفع من مبادلاتها الاقتصادية والتجارية والتقنية والثقافية مع البلدان الأخرى .

ومن البديهي أنه لا يمكن فصل الأسباب ذات الطابع الدولي عن إطار الصراع بين القوتين الأعظم (الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي) من

أجل الهيمنة العالمية . ولقد عرف هذا الصراع في الآونة الأخيرة تغيرات هامة فبعد تدخله بواسطة الكويتيين في أنغولا ، أعاد الاتحاد السوفييتي الكرة مرتين في الزاير وتدخل في القرن الأفريقي ؛ وفي شهر أبريل أطاح الحزب الموالي للسوفييت بالحكومة الأفغانية التي كانت تحاول الانضمام بالحياد ، وفي شهر يونيو ، دبرت مؤامرة سياسية لم يسبق لها مثيل في اليمن الجنوبية وأدت إلى تغيير السياسة الخارجية لهذا البلد لصالح الاتحاد السوفييتي . وفي نفس الوقت ، طرد الفيتنام الرعايا الصينيين وشرع في نهج سياسة معادية للصين . وكان الاتحاد السوفييتي من وراء كل هذا . كما كان أسطول البحر يبرسو في موانئ اليمن والفيتنام .

إن عدوانية الاتحاد السوفييتي تتجلى كذلك في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تؤد المرحلة الثانية من المفاوضات من أجل الحد من التسلح (سالت) إلى أية نتيجة نظرا للشروط التي وضعها الاتحاد السوفييتي . وفي الداخل استمر هذا الأخير في قمع وادانة المنشقين رغم احتجاجات وتهديدات الرئيس كارتر باسم حرية المبادلات بين الناس . وكل ما يمكن أن يقوله الرئيس كارتر لا يساوي على ما يبدو قيد أنملة .

وتثير أطماع الاتحاد السوفييتي تخوفات في العالم بأسره . وإن موقف العديد من الدول إزاء كوبا والفيتنام خلال المؤتمر الأخير لدول عدم الانحياز لدليل على ذلك . وبما أن نزعة الهيمنة الأمريكية توجد الآن في موقع دفاعي فإن الصين تعتبر أن الاتحاد السوفييتي يشكل العدو الأخطر بالنسبة لها وللآخرين وأن الوقت قد حان لتشكيل جبهة عالمية موحدة ضده .

هدفان رئيسيان :

إن الهدف الأول للسياسة الخارجية الصينية هو تقوية وحدة كل البلدان ضد للتوسعية السوفييتية . أما هدفها الثاني فهو الاسهام في عصرنة الصناعة والفلاحة والدفاع الوطني والعلوم والتقنيات من أجل اللحاق بالمستويات المتقدمة في العالم . ون هذين الهدفين مرتبطان : إذ تتطلب العصرنة بيئة سلمية ، وبالتالي احباط المناورات الاحرابية للاتحاد السوفييتي .

إن النشاط الدبلوماسي للصين سياسة شمولية ذات طابع عالمي ، بيد أن لها اسبقيتين وهما آسيا وأوروبا :

آسيا أولا : لأن الصين نفسها توجد بها ولأن البلدان المكونة لها عدا اليابان ، دول نامية ولهذه الدول اذن سمات مشتركة ، والتعاون والمبادلات بينها أسهل منها مع أية منطقة أخرى في العالم . وإن اقامة علاقات الصداقة المستقرة مع الدول الآسيوية أساسية مهما كان المنطلق وفي حالة وقوع حادث خطير فإن هذه الدول هي التي من شأنها أن تحارب بجانب الصين العدو اللعيد . ولقد تأكد هذا الاتجاه الدبلوماسي بتوقيع المعاهدة الصينية -

انيابانية .

أوروبا ثانيا : حيث يعرف التنافس بين السوفييات والامريكان حذقه القصى . وان النشاط الديبلوماسي المباشر للصين في هذه البلدان يمكنها من اعاقه مناورات القوتين الاعظم وتشجيع وحدة واستقلال أوروبا . وهناك عامل آخر يعود الى كون أوروبا تجمع بلدان بلغت مستوى عاليا من التصنيع ولكل منها تجهيزات وتقنيات وأساليب طليعية . ومن المعلوم ان الصين في حاجة لكل هذا لكي تتعصرن .

ومع أخذ هذا الاطار العام وخصوصياته بعين الاعتبار ، يصبح من اليسير فهم لاختيار القادة الصينيين لكل من رومانيا ويوغوسلافيا وايران لتكون هدفا لزيارات رئيس الحزب .

في « الفناء الخلفي » للاتحاد السوفياتي :

مكذا يمكن تسمية هذه البلدان الثلاثة . تقع رومانيا ويوغوسلافيا في شبه جزيرة البلقان ، أي على الطريق البري الذي يمكن الاتحاد السوفياتي من الوصول الى البحر الابيض المتوسط . انهما اذا يحتلان موقعا استراتيجيا أساسيا ، واذا وقع تحت مراقبة الاتحاد السوفياتي فانه يفتح لهذا الاخير طريقا نحو أوروبا وأفريقيا الشمالية والشرق الأوسط . ولم يفنا الكرملين يضع خططا ليحتل هناك مواقع عسكرية ، لكن بدون جدوي .

اما ايران لحدوده المشتركة مع الاتحاد السوفياتي تمتد عبر قرابة 2000 كلم ، ومن بين البلدان الآسيوية فان للصين ومنغوليا لهما وحدهما حدود اطول . ومن هنا ندرك بسهولة الخطر الذي يحقق به . وان محط اطماع السوفييات هو موانئ الخليج ، بل أكثر من ذلك الثروات النفطية لاحدى اكبر الدول العشر المنتجة في العالم ، ويقدر أن الثروات السوفياتية من البترول ستعرف أزمة في السنوات الثمانيين . ومع الاحداث الأخيرة في أفغانستان ، فان التهديد يصبح أكبر .

وبما ان الصين نفسها معرضة للتطويق من لدن الاتحاد السوفياتي ، فان علاقاتها الودية مع الباكستان والكمبودج ودول غرب أوروبا تكتسي أهمية بالغة . ومع أية بلدان أخرى تجب عليها إقامة علاقات صداقة ؟ ان الجواب بسيط : مع رومانيا ويوغوسلافيا وايران .

ان التاريخ الذي اختارته الصين لسفر « هوكوفينغ » ليس اعتباطيا اذ انه يصادف تماما الذكرى العاشرة لغزو تشيكوسلوفاكيا . ومن المعلوم ان كلا من رومانيا ويوغوسلافيا قد انتهجت دائما سياسة استقلال ، وقد عارضتا في حينه تدخل الجيوش السوفياتية . وان مجيء هوكوفينغ الى هذين البلدين بالضبط وفي ذلك الوقت بالذات للتحدث فيهما عن سياسة الاستقلال وضد التدخل والمراقبة الاجنبية سيكون له صدى اكبر في الدول التي تدور في

ملك السوفيات بأوروبا الشرقية ، حيث يتزايد الاستياء من السوفيات . وإن الكومنين لم يخطئ، وإن تخوفه قد أدى به إلى شن حملة دعائية واسعة ضد السفر .

وكانت الخطب الرسمية التي أقيمت في البلدان الثلاثة والمقالات التي نشرت في الصحافة معقدة تجاه الاتحاد السوفييتي . ولقد تجنب هوكوفينغ أحيانا استعمال تعبير « نزع الهيمنة » الممقوت من طرف موسكو . وهذا يعني فقط أنه لم يكن من المرغوب فيه التحديث عن بعض الأشياء علنا ، ولا يعني وجود خلافات بين الطرفين بصدد التهديد السوفييتي . ومن المؤكد أن الصين قد توصلت إلى اتفاق مبدئي حول هذه المسألة مع كل من هذه البلدان الثلاثة . ولولا ذلك لما أقدم هوكوفينغ على سفر من هذه الأهمية ولما خاطرت البلدان المضيفة بإثارة حفيظة موسكو . ولنشر من جهة أخرى إلى أن هوكوفينغ قد زار في رومانيا قاعدة بحرية استراتيجية على البحر الأسود وعلى بعد 30 كيلومتر من الحدود البلغارية . وقد أكد البلاغ الرسمي أن الصين ورومانيا متفقان على « تعزيز تعاونهما في الشؤون الدولية » .

إن اختلافات عديدة تفرق بين الصين وكل من الدول التي تمت زيارتها ، بيد أن لجميع هذه البلدان نقطتين مشتركتين تسهلان تفاهما المتبادل وتعاونها أنها تواجه التهديد السوفييتي من جهة ، وتحاول تدعيم سيادتها واستقلالها مع شعور وطني قوي من جهة أخرى . إن تطوير علاقاتها يمكن أن يعارس تأثيرا على أوروبا الشرقية ، بل وحتى على أوروبا بأجمعها . وترتبط الصين بعلاقات ودية ومتينة مع البلقان رغم التغيير الذي طرأ على البانيا . إن التغييرات المفاجئة لمزاج هذه الأخيرة تحول دون اضطلاعها بدور في السياسة العالمية في حين أن بلدا مثل يوغوسلافيا هو ، على العكس من ذلك ، جد ديناميكي على الساحة الدولية .

(هذا جزء من مقال نقلته المجلة الفرنسية « ربح الشرق » في عددها II الفصل 3 من سنة 1978 عن مجلة « غوغيا وجينغ » المقربة من الجمهورية الشعبية الصينية والصادرة بهونكونغ عدد غشت 1978)

(11) مقتطفات من تقرير لـ هوانغ هوا :

لقد مرت 32 سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية وقد طرأت تغييرات كبيرة على الوضع الدولي . إن مستعمرات عديدة قد أعلنت عن استقلالها . وحصلت هذه الأمم على استقلالها بالكفاح المسلح وبانتقال سلمي . ويمكنكم تسمية هذا كما طاب لكم ، غير أنها (أي الأمم) حصلت على استقلالها بفضل نضالات ثورية لأنه لولا النضال لما تخلى الامبرياليون عن السلطة السياسية ولما انسحبوا . بيد أن هذه الدول الجديدة لم تستأصل بقايا الاستعمار وإن

كان نكل منها اسم وعلم وحكومة خاصة وانها ما تزال تابعة لأسيادها السابقين من الناحية السياسية والاقتصادية ، بل أكثر من ذلك ، فان هؤلاء يراقبون جيوشها ؛ وفي بعض الدول لم يغادر الا الجانب الاجهزة القيادية . وحصيلة هذا كله هي سيطرة استعمارية بدون استعماريين . ان هذه البلدان التي حصلت على الاستقلال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تشكل الأغلبية الساحقة في أسرة الأمم . وانها تعاني من الفقر والمجاعة وقلة التشغيل ونمو اقتصادي غير مستقر من التبعية الاقتصادية ومن بيروقراطية فاسدة وميزان تجاري عاجز بالإضافة الى مشاكل أخرى . ان هذا يؤكد أنه ما زال من المستحيل بالنسبة لها التخلص من ظل الاستعمار ،

ومن جهة أخرى ، ان استعماراً جديداً أكثر فظاعة ، الامبريالية الاشتراكية قد أصبح متغلرسا أكثر فأكثر في سعيه لاحتلال مواقع الامبرياليات الكلاسيكية ونشر الهيمنة في العالم . ولقد أرسل قواته الى شتيكو - سلوفاكيا تحت راية الوحدة والاستقرار داخل « الاسرة الكبيرة » واستبعد شعوب بلدن أوروبا الشرقية باسم السيادة المحدودة كما حرض كوبا على ارسال جيوشها الى انغولا لقمع الثوريين مدعياً تدعيم حركة التحرير الأنغولية وجعل من هذا البلد مستعمرة له في أفريقيا الغربية وبذر الشقاق في كل أرجاء المعمور ؛ وأحكم مراقبته العسكرية لنيجيريا وجزءاً الباكستان ووسع نفوذه بالهند في حين ان سفنه الحربية تثبت عدم الاستقرار في المحيط الهندي .

وبعد نهاية حرب الفيتنام التي سجلت اندحار واشنطون ، اتخذت الولايات المتحدة الامريكية موقفاً أكثر انعزالية كما حاول الاتحاد السوفياتي في اطار استراتيجية شاملة احتلال موقعها . وعدة أحداث أخرى قد تبين أن التحريفية السوفياتية ، بأخذها مكان الاستعمار الكلاسيكي ، قد أصبحت الاستعمار الاشتراكي الجديد .

ومما سبق نتبين بوضوح ما هي مهام ومميزات وأهداف الثورة . نصل الى الخلاصة انه على الماركسيين - اللينينيين والاحزاب الماركسية - اللينينية ان يدركوا ان الثورة حالياً لا تمر بمرحلة مد للثورة الاشتراكية العالمية ولكنها تمر بمرحلة تكوين وتحضير الثورة الاشتراكية . وان حركات التحرير الوطني والحركات الثورية الوطنية تشكل اليوم موضع الاهتمام . وعلى المستوى الشامل فان الصراع يدور حول كيفية توحيد كل الحكومات والشعوب في العالم من أجل تصفية مخلفات الاستعمار والتدخل الاجنبي والدفع الى الامام بالنضال ضد السلطتين المهيمنتين وخصوصاً ضد الامبريالية الاشتراكية السوفياتية بدل ان يدور (الصراع) حول الاستيلاء على السلطة السياسية من طرف الاحزاب البروليتارية .

وان النضال ضد الهيمنة يشكل الاتجاه الرئيسي للصراع العالمي

وطموح أغلبية الشعوب ويتطايه عصرنا . وفي هذا النضال ليست البروليتاريا وحيدة وعليها أن تشكل جبهة موحدة مع أوسع الجماهير . وانه لمن المهم القيام بعمل متقن في العالم الثالث . لكن هل يتناقض موقفنا من هذه المشاكل مع دعم البروليتاريا الذي اعتمد الكفاح المسلح الاطاحة بالطبقة السائدة ؟ قطعاً لا .

(هذه مقتطفات من التقرير الذي ألفاه هوانغ هوا وزير خارجية الصين يوم 30 يوليوز 1977 وتم نشره بالانجليزية في طايوان ، ونقلته المجلة الفرنسية « ربح الشرق » عدد 10 الفصل 2 لسنة 1978)

(3) نقد نظرية « العوالم الثلاثة » الصينية :

لقد أصبحت « نظرية العوالم الثلاثة » ، منذ أزيد من ثلاث سنوات ، المذهب الرسمي للسياسة الخارجية الصينية كما أنها تشكل الاساس النظري لهذه الأخيرة . وبالرغم من التفترات السياسية الفجائية التي شهدتها الصين في الآونة الاخيرة ، فان « نظرية العوالم الثلاثة » قد برهنت على استمرارية ملحوظة ويبدو أنها لم تكن أبدا محل تساؤل عميق .

وهناك مع ذلك عدة أسباب لاعادة النظر في مجموعة من الأطروحات مفروض أنها تفسر سياسة خارجية يظهر أنها قد فقدت كل مدلول طبقي والتي تكثر من اتخاذ مواقف تطبعها انتهازية تصبح أحيانا مخزية .

وأخيرا لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل حول الطبيعة الطبقيّة لهذه السياسة . كما يمكن تقييمها ، ليس انطلاقا من مثال ملموس أو حتى من أمثلة عدة ، ولكن انطلاقا من منطقها الداخلي العميق ومن المبادئ التي تشكل أساسها . ويصبح فعلا من المستحيل اعتبار أن الأمر يتعلق بمجرد « أخطاء » ، ما دامت هذه الأخيرة قد اتخذت طابعا منهجيا ، وتعممت ، كما أنها تستعمل بشكل واع ومحدد ومنظر . ويمكن الحديث من هذه الزاوية عن تحول كينفي وحقيقي منذ بداية سنوات السبعينات تقريبا . وهذا لا يعني أن السياسة الخارجية الصينية كانت قبل هذا خالية من كل « خطأ » وإنما يعني أن خطوطها العامة وخصوصا المساعدة الفعلية المقدمة لأغلبية حركات التحرير الوطني ودعم النضالات البروليتارية والشعبية الكبرى في العالم (مثلا ماي 1968 في فرنسا) كانت مرافقة للاتجاه العام لهذه النضالات وللمتطلبات بروليتاريات وشعوب العالم .

منذ السبعين تقريبا ، أصبح الخطأ هو القاعدة والجوانب الصحيحة ثانوية . غير أن هذه الجوانب السديدة (أنه من الصحيح مثلا فضح الامبريالية الاشتراكية) غالبا ما تفسدها ممارسات وحيدة الجانب ، تؤدي موضوعيا إلى تقوية أعداء تدعي محاربتهم . وسبق لنا أن أوضحنا هذا بصدد انغولا ،

حيث أن سياسة معادية للاتحاد السوفياتي وصلت الى مستوى المبعث قد
أدت إلى تقويض النفوذ الصيني وساهمت بالملحوس في تقوية المواقع
السوفياتية في جنوب القارة الافريقية .

إننا أمام سياسة تستند على اتجاهات حقيقية وتنفرد بابرزها (الطابع
الرأسمالي والامبريالي للاتحاد السوفياتي) من جهة ، وتؤدي منطقيا الى
مواقف خاطئة بشكل خطير من جهة ثانية . ان المطروح هنا هو التمييز بين
ما يمكن أن يكون مفيدا للصراع الطبقي على الصعيد العالمي وما يشكل ، على
العكس ، نواة ومنبع الأخطاء المطروحة . هذا هو ، بالتحديد ، الهدف الاساسي
لنفذ السياسة الخارجية الصينية ؛ والتمييز بين ما يخدم قضية البروليتاريا
العالمية والشعوب المضطهدة ويمكنها من توجيه نضالها وتحديد أعدائها ، وما
يؤدي بها ، بالعكس الى الهزائم والى الاذعان للاستغلال والاضطهاد . ان نقد
السياسة الخارجية الصينية يعني بالنسبة الينا الانطلاق من وجهة نظر
البروليتاريا وتمهيد الطريق للصراع الطبقي وبالتالي الاسهام في هذا الصراع .
ان هذا أساسي في الوقت الذي نرى فيه عددا من أولئك الذين كانوا لعدة من
الزمن حاملين لواء الماوية المناضلة يعيدون لنا بشكل محزن واستغفاري أصل
مسار أصبح جد معروف ويتقلب من مساندة لا مشروطة وعدوانية الى حقد .
وذلك تحت التأثير المشترك لخيبات الأمل الصينية (الداخلية والخارجية)
وأزمة أقصى اليسار في فرنسا . أن أولئك الذين كان افقهم الماركسي ينحصر
عموما في الصين ، ليس من الغريب أن نراهم اليوم يطردون الأرواح الشريرة
للماركسية واللينينية ، المسؤولة (!) بدون شك عن كون الواقع أقل جمالا
مما كانوا يحلمون .

وبمجرد ما ننتقل من زاوية الصراع الطبقي ونرفض التبريرات الذاتية
الصينية التي تكتفي بها أغلبية « الماركسيين اللينينيين » الذين يدورون في
دوامة ، مفسرين مثلا السياسة الصينية في انغولا « بنظرية العوالم الثلاثة »
والعكس فاننا ننزع طبعا الى النقد .

ان تطور الصراع الطبقي والاسبقية التي تمنح له برفض التضحية به
في سبيل الضرورات الديبلوماسية هو الذي يدفع بالفعل الى هذا النقد . ان
العمال البرتغاليين (...) وشعوب ظفار والخليج ، وشعوب البرازيل والنشلي
الذين يبرزون تحت نير الديكتاتورية الفاشية ان الشعوب الافريقية التي
تعاني أغلبيتها من عنف مستبدين قروسطويين ، هي التي تحاكم في العالم
الثالث سياسة و « نظرية » لا تأخذان بعين الاعتبار طابع نضالها . بل أكثر
من ذلك ، تمدان بدعم سياسي ضمني على الأقل ، أعداءها . وفي « العالم
الثاني » ، ان البروليتاريا والطبقة العاملة هي التي من حقها أن ترفض
سياسة حكومة تستقبل بدعاية صاخبة ولا تبخل بتشجيع كل ما في أوروبا من

محترفي السياسة للرجعيين وأعداء التقدم ، كل هؤلاء المجرمين محترفي معاداة الشيوعية الذين يبرز كل حديث لهم حقد للطبقة العاملة ؛ كل هؤلاء « المدافعين عن أوروبا حرة ومستقلة » ، ماجوري المخابرات المركزية الامريكية وكل فضيحة تبين ذلك أكثر فأكثر !

في أغلب الحالات ، تذهب المواقف الصينية أبعد مما تتطلبه الحلول الوسطى الضرورية التي قد تضطر دبلوماسية بلد اشتراكي الى قبولها ، انطلاقاً من تطور الوضعية العالمية واعتباراً لمهمة الدفاع عن هذا البلد ضد التهديدات الامبريالية التي يتعرض لها .

ذلكم باد اشتراكي، ما زال البعض يعتبره ، « قاعدة ارتكاز لبروليتاريات وشعوب العالم » (!) تربطه علاقات ممتازة ببيئوش ولست له أية صلة بالمقاومة التي لم يذكرها أي نص صيني ، والذي يمدح الاسادات الذي يأمر باطلاق النار على المظاهرات العمالية ، هذا الباد الذي يستقبل نيكسون سفاح عيد ميلاد المسيح لسنة 72 بالفيتنام ، بعد ازاحته من السلطة ؛ والذي يتلقى لشاه ايران الفاشي المعروف وذباح شعب ظفار ؛ والذي يتحالف في الواقع مع شرذمة من الفاشيين اليبس . ومع افريقيا الجنوبية من أجل سحق الحركة الشعبية لتحرير انغولا ... الخ ، وهناك الكثير . ويظهر ان الصين على طريق فقدان المنهج لعطف كل البروليتاريات والشعوب تقريبا والتي تناضل ، وبالسلاح أحيانا ، ضد اضطهاد قاس في كثير من الحالات ، وذلك بذريعة ان الاتحاد السوفياتي بمدعها بالدعم السياسي والمادي ويحاول استعمال هذه النظالات لتقوية نفوذه العالمي وتوسيع سياسته الامبريالية . وبالعكس من ذلك ، فانها (اي الصين) تخصص تشجيعاتها لمضطهديها وتعتبر عن رضاها عنهم وتمنحهم شهادات معاداة الامبريالية (!) التي لا يتأخرون في استعمالها كتركية لسيطرتهم من طرف اليسار .

وآخر ماثرة لديبلوماسية كنا نعتقد ان مفاجئاتها قد انتهت : الكلمات القليلة التي فاه بها كياوكوان هوا في الأمم المتحدة بصدد لبنان : « ان مسانعتنا الثابتة مضمونة للنضال العادل للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية الأخرى من أجل استعادة الحقوق الوطنية واسترجاع الاراضي المحتلة وضد تقلص القوتين الاعظم الرامي الى الهيمنة في الشرق الاوسط . اننا نأمل صادقين ان تغلب القوات السياسية المختلفة بلبنان المصالح الوطنية لهذا البلد باتفاق مع البلدان العربية المعنية والشعب الفلسطيني وأن تأخذ بأكمل لاعتبار المتضامن النضالي للبلدان العربية وتتوصل بالقضاء على تدخل القوات العظمى ، الى حل للنزاعات المؤقتة التي تفرقها بواسطة اتصالات سلمية » .

يلاحظ هنا ان محاولة التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية من طرف

القوات الفاشية الموالية للامبريالية وحايقة اسرائيل توصف بكونها « خلاقات مؤقتة » ! وأن مليشيا الكتائب توضع على قدم المساواة مع الفلسطينيين واليسار اللبناني « الفصائل المختلفة » ، وتضامن الدول العربية في حين ان الاغلبية تلقت بارتياح صريح أو ضمني التدخل السوري . وهكذا تظهر طبيعة « الدعم الثابت » الذي تمده الصين لنضال المقاومة الفلسطينية والذي يؤدي في الواقع الى الموافقة على المؤامرة المعادية للفلسطينيين والمديرة من طرف الامبريالية الامريكية والصهيونية وبالمشاركة النشيطة للأنظمة الرجعية العربية .

ما هو الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه الامثلة ؟ :

(1) أن الصين تطبق خط « كل شيء ضد الاتحاد السوفياتي » ، وهي صيغة مبسطة ومتطرفة بشكل خاص لنظرية العوالم الثلاثة والتي تؤدي بالصين الى التعامل مع القوى الاكثر رجعية .

(2) لقد نسيت الصين وضع أي حد طبقي فاصل في سياستها . وأبلوغ اهدافها في السياسة الخارجية لا تعتمد في الواقع الا على القوى البرجوازية وتعمل تبعا لذلك على اخضاع الحركة الشعبية لهذه الاخيرة وتقدم هذه القوى البرجوازية على انها تقدمية ، بل وثورية .

(4) تنزع الصين الى استبدال الأعداء الرئيسيين لكل شعب بالقوتين الأعظم وخصوصا بالاتحاد السوفياتي . انها تميل الى اجبار القوى الشعبية على النضال ضد الأعداء الذين تعينهم لها . وبهذا تنتهج سياسة قوة عظمى ترمي الى ارضاء مصالحها الوطنية وتضحى من أجلها بمصالح البروليتاريات والشعوب التي تدعي انها تساندها .

ان قرار مساعدة أو عدم مساعدة نضال ، وان قرار مساعدة أو عدم مساعدة حركة أو حزب لا يستند في الواقع الى الوضعية الملموسة للنضال ولكن الى المنحور العام لسياسة الحزب الشيوعي الصيني . ان الحجة القائلة ان كل نضال يجب ان يقيم بشكل رئيسي انطلاقا من الوضع الدولي وليس انطلاقا من الحالات الخاصة ، ان هذه الحجة غير مرضية : وبالفعل ، من المؤهل لقرار نهج واستراتيجية مختلف الشعوب التي تناضل من أجل تحريرها او من أجل الاشتراكية ؟ أمهي الصين ؟ ولماذا ؟ ومن أين تستمد هذه الصلاحية على حساب الحركات والحزاب البروليتارية والشعبية الاخرى ؟ ان السبب الوحيد الذي يمكنه ان يجعل الجماهير الشعبية تضع ثقتها في الصين ليس هو الماضي الثوري لهذه الاخيرة مهما كان مشرقا وذهرجيا وإنما الطابع البروليتاري للحزب الشيوعي الصيني الحالي . لكن كيف يمكن تقييم هذا الطابع الحالي بمعزل عن المواقف السياسية في الوضع الدولي .

اننا ندرك الطبيعة الدائرية لهذه الحجة ، فالاسلوب الوحيد للافلات

من هذه الدوامة هو الاقرار بشكل نهائي ان الصين الحمراء لن تتغير ولا يمكن ان تكون الا حمراء . وبمجرد ما ترفض وبحق ، هذه المسامة العبيثة لا يمكن الاكتفاء بالنقل الامين للمواقف الصينية ويصبح من الضروري التحليل الملموس لكل حالة ملموسة لتحديد سياسة ما . وان رفض وجهة النظر هذه يعني احتقار بعض الطموحات الشعبية لفائدة اعتبارات سامية وافحام كل حالة خاصة في تصور مسبق .

وفي « رسالة النقط الخمسة والعشرون » (1963) كتب الحزب الشيوعي الصيني : « ان ما تطالبه بالحاح بروليتاريا وعمال العالم بأسره بصفة مشتركة من الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم بأسره هو أن تقاوم السياسة المعادية للشيوعية وللجماهير والمناخضة للثورة التي تنهجها رجعية مختلف البلدان ، وان تدعم وتساند النضال الثوري للطبقات والامم المضطهدة في العالم بأسره » (النقطة 16) . وقبل ذلك كتب : « ان الموقف من النضال الثوري لشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يشكل نقطة هامة كمقياس يمكن من التمييز بين الذين يريدون القيام بالثورة والذين لا يرغبون فيها » (النقطة 8) .

ان « رسالة النقط الخمسة والعشرون » ليست كتابا ظرفيا . ولكنها نص يعرض وجهة النظر الشيوعية والبروليتارية في مناقشة حول المبادئ ويحاول وضع الحد الفاصل بين الماركسية - اللينينية والتحريفية .

ويمكن أن نقيس الفرق الأشاسع بين المبادئ المعروضة هنا والممارسة الحالية للصين ! على هذا الصعيد . ان السياسة الصينية الراهنة أقرب الى السياسة السوفياتية للمرحلة السابقة ! وتشترك السياستان في نقطة ذات أهمية بالغة « نسيان » الصراع الطبقي الغائب تماما عن « نظرية العوالم الثلاثة » التي يجب العودة اليها اذن .

نظرية العوالم الثلاثة :

من الممكن أن نحاول تحديد الخطوط العريضة لهذه النظرية :
1) ان العالم ينقسم اليوم الى ثلاث مناطق متميزة ، كل منها يحدد بنوع الدول التي يشملها : **العالم الاول** ويتكون من القوتين الاعظم ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . **العالم الثاني** ويشمل أوروبا واليابان أساسا ؛ وأخيرا **ثالث العوالم** وهو العالم الثالث الحالي . ان العلائق التي تربط بين هذه المناطق الثلاث تحدد الى حد بعيد الحركات الكبرى التي تميز اليوم تاريخ العالم والتي وصفها مؤخرا كياو هوان هوا كما يلي : « فمن جهة ، العالم الثالث الذي يقف بصرامة في وجه الامبريالية وخصوصا ضد نزعة الهيمنة للقوى العظمى ومن جهة أخرى تنتازر القوتان لاعظم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الهيمنة على العالم » .

اما للعالم الثاني فبالرغم من بقائه امبرياليا بالاساس ، فان ميزته الرئيسية هي حسب وزير الخارجية الصيني دائما ، كونه : « يعانني من الاضطهاد والاستغلال والسيطرة ، ومن تهديد القوى العظمى » .

2) ان التناقض الرئيسي على الصعيد العالمي قائم اليوم بين العالم الثالث والامبريالية « وبشكل خاص » نزعة الهيمنة لدى القوى العظمى . لنلاحظ ، ان عبارة « بشكل خاص » هذه التي يربط بها الصينيون النضال ضد الامبريالية والنضال ضد الهيمنة ، تطرح في الممارسة أكثر مما تحله من المشاكل : ان مسألة الأعداء المباشرين غير الامريكان والسوفييات تصبح كلها محجوبة بواسطة هذه الصيغة المبهمة والقابلة لكل انواع التفسيرات سيما تلك التي تخضع كل نضال ، مهما كان ، للنضال ضد الهيمنة .

ان هذه الصيغة تخفي في الواقع انزلاقا في المعنى ليس ببري : اذ لا يمكن ان نضع في نفس المستوى الامبريالية التي تتعلق بالعلاقات الطبقية ونزعة الهيمنة التي تتعلق بالعلاقات بين البلدان : ان الامبريالية هي التعبير عن السيطرة الطبقية للبرجوازيات الاحتكارية في العالم الرأسمالي ، اما الهيمنة فانها تعبر عن عدم تكافؤ مختلف الدول الرأسمالية فيما بينها .

ان الصياغة الصينية تضع اذن كمهمة اولوية (« بشكل خاص ») النضال ضد سيطرة بعض البلدان على حسب النضال ضد المصالح الطبقية . ان الامبريالية ونزعة الهيمنة لا تشكلان بكل تأكيد واقعين مستقلين بل انهما مرتبطتان بشكل وطيد : ان البلدان الامبريالية تنزع طبعاً الى الهيمنة العالمية كما ذكر بذلك لينين . الا ان صياغة الحزب الشيوعي الصيني تعطي صورة مشوهة لهذه العلاقة وذلك بقلبها لتلك العلاقة . ان النضال ضد البلدان المهيمنة قد يميل الى التغلب على النضال ضد الامبريالية ، او لمزيد من الدقة ، ان هذه الصياغة يفهم منها ضمناً ان الدول المهيمنة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) هي وحدها الامبريالية الحقيقية . وهكذا يتطابق المفهومان ، الأمر الذي له نتائج سياسية خطيرة وخاصة بالنسبة للنضال ضد الدول الامبريالية الغير المهيمنة مثل فرنسا .

3) ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في العالم الاول ترتبط ، حسب نظرية العوالم الثلاثة ، بعلاقات جدلية تنافس / تواطؤ : التواطؤ على حساب الشعوب ، والتنافس فيما بينها من اجل الزعامة العالمية . بيد ان طابع التنافس مطلق في حين ان طابع التواطؤ ليس الانسيب ، وفي يوم ما سيؤدي التنافس المحتدم الى الحرب « وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى » ان الدولتين ليستا في نفس المستوى : في وجه الولايات المتحدة ، السائرة في طريق الانحطاط والمهزومة في الهند الصينية وأنغولا والتي فقدت كل اعتبار في كل أرجاء العالم تقريبا ، والمريضة على الصعيد الاقتصادي ، في وجه هذه يتأكد عنفوان وقوة

الدولة السوفياتية ، العدوانية والطموحة والملكلية والحاملة للشعار « الاشتراكي » المميز ؛ انها تشكل « الخطر الرئيسي » . ولكن هذه الصياغة هي مرة أخرى جد مبهمه : ما هو الفرق بالضبط بين عدو رئيسي وخطر رئيسي ؟ ألا تؤدي هذه التعقيدات السمانطيقية في الواقع الى اعتبار الاتحاد السوفياتي وكأنه العدو الرئيسي للوحيد ؟ ألا تشكل في الواقع ترميما هادفا الى طمس سياسة محابية ازاء الولايات المتحدة الامريكية ؟ .

4) وفي الأخير ، إن آخر عنصر في المجموع ، أوروبا وخاصة أوروبا الغربية ، يشكل في النهاية الرهان الحقيقي للتنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالرغم من كونها الآن لا تفكر إلا في التضارب في العالم الثالث .

لهذه الأسباب كلها ، تشكلت في العالم « موضوعيا » ، جبهة موحدة ضد القوتين الأعظم تضم مجموع الدول والحركات الشعبية (أو الغير شعبية على كل حال) التي لها مصلحة لسبب أو لآخر في معارضة مشاريع الهيمنة والتوسع لاحدى القوتين الأعظم أو لآخرى . إن هذه الجبهة تضم يسارا نشيطا موطن العزم (الدول الاشتراكية ، الصين ، كوريا ، الكامبودج ...) ووسطا مستسلما الى حد ما ومعتدلا الى حد ما (دول العالم الثالث) ويمينا مترددا وغير موثوق فيه (دول العالم الثاني) .

من هنا تستنتج منطقيا المهام الثورية للأحزاب والحركات الماركسية – اللينينية بالعالم الثالث والعالم الثاني : يجب على الأولى دعم حركات الاستقلال السياسي والاقتصادي القوية لبلدانها وعلى الثانية أن تتميز بعناية في سياسة برجوازياتها بين الجوانب السلبية (البقيا الامبريالية) والجوانب الايجابية (معارضة العالم الاول وبشكل خاص الاتحاد السوفياتي) ، ومقاومة ما هو سلبي وتشجيع ما هو ايجابي والقيام بمحاسبة دقيقة للجوانب الحسنة والسينة للامبرياليات الثانوية وبالتالي اتخاذ مواقف مسؤولة تساند تلك الجوانب الحسنة ، تلك هي مهامنا نحن ثوريي العالم الثاني .

إن هذه النظرية تمكس ، وذلك ما لا يمكن نفيه ، اتجاهات واقعية على الصعيد العالمي : « بروز العالم الثالث » و « التصاعد » النسبي « لقوته » ومجهود التصنيع والتنمية الاقتصادية التي شرع فيها ، وإعادة التفاوض الذي فرضه بصدد اتفاقيات « التعاون » في اتجاه أكثر ملائمة والاستقلال الذاتي الاقتصادي الذي يكتسبه ، تجاه القوى الاستعمارية القديمة : تلکم بعض الأحداث الهلعة للتاريخ المعاصر . وفي نفس الوقت ، إن بروز الاتحاد السوفياتي كقوة امبريالية تطمح الى الاضطلاع بدور عالمي يتجاوز الحدود التقليدية لمنطقة نفوذها ووضعية التنافس التي توجد فيها في الواقع مع الولايات المتحدة الامريكية تشكل اتجاهات تاريخية بالناكيد .

المشكل هو أن نظرية من هذا القبيل هي في الواقع أكثر من مجرد وصف بسيط للوضع الدولي . إنها فعلا غير قابلة للفصل عن نوع السياسة الذي تبرره على المستوى النظري . وإذا كانت الوقائع لا ينازع فيها فإن ترتيبها بالعكس من ذلك . وأن الأهمية المعطاة لهذا الحدث أو ذاك بل وحتى طريقة طرح المسألة وتمييز القوة المحركة ، واستخلاص طبيعة المهام الثورية منها ، أن هذا كله بعيد من أن يكون غير قابل للجدال وأنه رهين بزواوية النظر المعتمدة ، سيما أن هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار **الأجزاء من الواقع** وتفلل عمدا الجزء الآخر الذي يعتبر ضمنيا ذا أهمية أقل بالنظر للاتجاهات التي تحدثنا عنها . أن هذا التجاهل على المستوى النظري يتبين مغزاه كله على المستوى السياسي عند ما يسدل الستار ببساطة بل وحتى عند ما تحارب طموحات بروليتارية وشعبية لا تأخذها النظرية بعين الاعتبار ، مثلا طموحات الشعب الإيراني في التخلص من ديكتاتورية الشاه .

نظرية العوالم الثلاثة والتناقضات الطبقية :

أن هذه النظرية لم تسقط من السماء ومن الخطأ اعتبار أن تنغ سيابوينغ هو مبدعها الوحيد .

فمنذ مرحلة الحرب الباردة نجد جذور ما يشكل اليوم « نظرية العوالم الثلاثة » . في تلك المرحلة بالفعل لم يكن قادة الحزب الشيوعي الصيني ، وفي مقدمتهم ماو ، يعتبرون ، وذلك خلافا للسوفييات ، أن لا مناص من حرب وشيكة ضد الاتحاد السوفياتي ، كما أنهم من جهة أخرى لم يصدقوا فيما بعد ، أبان حرب الفيتنام احتمال قيام حرب عدوانية ضد الصين ، كما أنهم لا يصدقون اليوم قرب حدوث حرب عدوانية سوفياتية ضدهم .

والسبب في ذلك راجع لوجود منطقة حاجزة ، المنطقة الوسيطة ، بين الدولة المعتدية الولايات المتحدة في 1958 ، والمعسكر الاشتراكي آنذاك ، هذه المنطقة التي تشكل عاملا مركزيا في الوضع . أن دول هذه المنطقة ، على اختلافها الشديد على المستويين الاقتصادي والسياسي تشترك في كونها لا مصلحة مباشرة لها في الحرب وأن وجودها بالتالي يشكل عامل سلم . ومن جهة أخرى يعتبر ماوتشي تونغ أن هدف السياسة الأمريكية هو بالأساس مراقبة وإخضاع هذه المنطقة أكثر منه القضاء على الاتحاد السوفياتي ، إذ يقول : « أن وجهة نظري كانت دائما أن الهدف الرئيسي (للأمبريالية الأمريكية) هو القيام بدور الطاغية في المنطقة الوسيطة » ، ويضيف أنه لا يعتبر أن الولايات المتحدة « بليدة إلى حد » محاربة الدول الاشتراكية بالسلاح وكانت العناصر الرئيسية لنظرية العوالم الثلاثة قائمة ضمنا ، في إطار جد مختلف طبعاً ، منذ 1958 إذن . غير أن التطبيق السياسي لهذه المبادئ كان كما سنراه ، مختلفا جذريا كما أن عددا من الاطروحات القائمة آنذاك قد

اختفت فيما بعد .

وان لم تكن الحرب وشيكة ، حسب الحزب الشيوعي الصيني ، فان ذلك لم يمنعه من التأكيد على التضامن الانضالي للمعسكر الاشتراكي : من « أجل مصلحة القضية المشتركة لبروليتاريا مختلف البلدان ومن أجل المقاومة المشتركة لهجمة المعسكر الامبريالي وعلى راسه الولايات المتحدة - ضد قضية الاشتراكية (...) ، يجب علينا ان نقوي اكثر فاكثرا دائما تضامن البروليتاريا الاممي الذي يشكل الاتحاد السوفياتي مركزه » .

(...) تلك هي بالفعل المسألة التي ستلعب دورا حاسما في المناقشة الكبرى لسنة 1963 : مسألة **مركز ثقل الثورة العالمية** . ان الاتحاد السوفياتي يحدده في وجود المعسكر الاشتراكي (يعني في الواقع الاتحاد السوفياتي) بينما يعتبر الحزب الشيوعي الصيني ان : « التناقضات الكبرى للعالم المعاصر تلتقي في المناطق الشاسعة لافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث السيطرة الامبريالية اضعف . ان هذه المناطق تشكل منطقة الزوابع بالنسبة للثورة العالمية » وفي مكان آخر : « ان مجمل قضية البروليتاريا الاممي رهين في آخر المطاف ، والى حد ما ، بالنضال الذي تخوضه شعوب هذه المناطق التي تشكل الاغلبية الساحقة لسكان العالم » .

في ظروف سنوات 55 - 60 التي شهدت البروز السياسي للعالم الثالث كقوة سياسية خصوصا في باندونغ سنة 55 وجنيف حيث تم سنة 1954 الاقرار بالهزيمة العسكرية والسياسية للامبريالية الفرنسية في الهند الصينية ، كانت الاطروحات 'الصينية' تتناسب في جوهرها مع واقع متطلبات النضالات ، بينما كان الاتحاد السوفياتي ، على العكس من ذلك يحاول اخضاع هذه النضالات لدفاع عن الاتحاد السوفياتي .

اذن ، ان المواقف الصينية كانت تتعارض ، في الواقع ، وذلك قبل « القطيعة الرسمية » ، مع الاطروحات السوفينية للاتحاد السوفياتي وتلتقي من جديد مع الجوهر الثوري للماركسية . وبالنسبة لستالين ولخلفائه - ومن هذه الزاوية يصعب الحديث عن قطيعة - يقع يغليب علاقات الدولة ويشكل كبير على الاعتبارات الايديولوجية . وهكذا رفض الاتحاد السوفياتي التضامن مع الصين في وجه الاعتداءات الهندية ورفض الالتزام بوضوح الى جانب المقاتلين الجزائريين ، كما كان يحتاط من حركة عدم الانحياز : بمعنى انه كان يرفض دعم الحركات التي لم تكن قياداتها تحت نفوذه والتي كانت تهدد باعادة النظر في التوازن الدولي الموروث عن مؤتمرات يالطا التي تمنح الاتحاد السوفياتي مكانة قوة عالمية في مستوى أهميته الاقتصادية والتي كانت تبدو مهددة من طرف التوسعية الامريكية . وباعتبار نفسه القيادة العامة للثورة العالمية ، كان الاتحاد السوفياتي يمنع كل ابتعاد وكل استقلال ذاتي للحركات

الشعبية والأحزاب الشيوعية التي كانت ما تزال ودية ، لمركز ، البروليتاريا العالمية هذا ، باعتباره القيادة العامة للثورة العالمية .

سنكتفي الآن بالإشارة إلى أن أخذ « المنطقة الوسيطة » بعين الاعتبار كان يمكن الصينيين أولا من عدم الانجراف وراء الوساويس الانهزامية (إن الأطروحة الأساسية في تلك المرحلة كانت « إن الولايات المتحدة الأمريكية نمر من ورق » ومن رفض الابتزاز النووي الذي كان سيلعب دورا حاسما سبع سنوات بعد ذلك خلال المناقشة الكبرى لسنة 1963 . كما مكنهم (أي الصينيين) من عدم اختزال التناقضات العالمية في **التناقض الوحيد بين الامبريالية والمعسكر الاشتراكي** وبالتالي عدم طرح الدفاع عن الاتحاد السوفياتي كهمة أولوية بالنسبة لشيوعي المنطقة الوسيطة وذلك على حساب الصراع الطبقي والنضال ضد الامبريالية .

ذلكم أحد الجوانب الأساسية للمجادلة الصينية - السوفياتية : تؤكد الصين انه لا يمكن لأي اعتبار من اعتبارات السياسة الخارجية الخاصة للاتحاد السوفياتي أن يشكل ذريعة لمنع الثورة . ووجهة النظر هذه تم للتعبير عنها في جميع القضايا الأساسية للمناقشة :

(1) التقديس الأعمى للسلاح الذري الذي باسمه تنصح الشعوب المضطهدة بالاعتدال .

(2) الفهم السوفياتي للانفراج « وللتنافس السلمي » الذي يدعو اليه « خروتشوف » والذي أوضح الصينيون حدوده : ان أي انفراج مستحيل بين المضطهدين والمضطهدين .

(3) مسألة الحرب والسلام ، يحاول السوفييت خلق الاوضاع التي يمكنها ان تصبح صاعقة ومشاكل مثل الفيتنام وكوريا أو طايوان يتم تجميدها . والارادة الصلبة للأحزاب الشيوعية ولشعوب الهند الصينية في الاستمرار في الكفاح مهما كان الثمن هي التي مكنتها من الافلات من التوجيهات السوفياتية .

(4) مسألة قيادة المعسكر الاشتراكي وتغلق حزب يفرض خطه على الجميع .

(5) مسألة العالم الثالث الذي لا يكثرث السوفيات بأهميته والذي يعتبره الصينيون العنصر الجوهري في الوضعية .

(6) مسألة الثورة والانتقال السلمي الى الاشتراكية في الدول الرأسمالية . باختصار حول كل هذه القضايا ، تدافع الصين عن مبدأ الاستقلال النسبي للنضالات وعن استحالة اخضاعها لديبلوماسية بلد ما ولو كان اشتراكيا . وعن الاسبقية التي يجب اعطاؤها للصراع الطبقي في إطار الموقف من للعالم الثالث من المفيد جدا الإشارة الى أن الصين آنذاك كانت تؤاخذ السوفيات على دفعهم حركات التحرير الوطني الى التعامل اللامبدئي مع

البرجوازية الوطنية ومحاولة التخفيف من حدة التناقضات التي تتطور في العالم الثالث . ان النقطة التاسعة من « رسالة فقط الخمسة والعشرون » تنطرق لهذه المسألة ، وبصريح العبارة : « في البلدان المسيطوة عليها بافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على البروليتاريا ان تبني - على أساس تحالف العمال والفلاحين - جبهة عريضة لتوحيد كل ما يمكن توحيد في النضال ضد الامبريالية وعملائها . ومن جهة أخرى على البروليتاريا ان يحافظ على استقلاله في جميع الميادين السياسية والايدولوجية والتنظيمية . وفي حالة ما اذا نهجت برجوازية الدول الحديثة العهد بالاستقلال سياسة معادية للجماهير وللشيوعية ومتحالفة مع الامبريالية لمواجهة استخدام التناقضات الطبقية ، فعلى الحزب ان يقاوم هذه السياسة بصرامة » .

ان دول العالم الثالث لا تعتبر ككيانات متجانسة بحيث يخرقها الصراع الطبقي والامبريالية تحتفظ فيها بعملاء وعلى الشيوعيين ان يربطوا الصراع الطبقي بالصراع ضد الامبريالية كما فعل ذلك الصينيون أنفسهم ابان حرب التحرير ضد اليابان . اننا بعيدون هنا عن الادحاح الذي ينالها « السادات » وعن المحاباة غير المقبولة التي يحظى بها بينوشين » !

ان الطابع البروليتاري الذي كانت الصين تعطيه لمبادئ سياستها الخارجية لا يلغي امكانية اخطاء محتملة ، بل فوق ذلك يبدو ان عددا من التحليلات التي كانت تقدم آنذاك كانت بالغة الخطورة ولكنها ، في اطار المناقشة مع الحزب الشيوعي السوفياتي ، لعبت دورا تقديميا الى حد انها كانت تعتبر حقائق ثورية ، بيد أنها لم تكن غير خاطئة في مبدئها وسيتضح طابعها الخاطئ فيما بعد في اطار قد تغير ، لما بقيت نفس التحاليل الجامدة مستمرة ، لكنها ستسفر عن نتائج معاكسة لنتائج المرحلة الاولى .

ان نموذجا من هذه المبادئ هو النقد الشهير الذي قام به لين بياو فيما بعد والذي يتلخص في تقديم طريق الثورة العالمية على انها تطبيق المتربولات الامبريالية من طرف العالم الثالث على نحو تطويق المدن من لدن البرادي خلال الثورة الصينية . ان هذه الاستراتيجية تؤدي الى نفي التناقضات الطبقية في المتربولات الامبريالية وفي بلدان العالم الثالث في نفس الوقت ، واستبدال الصراع الطبقي بالصراع بين البلدان . ولنا عودة لهذا الموضوع . غير انه بالامكان ان نرى في هذه الاستراتيجية أصل تعابير من نوع « مركز ومحيط » التي جرت العادة على استعمالها من لدن الاقتصاديين البرجوازيين الليبراليين .

ملاحظة أخرى في نفس الاتجاه اذا كانت النصوص الصينية لمناقشة 63 تشكل مساهمة حاسمة في قضية البروليتاريا والثورة العالمية ، واذا كان وصف الاتحاد السوفياتي كقوة امبريالية ، فيما بعد ، أساسيا فليس من المستحيل ان تكون بعض القوى السياسية في الصيد قد دفعت نحو القطيعة

مع الاتحاد السوفيياتي لاسباب لا تمت للأهمية البروليتارية بصلة . ومن المعلوم انه لا يكفي استنكار الامبريالية الاشتراكية ليكون المرء ماركسيا - لينينيا . والتطور الداخلي الاخير يؤكد وجود اتجاهات برجوازية في الصين ، وستجد هذه الاتجاهات في القطيعة مع الاتحاد السوفيياتي فرصة للتعبير عن مطامع قوى عظمى . هذه الاتجاهات التي كان طابعها الشوفيني مكتوما ما دامت مصالحها تلتقي مع مصالح « اليسار » ، ستجد فيها بعد الفرصة للظهور . خلال السنوات 64 - 65 بعد التأكد من تفكك المعسكر الاشتراكي ومن تقوية العالم الثالث بموازاة ذلك ، قام الصينيون باعادة صياغة « نظرية المنطقة الوسيطة » وميزوا بين منطقتين ، تضم الاولى العالم الثالث الحالي ، وتضم الثانية ، اجمالا ، العالم الثاني الحالي . وان تبوأ الاتحاد السوفيياتي مرتبة قوة عظمى والزوال التام « للمعسكر الاشتراكي » سيؤدي الى اختفاء المناطق الوسيطة ولن يبقى الا « العوالم الثلاثة » وجها لوجه . وان الصين التي تعتبر نفسها بلدا اشتراكيا من العالم الثالث ، أي كحالة خاصة من العالم الثالث ضمت نفسها الى منطقتها الاولى السابقة .

بين ان هذه الاستمرارية بين نظرية سنوات الخمسين ونظرية اليوم ليست الاشكالية ، باعتبار ان الصيغة القديمة تستند الى تحليل **التناقضات الاربعة** للعالم المعاصر ، التي استعملت بكثرة خلال المناقشة خاصة والتي لم تعد مرجعا اليوم .

« ان المنطق لتحديد الخط العام للحركة الشيوعية العالمية هو التحليل الطبقي الملموس للتناقضات الأساسية للعالم المعاصر (...) » :

- 1) التناقض بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الامبريالي .
 - 2) التناقض بين البروليتاريات والبرجوازيات في البلدان الرأسمالية .
 - 3) التناقض بين الامم المضطهدة وبين الامبريالية .
 - 4) التناقض بين البلدان الامبريالية ، بين المجموعات الاحتكارية .
- وأمام تطور العالم أعيد النظر في الصياغة فيما بعد : لقد عرضت البلدان الاشتراكية « المعسكر الاشتراكي » وأضيفت الامبريالية الاشتراكية الى الامبريالية وتم تعميم التناقض بروليتاريا / برجوازيا ولم يعد مقتصرا على البلدان الرأسمالية وحدها .

وتضيف « رسالة النقط 25 » هذه تبين جوهر المشكل : يتعلق الأمر بتمفصل مختلف هذه التناقضات ؛ ان استحالة تجاهل أحد هذه التناقضات يعني أنه لو افترض أن واحدا منها يعد رئيسيا ، فإن المشكل كله هو الحيلولة دون أن يصبح هذا التناقض الرئيسي **التناقض الوحيد** .

كثيرا ما يؤول مفهوم « التناقض الرئيسي » عند ماو بشكل انتهازي ، وذلك بالضبط بتدوين ونفي التناقضات الثانوية . لكن بما ان التناقضات

تنمو وتضمحل ، فان التناقض الرئيسي لمرحلة ما يمكنه ان يحقق ويترك المجال لتناقض رئيسي جديد كان ثانويا في السابق . ان النفي ، عمليا ان لم يكن نظريا ، لاي تناقض ثانوي يمنع اذن من ادراك تطور الواقع ككل معقد من التناقضات في حركة دائمة والتي تتغير اهميتها النسبية باستمرار . ان المشكل يكمن في المفصلة السديدة لمختلف التناقضات التي يمكنها ان تحرك مسلسل كيف ما كان : ان السلوك « اليسروي » يكمن في نفي حقيقة التناقض الرئيسي واعتبار المسائل من زاوية وحيدة هي التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية . بينما « ينسى » السلوك اليميني التناقضات الثانوية ويختزل المجموعات المعقدة للتناقضات في تناقض واحد ، اي التناقض بين المراكز الامبريالية والشعوب والامم المضطهدة . ان الانتقال سنة 1974 الى « نظرية العوالم الثلاثة » يسجل هذا النوع من الانحراف بمحو كل اعتبار للتناقض بين البروليتاريا والبرجوازية .

ان طمس هذا التناقض الأخير قد سهله تقديم التناقضات الاربعة ذاته ، هذا التقديم الذي لا يعكس الواقع بأمانة . ان التناقضات الاربعة تقدم كلها على نفس المستوى في حين ان التناقضات الثلاثة الأخرى غير مستقلة في الواقع عن التناقض بروليتاريا / برجوازية . وان تقديمها على قدم المساواة يوحي انها تعمل بشكل مستقل نسبيا ، كل واحد منها يجاور الأخرى . وحسب تعرجات التاريخ قد يصبح احد التناقضات الاربعة رئيسيا ثم قد ينمحي لصالح آخر ... الخ ، في الواقع ان هذه التناقضات الاربعة لا توجد في نفس المستوى من التحليل : ان التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية يشكل الاساس الذي تقوم عليه كل التناقضات الأخرى ، الذي يظهر تطورها وكأنه محدد ، في نهاية المطاف ، من طرف ذلك التناقض . ان التناقض بين المجموعات والبلدان الاحتكارية وعداء البلدان الرأسمالية للاشتراكية ليست الا نتائج السيطرة العالمية لنمط الانتاج الرأسمالي الذي يركز على التناقض العدائي وغير القابل للمصالحة بين الرأسمال والعمل . ومن وجهة النظر هذه ، فمن الخطأ اذن ، ان لا نبرز الدور الخاص الذي يلعبه التناقض الذي يشكل حله المهمة المركزية للشيويعيين ، وان ماؤ نفسه هو الذي كان يعلم عدم نسيان الصراع الطبقي أبدا ، وعدم اخفاء حقيقة الشيوعية أبدا .

ان مسألة أخذ مختلف تناقضات العالم المعاصر وعلائقها المتبادلة في السياسة الخارجية الصينية بعين الاعتبار تطرح مشكل مساومات دبلوماسية بلد اشتراكي . وتشكل الاممية البروليتارية ، كما هو معلوم ، اساس السياسة الخارجية للبروليتاريا . وقد اخص لينين جوهرها كما يلي : « ان التحالف مع ثوريي البلدان المتقدمة ومع الشعوب المضطهدة ضد الامبريالية مهما كان جنسهم ، تلك هي السياسة الخارجية للبروليتاريا » .

وهذا المبدأ الذي يوجه للسياسة الخارجية لا يأتي لمكانية حلول وسطى وخاصة في مراحل الهجمات الامبريالية . وهذه الحلول الوسطى تستهدف فك العزلة التي تحاول البلدان الامبريالية فرضها على البلدان الاشتراكية كما تستهدف القيام بالمهمة الخاصة في هذا الميدان والمطروحة على البلدان الاشتراكية : حماية السلطة البروليتارية ضد الاعتداءات الخارجية .

الا ان هذه المشكلة تستدعي سلسلتين من الملاحظات : **أولا حدود هذه الحلول الوسطى** : ان تحالفا مع امبرياليين نشيطين جومر نشاطهم يكمن في قمع الحركة الشعبية في بلدان متعددة يعني في الواقع خيانة النضالات المتقدمة العداء للامبريالية ، الشيء الذي يتنافى مع الاممية البروليتارية . ولقد كتب الحزب الشيوعي الصيني نفسه منذ امد غير بعيد انه « على كل بلد اشتراكي ان يساعد ويساعد بنشاط نضال الامم المضطهدة من اجل تحررها » .

ومن جهة أخرى ، فهذه **الحلول الوسطى لا يمكنها في أي حال من الاحوال أن تقرض على الاحزاب البروليتارية والشعبية الأخرى** . ومرة أخرى ، فان الصينيين أنفسهم هم الذين بادروا بصدد هذه النقطة باتخاذ عدد من المواقف السديدة .

ففي عام 1946 كان ماو وقد كتب ما يلي ، وهو يتأمل في التسويات التي أبرمها الاتحاد السوفياتي مع البلدان الامبريالية (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا) : « ان حولا وسطى من هذا القبيل لا تتطلب من شعوب مختلف البلدان الرأسمالية كذتيبة لذلك ان تقبل بحلول وسطى في بلدانها . ان شعوب هذه البلدان ستواصل نضالاتها المختلفة حسب الظروف المختلفة » .

وبصدد مسألة التعايش السلمي ، أكد الحزب الشيوعي الصيني في عام 1963 ، خلال المناقشة مع الاتحاد السوفياتي ما يلي كموقف مبدئي : « انه لمن الخطأ تطبيق التعايش السلمي عالمي علاقات الطبقات المضطهدة بالطبقات المضطهدة وعلى علائق الامم المضطهدة بالامم المضطهدة ، كما انه من الخطأ اتخاذ من سياسة التعايش السلمي للبلدان الاشتراكية سياسة للاحزاب الشيوعية وللشعب الثوري في البلدان الرأسمالية ، او اخضاع النضال الثوري للشعوب والامم المضطهدة لسياسة التعايش السلمي للبلدان الاشتراكية » .

تلکم نصوص واضحة يمكنها ان تبين مدى وقوع السياسة الخارجية الصينية الحالية تحت طائلة الانتقادات التي كان الحزب الشيوعي الصيني يوجهها للحزب الشيوعي السوفياتي : ان الحزب الشيوعي الصيني ينهج سياسة مجاملة تجاه الامبريالية الامريكية وخافاتها من جهة ، وانه من جهة أخرى يمارس ضغوطات لفرض خطه على الاحزاب الماركسية - اللينينية الأخرى ، ضغوط كثيرا ما تعطي نتائجها نظرا لنذالة وتفاهة أغلب هذه الاحزاب .

إن هذه النقطة الثانية تستحق توضيحاً . لقد رأينا الى أية درجة يشكل الدفاع عن مبدأ استقلال كل حزب في تحديد خطه واستراتيجيته وتاكتيكه المحرر الاساسي لفقد الاتحاد السوفيياتي من طرف الحزب الشيوعي الصيني في 1963 . وبالرغم من كون الحزب الشيوعي الصيني كان يستعمل في بعض النصوص عبارة « الاتحاد السوفيياتي مركز البروليتاريا العالمي » فان ممارسته في الواقع كانت تشكل احتجاجاً على الفكرة القائلة بأن القيادة العامة للثورة العالمية توجد بموسكو وبأن على الاحزاب الشيوعية :لاخرى في العالم أن تتخذ من السياسة السوفيياتية توجيهاً لها .

وان كنا في حاجة الى حجة اضافية على ارادة الاستقلال هذه ، فان النص الذي أوردها سابقاً « بصدد الرسالة المفتوحة للجنة المركزية لحزب الشيوعي السوفيياتي » يمدنا ايها : « لقد سبق ان قلنا منذ امد بعيد ، ونعتبر اليوم من الضروري التأكيد انه ، طبقاً لمبدأ استقلال ومساواة الاحزاب الشقيقة ، لا يحق لاحد أن يفرض على الاحزاب الشقيقة الاخرى قبول مقررات مؤتمر حزب شقيق أو أي شيء آخر . وان مقررات مؤتمر حزب شقيق ، كيفما كان ، لا يمكنها أن تعتبر الخط المشترك للحركة الشيوعية العالمية وانها لا تملك قوة القانون بالنسبة للاحزاب الشقيقة الاخرى » .

والمشكل هو ان هذه المبادئ الممتازة تبدو بعيدة الآن ، والصين تتصرف في الواقع وكأن البروليتاريا العالمية اتخذت من جديد مركزاً ، ويتعلق الامر في هذه الحالة بالصين . ان هذه الاخيرة تبين انها لا تصف بـ « الماركسي - اللينيني » - الا تلك الاحزاب أو المجموعات التي تلتزم بمواقفها ، ويظهر ذلك في اختيارها للاحزاب التي « تعترف » بها عبر العالم أو فيما تنقله في صحافتها عن الاجهزة الماركسية - اللينينية الاجنبية أو في استضافتها . وان مقررات مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني تشكل في الواقع « الخط العام » بالنسبة لجزء كبير من « الحركة م. ل. » في العالم ، تلك الحركة التي يبدو انها تنازلت عن كل طيف للاستقلال السياسي .

يبدو ان نظرية « المركز » التي تم تقديمها الى هذا الحد خلال مناقشة 1963 قد أعيد تنشيطها ضمناً وهكذا يقع الحزب الشيوعي الصيني هو بدوره كذلك تحت طائلة لوم « الشوفينية » الذي كان يوجهه بالامس للحزب الشيوعي السوفيياتي ومن جهة أخرى ، من البديهي أن التعلق بدون حياء الذي تقوم به قيادات المنظمات الماركسية - اللينينية (في فرنسا على الأقل) لا يمكنه الا أن يشجع سلسلة من هذا القبيل .

لقد رأينا اذا كيف كان التحليل المسمى بـ « تحليل التناقضات الاربعة » يحاول حل المشكل العسير المتعلق بتمفصل الصراع الطبقي بالبلدان الرأسمالية (المتقدمة أو غيرها) مع النضالات الوطنية على الصعيد العالمي . اما تحليل

« العوالم الثلاثة » فانه يقرر تجاهل هذا المشكل بشكل منهجي وذلك باخفاء الصراع الطبقي الذي لم يشر اليه في أي مكان الا بتعابير غامضة وعامة والذي لا يحظى - في الواقع - بأي اهتمام في الممارسة . ان هذا التحليل يتراجع عن التمييز التقني بين البلدان والشعوب والامم والبروايتاريا ولا يستعمل الا مصطلحات البلدان مع ما ينجم عن ذلك حتما من اعتبار المصالح الشعبية ومصالح البلاد متطابقة وكذلك مصالح البلد ومصالح الطبقة السائدة .

ان وضع التناقضات الاربعة على قدم المساواة يسر هذا الطمس ويمكن نظرية العوالم الثلاثة من أن تتقدم وكأنها استمرار للتحليل السابقة وكأنها الشكل الذي اتخذته التناقضات الاربعة في الظروف الراهنة . والامر يتعلق في الواقع بانزلاق على المستوى النظري وبقلب على المستوى السياسي

ان نظرية العوالم الثلاثة ، عند ما تعتبر أن البلدان هي صانعة التاريخ ، تؤدي الى نتيجة غير منتظرة : وطريقة المعالجة هذه تؤدي الى محو الامبريالية . وتلكم نظرية تدعي انها معادية للامبريالية ومعادية للهيمنة . غير انها في الواقع ، بحصرها الامبريالية في السياسة التي تنهجها الدول الاقوى تجاه البلدان الضعيفة ، تطمس الجوهر الحقيقي للامبريالية ونواتها الاساسية أي طبيعتها الطبقية : الامبريالية كمسلسل لبسط نمط الانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي .

ان الامبريالية بالمعنى اللينيني للكلمة غير قابلة للاختزال في العلاقات بين البلدان بل انها تتنافى وهذا المفهوم ، فباستبدال الطبقات بالبلدان يتم حتما التخلي عن اطار التحليل الماركسي لصالح تصورات ايديولوجية لبرجوازية صغيرة أو لبرجوازية ليبرالية .

وبهذا الشكل تصور الامبريالية وكأنها بالاساس عنصر خارجي بالنسبة لبلدان العالم الثالث في حين ان الامبريالية متواجدة في الحقيقة داخل التشكيلات الاجتماعية المسيطرة عليها ذاتها بواسطة البرجوازيات المحلية التي تشارك كليا وبقدر امكاناتها في التوسيع العالمي للرأسمالية كما تشكل أدوات لتغلغل الرأسمال الاجنبي ولبلورة الطبقات الفلاحية ، وتراكم جزء من فائض القيمة الذي تم انتاجه باستغلال الطبقات العاملة .

وفي اطار حماية مصالحها الطبقية الخاصة ، يمكن لهذه البرجوازيات المحلية أن تعارض مناورة من مناورات الدول الرأسمالية ، وانها تقوم بذلك كل يوم أو تقريبا ؛ ولكنها برجوازيات مع ذلك وانها قد ترضى بسهولة بنظام اقتصادي يشركها أكثر في استغلال طبقاتها العمالية ويضمن لها مشاركة أكبر في التوزيع العالمي لفائض القيمة . وهذا الدور المعتقد تتجاهله نظرية العوالم الثلاثة التي تعتبر أن تناقضا من هذا النوع مطابق للتناقض القائم بين المضطهدين والمضطهدين : انها تترك مهمة النضال المعادي للامبريالية ،

الذي ظنت أنها قد كشفت عنه بهذا الشكل ، تترك مهمته اذن للبرجوازيات السوطية .

انها في الواقع تفتح المجال لاعادة تشكيل محتمل للنظام الاقتصادي العالمي على أساس مماثل ساسا . غير ان العلائق الاقتصادية والسياسية بين مختلف البرجوازيات ستكون في هذا النظام قد أعيد التفاوض بصدها طبقا لمستلزمات الدفع الى الأمام بنمط الانتاج الرأسمالي وطبقا لاستراتيجية الرد الامبريالي على فضالات الشعوب .

ومن جهة أخرى تربط النظرية هذه بشكل ميكانيكي وتيد بين « درجة الامبريالية » لبلد ما ومستوى تطور القوى الانتاجية ؛ فالبلدان الأكثر قوة هي الأكثر امبريالية والعكس صحيح . هكذا تميل نحو اهمال نشاط البلدان المتقدمة ، الصغيرة والمتوسطة ، التي تلعب دورا هاما في سياق « التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي » (سويسرا مثلا) ، لكنها تمنع خاصة من فهم كون بلدان من العالم الثالث يمكنها أن تكون ذاتها امبريالية وتلعب دورا هاما في السيطرة العالمية للقوى العظمى : أن ايران (ايران الشاه) والبرازيل مثالان نموذجيان ويشكلان قواعد ارتكاز . للولايات المتحدة الامريكية وأدوات سياستها الجبهية . وهذا لا يمنعهما من أن يتمتعا باستقلال نسبي مما يسمح لهما أن يحاولا ركم الرأسمال لصالح تحالف اقطاعيين وصناعيين وماليين يسيرونها على ظهر البروليتاريا والجماهير الشعبية لا في ايران والبرازيل فقط ولكن حتى في البلدان المجاورة التي لها علاقات اقتصادية وتجارية نشيطة معهما .

ان وصفا للوضع العالمي يغفل دور هؤلاء الحركيين المحليين كما هو الشأن بالنسبة لنظرية العوالم الثلاثة ، هو تشويه تام للحقيقة والدفع بالاستراتيجية العالمية للبروليتاريا نحو مآزق .

وفيما يخص العلاقات بين العالم الثاني والعالم الاول نصل الى نتائج شبيهة ما دامت التناقضات بين البلدان الامبريالية قد رفعت الى مستوى تعارض مطلق باعطائها مفهوما معاديا للامبريالية او على الأقل للهيمنة .

ان نظرية العوالم الثلاثة ترسم اذن صورة خاطئة للوضع العالمي . بل أكثر من هذا ، ففي الواقع ان السياسة الخارجية الصينية ، وفي الممارسة تختزل هذه النظرية في بنية ثنائية القطب : العالم الثاني + العالم الثالث ضد العالم الاول وفي الواقع الاتحاد السوفياتي ضد كل الباقي .

في الحقيقة يتعلق الامر هنا بخداع ما دامت كل هذه العلاقات المقدمة بشكل مواز يختلف محتواها ، وما دام ما هو أهم غائبا عنها ، الصراع الطبقي على الأقل :

ما دامت العلاقات الطبقيّة لم تؤخذ بعين الاعتبار فلا يمكن الا ايجاد بنية

وحيدة بين مجموعات البلدان المختلفة ، وهي البقية مسيطر - مسيطر عليه
التي يفترض أن تترجم العلاقات بين البلدان الامبريالية مثل العلاقات بين
بلدان العالم الثالث والبلدان الامبريالية . وهكذا نجد من جديد الزوج
الايدولوجي البرجوازي القديم الذي استعمل على نطاق واسع في الادبيات
الاقتصادية والسياسية حول الامبريالية .

وهكذا تقتصر الامبريالية على التأثير المحدد الذي تمارسه وحدة
اقتصادية على وحدة أخرى بينما تبقى الوجودتان كل خارج وبجوار الأخرى
داخل السوق العالمية مكنتين بتبادل السلع والتقنيات والرجال . وتختفي
بذلك الظروف الاجتماعية للسيطرة الامبريالية ويتم تجنب مسألة التحالفات
الطبقية بين البلدان المسيطر عليها والبلدان الامبريالية كما ان مفهوم
« السيطرة » الغامض والعائم والغير المدقق والذي لا يتمتع بمكانة علمية ،
ينزع الى الحلول محل الاستقلال الطبقي ، أي محل اغتصاب فائض القيمة
المفروض ان يكون في قلب تحليل نمط الانتاج الرأسمالي والامبريالية . انه
بدون تجلية ظروف الانتاج الرأسمالي وبإخفاء الصراع الطبقي ، إذن ، يتم
قصر مفهوم الامبريالية على التداول البسيط للسلع بين مناطق اقتصادية
مستقلة لكنها مدرجة وذلك حسب نظرية العوالم الثلاثة . ويتغير بذلك مكان
الصراع الطبقي الى المؤتمرات الاقتصادية الدولية حيث يتم تحديد أسعار
التجارة العالمية وهكذا يرقى الثوريون الى درجة مستشارين للبرجوازيين .

مصلحة من تخدم نظرية العوالم الثلاثة ؟

✳ انها في خدمة برجوازيات العالم الثالث التي بإمكانها أن تتحرر بهذا
الشكل من كل مسؤولية تاريخية ازاء حالة التبعية والاستقلال لبلدانها :
المسؤولية تقع على الامبريالية ذلك الواقع الخارجي والبعيد . وهكذا يصبح
بإمكانها أن تنصب نفسها مدافعا عن المصالح الوطنية وبطلا للعودة الى
« الاصاله » الوطنية ، والتقاليد الثقافية كما انه بإمكانها أن تقدم وطنية
حساسة وكأنا العدا للامبريالية . انه بإمكانها خلاصة أن تقدم قومية
ليكناتوريته واستغلالها وكأنها مساهمة تقدمية في تحرير الأمة . وهكذا يقدم
كل تمرد وانتفاضة ضد ظروف العمل اللا انسانية وضد البطالة أو أجور هزيلة
على أنها مناورة امبريالية لمرقطة جهود بناء اقتصاد مستقل وقوي . ان هذه
البرجوازيات على كل حال لم تنتظر الصين لثقوا مثل هذه الايدولوجيات
المطابقة لمصالحها في التنمية الا أنها تجد هنا تعزيزا وتأييدا لا يسبقها بهما .

✳ انها في خدمة المصالح الوطنية الصينية التي تدافع عنها برجوازية
بيروقراطية قوية نسبيا في جهاز الدولة وفي الحزب كما قاله ماو وأكثته الاحداث
الاخيرة . ان هذه المصالح تستلزم اقامة شبكة من التعاطف والصداقة عبر
العالم تمهيدا لاقامة تعاون ملموس أكثر .

كما ان هذه المصالح تتطلب مقاومة النفوذ السوفيياتي الذي يستهدف نفس « الزبائن » لأسباب شبيهة - **وبالتأكيد لا يمكن ممانلة هاتين للسياستين** : فللصين لا تستغل اعداؤها في العالم الثالث ولا تملك قاعدة عسكرية في الخارج كما أنها لا توقد أي نزاع وعلاقاتها الاقتصادية ما تزال محدودة . وان وجب مع الاسف الاقرار بأن الصين تنهج السياسة الشوفينية لقوة عظيمة فان هذه لا يمكن أن تشبه بالامبريالية الاشتراكية القائمة والنشطة .

يبدو ان المسلسل الذي شهده الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية يتورط في سياسة شوفينية لقوة عظمى والذي أدى الى الامبريالية الاشتراكية ، يبدو أن هذا المسلسل يتكرر في جوانب عديدة . ان الفقد الذي وجهته جمهورية الصين الشعبية اليه في بداية سنوات الستينات يشكل سلاحا بيدينا لنقد سياسة الجمهورية الشعبية الصينية اليوم .

هذا وان التنافس الصيني - السوفيياتي في العالم الثالث واقع ، كما هو واقع كون الصين تضحي من أجل هذا التنافس بكل اعتبار ايدولوجي وكل خط طريقي فاصل في سياسة التحالف . انه من السديد تماما محاولة معارضة التغلغل السوفيياتي في العالم الثالث وتنوير الشعوب فيما يخص الطبيعة الحقيقية للاتحاد السوفييتي ، الا ان الصين تمارس هذا النضال كقوة برجوازية وبالارتكاز على **القوى البرجوازية** الموالية لأمريكا وفي الواقع بتحد للقوات الشعبية وهكذا خرب الصين ذلك التعاطف الكامن الذي كانت قد نالته بفضل تصرفها ، انها اصاعت ثقة افريقيا خاصة وذلك بمساعدة خصومها . وهذا ليس بغريب قط ولكنه النتيجة المنطقية لمفهوم برجوازي للامبريالية وتأثيرها يدفع الى الارتكاز على القوات البرجوازية واعمال القوات الشعبية ويدفع الى التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ضد الاتحاد السوفيياتي مع احتقار الطموحات الشعبية كما يشجع ، دائما من أجل مواجهة السوفييات (قبول مساعدة عسكرية مثلا) الشيء الذي يمكن أن يكون محتملا وضروريا في حالة ما اذا كان الاعداء المباشرين هم امبرياليات في تنافس مع الاتحاد السوفيياتي (أمريكا أو أوروبا) . ان هذا التاكثيك الذي يكمن في استعمال التناقضات الداخلية للامبريالية قد استعملته مع ذلك الصين نفسها ابان حرب التحرير . والموقف السديد قد يكون هو التأكيد على ابقاء المساعدة ثانوية وأن تعمل الشعوب التي تخوض نضالات على الاتكال بشكل رئيسي على قواتها الذاتية بدلا من « المنع » المسبق والمبدئي لكل حل وسط مع الاتحاد السوفيياتي . ولن ننسى هنا التذكير بأنه خلال مرحلة بعد الحرب كان الاتحاد السوفيياتي يفضل ترك الشعوب تعفن تحت السيطرة الاستعمارية الاوروبية بذريعة ان تحريرها قد يؤدي الى سقوطها في أحضان الامريكان . أي شيء آخر تقوم به جمهورية الصين الشعبية اليوم ؟ يبدو أن موطئا صينيا ساميا قد قال في 1973

أنه يجب مقارنة العالم بنجمة ضخمة لها خمسة فروع وكل واحد من هذه الفروع يشكل بلدا : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان وأوروبا الموحدة و ... الصين ، يخشى أن تكون نظرية العوالم الثلاثة قد استبدلت في الممارسة بنظرية النجمة ذات الفروع الخمسة . أن هذه على أية حال تشكل التهمة المنطقية لتلك .

كتبه : كلود رولان

المجلة الفرنسية : « كومونيسم » عدد 27 - 28

مراجعة لبعض أطروحات المالكي حول « رأسمالية الدولة »

بقلم : أحمد الشرقي

إن المقال الذي نشره الاستاذ المالكي ، بعنوان « رأسمالية الدولة و البرجوازية في المجتمعات التابعة - حالة المغرب » في العدد الاول من مجلة المشروع - الصادرة عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - يشكل مجهودا متميزا على الصعيد النظري فضلا عن كونه يكتسي أهمية خاصة اعتبارا للقضايا والاشكالات التي يتناولها ويحاول حلها من زاوية ايديولوجية معينة . ولئن كان الاستاذ المالكي لا ينبري للتنظير للأوضاع القائمة ببلادنا فقط بل تشمل اهتماماته النظرية وضع البلدان الامبريالية ، فإن اهتمامنا سينصب لأسباب عديدة لا مجال للخوض فيها ، على حالة المغرب ، دون التطرق للمشاكل المتعلقة بالبلدان الامبريالية الا بالقدر الذي يتطلبه تفسير الأوضاع القائمة في بلادنا .

وفي هذه الملاحظات السريعة ، التي سنتقصر على جوانب تنظيرات المالكي في مقاله المذكور ، سنتتبع الاستاذ في مسلسل انتاجه النظري الامر الذي سيضطرنا الى الادلاء بمقتطفات مطولة من المقال توخيا للوضوح وحتى لا نتهم بتحريف انتاجه أو بفصل طروحاته عن سياقها ... وأن الابداعات النظرية للاستاذ المالكي يجب أن تؤخذ مأخذ الجد لسببين أساسيين على الأقل ، هما اللذان شكلا الدافع الرئيسي لكتابة هذا الرد الوجيز والذي لا يدعي لنفسه الالمام بكل عناصر الموضوع وأحرى أن يشكل الجواب النهائي عن مجمل الاشكالات النظرية السياسية التي يتناولها المقال .

إن دراسة مسألة رأسمالية الدولة وتبيان طبيعتها الطبقية ومدلولها التاريخي على جانب كبير من الأهمية . وقد يؤدي عدم ادراك الجوهر الطبقي لهذه الظاهرة الاجتماعية الكلية الى نتائج « لا تخلو استنتاجاتها السياسية والايديولوجية من أخطار » وعلى حد تعبير المالكي « وعلاوة على ذلك إن هذه الدراسة ليست مجرد ترف فكري ؛ بل إنها تشكل الأساس النظري أو التعبير الايديولوجي لاستراتيجية وتكتيك سياسي معين ، وسنحاول الربط بين المجهود النظري للاستاذ المالكي وبعض المواقف السياسية وكذا المشروع الاجتماعي البرجوازي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، ذلك هو السبب الاول . أما السبب الثاني لكتابة هذا الرد ، فهو كون دراسة المالكي تقدم نفسها على أنها التطبيق الخلاق والمتخلي « عن كل أشكال التقديس تجاه النظرية الماركسية » للمادية التاريخية على الواقع المغربي . وانطلاقا من هذه النظرية بالذات ، تتضمن الدراسة كثيرا من المغالطات والمفاهيم النظرية

المستقاة ، دون تمحيص ، من علم الاجتماع البرجوازي المتبذل . ومن ثم لزم وضع النقط على الحروف وتوضيح بعض المفاهيم النظرية الأساسية التي تعرضت للتشويه والتحريف في دراسة الأستاذ . وان وعي أو عدم وعي المالكي بهذه التشويهات مسألة ثانوية ما دمنا نتعامل مع طروحاته المعلن عنها وليس مع نواياه التي قد تكون حسنة لكن ، ليست « أبواب الجحيم مرصوفة بالفلوليا الحسنة » ؟ .

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة ، عن التشكيلة الاجتماعية وعن الطبقات الاجتماعية بمجتمعنا ، بيد أن الملاحظ هو ان هذا الحديث لا يتعدى كونه مداولة لطمس المعالم الحقيقية للطبقات الاجتماعية ببلادنا بالرغم من كونه يدعي العلمية « وتجاوز » المفاهيم المادية التاريخية العقيمة أو يمزجها بمقاييس ونظريات أخرى كما يفعل الأستاذ باسكون الذي يعتبر ان التحليل الطبقي غير كاف لفهم الواقع المعقد « للمجتمع المغربي الخليط » ولذلك وجب الاستعانة بالنظرية التجزئية (1) وإذا كان « الانتاج النظري » يضطلع بدور بارز في الصراع الطبقي بل انه أحد أشكاله الأساسية ، فإن وظيفته المحورية تكمن في كونه يخدم بالضرورة - بشكل واع أو من حيث لا يدري - مصلحة طبقة اجتماعية معينة ويدعمها في الصراع الطبقي لادائر في المجتمع .

1 - إذا كان مطلع مقال الأستاذ المالكي لا يشكل « خطابا حول المنهج » فإن الملاحظات المنهجية والابستمولوجية التي يطرحها المالكي لا تخلو من أهمية ؛ سيما أنها تحدد ، نظريا على الأقل ، النهج الذي سيحكم مسار المقال . ولأهم من هذا وذاك هو كون هذه الملاحظات المنهجية تبرز « الخط المنهجي » الذي يلزم المالكي في تسلسل انتاجه النظري .

بعد المدخل المنهجي ، يؤكد المالكي ان « النقاش حول الطبقات الاجتماعية في بلادنا كثيرا ما يطرح من خلال مصطلحات تجعله ذا دلالة بالنسبة لأوروبا القرن 19 ، أكثر مما له علاقة بالعالم الثالث في القرن العشرين » ... وربما كان النقل الميكانيكي لنتائج بعض التحليلات الماركسية لمجتمعات أوروبا القرن 19 أو حتى القرن 20 ومحاولة فرضها على الواقع المغربي التميز ، مبررا لنقد المالكي لهذا المنهج الدغمائي والميكانيكي ؛ بيد ان جوهر مشكل « النقاش حول الطبقات الاجتماعية في بلادنا » لا يكمن في المصطلحات (البرجوازية ، الاقطاعية) بقدر ما يتعلق بمضمون هذه المصطلحات العلمية . وبديهي ان مفاهيم المادية التاريخية ليست جامدة بل انها تتطور باستمرار ، وتستوعب المعطيات الجديدة التي لم يكن بإمكان واضعيها التنبؤ بها . وهكذا « فبرجوازيتنا » مثلا تختلف جوهريا عن برجوازية أوروبا القرن 19 التي درسها ماركس ، لكن بالرغم من الاختلافات فانها برجوازية مع ذلك . وفي اطار تعميقه للبحث يحدثنا المالكي عن « المقاييس الماركسية

المركزية . وهنا يحق لنا التساؤل : هل هناك ماركسية مركزية وأخرى محيطية ؟ . وإذا كان المائل لا يتضمن حل هذا اللغز فأننا سنحاول فكه : ان المالكى لا يعنى بـ « المقاييس الماركسية المركزية » النزعة الأوروبية المركزية التي طلبت أبحاث وتحاليل رواد النظرية الماركسية بل يقصد المقاييس الماركسية السائدة أو المتداولة في البلدان الرأسمالية المركزية على حد تعبير سمير أمين . لكن ما هي دلالة هذا المفهوم الذى نحتة المالكى ؟ .

ليس المالكى أول مثقف مغربي متركس يطالع علينا بفهم خاص للماركسية وإذا كانت قراءته الخاصة للماركسية تمتاز بسطحيتها فأنها تلتقي مع القراءات الأخرى في انتقائيتها وتجزئتها للنظرية الماركسية . وطرح المالكى جغرافي علاوة على كونه يعكس خلطا نظريا بين المادية التاريخية كنظرية عامة لانماط الانتاج وكعلم يستوعب ويفسر التناقضات الاجتماعية من جهة وبين الخلاصات والنتائج التي ادى اليها تطبيق هذه النظرية في البلدان الرأسمالية الأوروبية من جهة أخرى : انه خلط بين المنطقات والاسس النظرية العامة وبين نتائج تطبيقها على واقع اجتماعي محدد تاريخيا .

وبهذا « الفهم الخاص » تفقد المادية التاريخية قيمتها الكونية والعلمية وتختزل في مجموعة من المفاهيم والقوالب الجامدة التي ليست في الواقع الا خلاصات محددة تاريخيا لتطبيقها على مجتمع ما .. وبهذا الخط وهذا المنطق ترفض المادية التاريخية باعتبار أنها « متجاوزة » وغير مطابقة لواقعنا المتميز . وعند هذه النقطة يلتقي أصحاب « الاصلية » دعاة التفكير السلفي التقليدي بأصحاب القراءات الخاصة « والاصيلة » للماركسية . وقراءة المالكى للماركسية تتجاهل جوهرها الحي « التحليل الملموس للواقع الملموس » وكونها ايديولوجية البروليتاريا وقدرتها على فهم وتغيير المجتمعات وتحريكها ثوريا . ان المالكى شأنه في ذلك شأن العديد من المثقفين المغاربة والعرب ، يقسم الماركسية الى مناطق وأدوات تستعمل حسب الظروف ويطمس جوهر الماركسية الذي هو واحد وكوني . واستعمال المالكى للماركسية لا يختلف في جوهره عن تعامل الاشتراكية الديمقراطية معها : أنها « اداة لتحليل الواقع » يتم بتر أجزائها الجوهرية التي اكل عليها الدهر وشرب (3) (ديكتاتورية البروليتاريا) ... لكي تصبح مقبولة من طرف البرجوازية ١

2 - « ان مقياس اختبار صلاحية المعرفة ، هو قدرتها ليس فقط على فهم الواقع بل على تغييره » هكذا يغني المالكى نظرية المعرفة باكتشاف مقياس جديد لمدى صلاحية أو صحة المعرفة وهو قدرتها على تغيير الواقع . في الوهلة الأولى يبدو ان هذا المقياس « الجديد » يشكل « اضافة ثورية » لنظرية المعرفة لكن في الحقيقة ان هذا المقياس لا يتعدى كونه صياغة جديدة لمقياس صلاحية المعرفة حسب النظرية النفعية والذاتعية . هذه النظرية التي تحكم على

المعرفة بذاتها العملية والتي تتركز فلسفتها في المعرفة في مقولة « ان الجيد هو ما ينجح » والتي تحدد قيمة المعرفة بفائدتها العملية المباشرة . وبالإضافة الى ذلك ان المقياس الجديد يطمس دور الانسان ككائن فاعل في تغيير الواقع، وكان المعرفة قادرة لوحدها على تغيير الواقع . طبعاً ان كل هذا ممكن في اطار المثالية التي تعتبر ان الفكر / المعرفة سابقة عن الواقع والممارسة بل انها اساس كل تغيير في العالم . هكذا يبعث المالكي الفكر المثالي المبتذل ويقدمه على أنه منتج جديد في نظرية المعرفة المادية بدون شك . ان اغفال دور الانسان الذي يملك المعرفة « ويحول الافكار الى قوة مادية » لتغيير الواقع يلازمه التناقض عن كون المعرفة تنمو وتتطور من مرحلة دنيا (المعرفة الحسية) الى مرحلة عليا (المعرفة العقلانية) خلال عملية التغيير نفسها . ان النظرة السطحية قد توهمنا ان المالكي يربط المعرفة بالممارسة (التغيير) لكن طريقه يفصل المعرفة عن الممارسة ويربطه بالفهم وكأن الفهم يمكنه ان يحدث خارج اطار الممارسة الاجتماعية المتعددة الاشكال .

٢ - « ان الفرضية التي انطلقت منها ، يقول المالكي في هذه الدراسة ... هي ان رأسمالية الدولة باعتبارها ممارسة ونسقا في التنظيم ، قد أصبحت مقياساً أساسياً لتحديد هوية المجتمعات التابعة » ... وان هذا الطرح الذي يختزل رأسمالية الدولة في كونها « ممارسة ونسقا في التنظيم » وصفي بحت علاوة على أنه يطمس الطبيعة الطبقيّة لرأسمالية الدولة ، ويتجاهل انها مرحلة من مراحل تطور نمط الانتاج الرأسمالي في حقبة الامبريالية . وبهذه « الفرضية » يلغي المالكي مسألة مخرجة وهي الطبيعة الطبقيّة « للمجتمعات التابعة » ، اذ ما معنى الحديث عن هوية المجتمعات . وهل يمكن الحديث عن هوية مجتمع ما بعيداً عن بنية الطبقات الاجتماعية المتصارعة فيه ؟ ان هذا الطرح التعويمي الذي يفتقد البعد الطبقي لا يقدمنا قيد أنملة في فهم الطبيعة الحقيقية اي الطبقيّة في آخر المطاف ، للمجتمعات الخاضعة للامبريالية بل انه قد يؤدي الى داهيات سياسية لا تحمد عقباها ! واما القول ان رأسمالية الدولة ... قد أصبحت مقياساً أساسياً لتحديد هوية المجتمعات التابعة فمقياس جزئي وغير كاف للكشف عن جوهر طبيعة هذه المجتمعات ، ذلك ان رأسمالية الدولة في المجتمعات الخاضعة للامبريالية ، ليست سائدة في كل هذه المجتمعات بل تتعايش / تتصارع مع الرأسمالية الخاصة بل وحتى مع انماط انتاجية ما قبل رأسمالية في العديد من الحالات أولاً ، وحتى في المجتمعات التي تسود فيها رأسمالية الدولة فانها تتخذ اشكالا ومضامين متباينة حسب البنية الطبقيّة للمجتمع وحسب الطبقة السائدة فيه . غير أن هذا لا يلغي كون رأسمالية الدولة قد أصبحت أحد الاشكال الرئيسية لنمو وتطور الرأسمالية – تحت يافطات مختلفة : اشتراكية ، بعثية ، ... – في العديد من البلدان الخاضعة للسيطرة

الامبريالية .

4 - يعتبر المالكي ان المفهوم اللينيني للامبريالية (4) يتلخص في كون التقسيم العالمي للشغل يقيم العلاقة بين الاقطار المنتجة للمواد الاولى وبين الاقطار المصدرة للمنتوجات المصنعة ، وانطلاقا من هذا الفهم الغريب « للمرحلة الكلاسيكية للامبريالية » ينتقل المالكي للحديث عن المرحلة الراهنة التي تتميز باعادة التوظيف الصناعي باعتباره اجراء مضادا للآزمة يتخذ المركز ، ويتمثل في صيرورة ترمي الى « لا مركزية » الانتاج الرأسمالي على المستوى العالمي . لكن اذا كان من الواضح ان القسمة العالمية للعمل الرأسمالي قد طرأت عليها تغييرات هامة خلال العقود الاخيرة خصوصا بعد موجة القضاء على الاستعمار القديم ، وتحت تأثير عوامل عدة من أبرزها نضال شعوب الدول الخاضعة للامبريالية من أجل تحريرها الاقتصادي ، بعد انتزاعها لاستقلالها السياسي ، وبفعل الازمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فمن الضروري التأكيد على أن هذه التغييرات وما أدت اليه من « لا مركزية الانتاج » لم تغير من جوهر طبيعة العلاقات الاستغلالية التي تربط الامبريالية بدول ما يسمى العالم الثالث . وان انتشار المقاولات الفرعية « صناعة احلال الواردات الخ ... لا يخرج عن اطار قسمة العمل الرأسمالي على الصعيد العالمي ، هذه القسمة التي تتحكم في تحديدها الامبريالية بالاساس ... ويضيف المالكي انه « لا شك ان خطاب البنك العالمي (...) والحديث عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمثلان المؤشرين الاساسيين للاستراتيجية الامبريالية الراهنة » ويفهم من هذا ان الامبريالية قد غيرت استراتيجيتها أي انها تنهج استراتيجية جديدة . واذا كان المالكي يذهب الى حد القول ان جوهر الامبريالية قد تغير فإ نطره هذا حول « الاستراتيجية الامبريالية الراهنة » لا يقل خطرا على الصعيد العملي من المقولة الاولى حول تغيير جوهر الامبريالية .

لكن ما هو جوهر الاستراتيجية الامبريالية ؟ انه استغلال ونهب خيرات وشعوب بلدانها وبلدان ما يسمى العالم الثالث والسيطرة عليها على جميع الاصعدة . وهذه الاستراتيجية العامة قارة وثابتة ما دامت طبيعة الامبريالية ام تتغير .. ان ما تغير - وما هو قابل للتطور والتكيف - هو الاشكال والاساليب التي تنتهجها الامبريالية لتحقيق اهدافها في السيطرة والاستغلال . وان تغيير وتطور هذه الاساليب والاشكال لا يخضع لارادة الامبريالية بقدر ما تفرضه نضالات الشعوب ومسار الصراعات الاجتماعية في البلدان الامبريالية وفي البلدان التابعة على حد سواء .

5 - « ان الدولة المعاصرة ، نتيجة لتعدد معانيها * ، لا تكف حسب المالكي ، عن تشكيل مجرى الاشياء والاشخاص ، وعن تحديد اتجاهاتهم »

يبدو ان هذا الفهم المعاصر « للدولة المعاصرة » يتماشى مع التطورات التي عرفتتها الدولة والدور البارز الذي تضطلع به على جميع الاصعدة . لكنه يخفي جوهر مسألة الدولة ومعناها **الوحيد** مدعياً أن الدولة قد تعددت معانيها . وان هذا الفهم الادواتي للدولة ، الذي يعتبرها عبارة عن مجموعة من الاجهزة تقوم بعدة مهام وتستمد منها معانيها ، من صلب التقاليد الاشتراكية - الديمقراطية التي تقسم الدولة الى عدة اجزاء بعضها صالح ويخدم الصالح العام والبعض الآخر غير صالح ... وهكذا تجزأ مسألة الدولة ويطمس معناها الحقيقي والغير قابل للتقسيم وهو كون الدولة اداة للسيطرة الطبقية توظفها الطبقة السائدة - ما دامت لحدى مهامها الاساسية الابقاء على الالوضاع القائمة - (5) وتختلط في الصراع الطبقي ، فان هذا الدور يخضع هو كذلك لتاثيرات الصراع الطبقي التي تحدد اهمية وحجم تدخل الدولة -

ويتنافس المالكى لكون « الدولوي في المجتمعات الاشتراكية لا يزال كثيفاً ومكتسحاً رغم ما في ذلك من مفارقة مع فلسفة المجتمع وهو يستمد قوته من بعض الاشكال السيئة للتنمية الاشتراكية ، وبديهي ان هذا الطرح الاختلاقي لا يمكنه ان يخلص الى جوهر الطبيعة للطبقية للمجتمعات التي يعتبرها المالكى « اشتراكية » ، وان التحسر على واقع مجتمعات المعسكر الاشتراكي بل وحتى « بناء المجتمع الشيوعي » وان ما يسميه المالكى الاشكال السيئة للتنمية الاشتراكية ما هو في الحقيقة الالراسمالية تحاول اخفاء طبيعتها برداء اشتراكي ، انها راسمالية الدولة . وسبب كثافة الدولوي واكتساحه لكل مرافق الحياة في هذه المجتمعات لا يكمن في اشكال التنمية بقدر ما يرتبط بالطبيعة الطبقة للدولة التي تستلزم هذه الكثافة . والدولة في المجتمعات التي تسود فيها راسمالية الدولة تتركز كل وسائل الانتاج الاساسية ، انها المالك القانوني لوسائل الانتاج ، غير ان هذه الملكية القانونية يلزمها تصرف برجوازية الدولة في وسائل الانتاج واستحواذاً على جزء هام من فائض الانتاج . ان طبيعة سيطرة برجوازية الدولة هي التي تفرض كثافة «الدولوي» ما دامت الدولة تشكل حجر زلوية هيمنتها على المجتمع برمته . ولقد بين بتلهام طبيعة العلاقات التي تنسج بين الدولة كجهاز للقهر الطبقي وبين تطور ونمو راسمالية وبرجوازية الدولة في المجتمع السوفياتي (6) ولا غرابة في ان يعتبر المالكى دول المعسكر الشرقي « اشتراكية » ما دام المشروع السياسي الذي يخطط فيه يرمي الى بناء مجتمع « اشتراكي » من نفس النوع تكون هذه المرة اشكال التنمية الاشتراكية فيه غير سيئة . وان النهج المثالي للمالكى هو الذي قاده الى اصدار تقييمات ذاتية واخلاقية على واقع موضوعي تحركه ، بالدرجة الاولى الصراعات الطبقة وليس رغبات ونوايا الأشخاص .

6 - وينتقل المالكي مجددا الى « عالمنا الثالث » ليقول : « في المجتمعات اثنائية تكون أهمية الملكية الدولية مؤشرا بنيويا عن مكانة الدولة التي تتأكد وظائفها الاقتصادية أكثر فأكثر (...) أن تطور هذا القطاع العام يتحكم فيه مقتضيات التقسيم العالمي للشغل وميزان القوى الذي يوجهه أكثر مما تحكم فيه ضرورة تنمية داخلية مسرعة (تأميم بعض المرافق البترولية لا يعني وقف التبادل اللامتكافي بل معناه توزيع جديد لفائض القيمة البترولية بين البلدان المنتجة والشركات الأجنبية ، ونميل الى اعتبار أن أهمية الملكية اثنائية ليست بالدرجة الاولى » مؤشرا عن مكانة الدولة » في المجتمعات الخاضعة للإمبريالية . وذلك لان الدولة ؛ وفي كل البلدان الحديثة العهد بالاستقلال السياسي ومهما كانت طبيعة نظامها الاجتماعي والسياسي ؛ تحتل موقعا بارزا في هذه المجتمعات .. اما أهمية الملكية الدولية فتشكل مؤشرا لتطور الرأسمالية التبعية في المجتمعات الخاضعة للإمبريالية للدور الذي تضطلع به الدولة في توسيع دائرة الانتاج الواسع ، وذلك ما تشهد به تجربة كل بلدان العالم الثالث الاشتراكية منها والرأسمالية على حد سواء . وفيما يتعلق بتطور القطاع في المجتمعات التابعة فلا تحدده الإمبريالية (التقسيم العالمي للشغل) بمحض اراقتها وبشكل وحيد الجانب بل يساهم في تحديده مسار الصراع الطبقي في المجتمع المعنى وموازن القوى بين مختلف مكونات الطبقة السائدة وطبقتها ؛ فضلا عن ذلك ان القطاع العام يسخر في الغالب لخدمة القطاع الخاص ومصالح الإمبريالية ، انه قطاع اقتصادي ذو طبيعة كوميونارية في آخر المطاف . ولئن كان من المؤكد أن اجراءات التأميم بمفردها لا يمكنها أن تغير من طبيعة علاقات التبعية والاستغلال التي تربط بين الإمبريالية والبلدان الخاضعة لها ؛ فإن « التوزيع الجديد لفائض القيمة البترولية » وغير البترولية لا تستفيد منه « البلدان المنتجة » بل تحذره الطبقات السائدة في هذه البلدان . وان طرح المالكي للمشكلة على هذا النحو يعود بنا الى الايديولوجيا البرجوازية التي تعتبر ان محرك التاريخ ليس هو الصراع الطبقي وانما هو الصراع بين الامم والشعوب التي تشكل كتلا منسجمة داخليا (الامم) وتفضي هذه النظرة الى تقسيم العالم الى « أمم برجوازية وأمم بوليتارية » (7) وتلتقي مع نظرية العوالم الثلاثة على صعيد النتائج السياسية وذلك بطمسها للصراعات الطبقة الداخلية .

7 - ويؤكد المالكي ان « الدولة بمراقبتها لجزء كبير من وسائل الانتاج ، تظل مع ذلك بعيدة عن التحكم في ملكيتها الاقتصادية .. ان الملكية القانونية لا تمنح أليا ، السلطة الفعلية للدولة في ان تخصص بحرية استثمارات معينة لوسائل الانتاج ، وفي ان تتوفر بذلك على المنتجات المحصل عليها » اذن من هو الطرف (الطبقة) الذي يتحكم في الملكية الاقتصادية لدولة ويستحوذ

على المنتوج ؟ ان هذا السؤال يبقى بدون جواب في المقال . لكن في اطار فهم معين يعتبر الدولة كيانا محايدا وغير منخرط في الصراع الطبقي يمكن ادراك محلول ما يقوله المالكى . ان الطرح اللاتطبقى ، الذي لا يقيم علاقة محددة بين الدولة وبين طبقة معينة هي الطبقة السائدة في المجتمع ، عاجز عن الكشف على المستفيد من ملكية الدولة . في حين ان وضع الدولة في اطارها الحقيقي كأداة للقهر الطبقي وكتعبير مركز لهيمنة الطبقة السائدة واعتبارها عنصرا مكونا وفاعلا في الصراع الطبقي أولا ؛ والانطلاق من ان برجوازية الدولة هذه البرجوازية من نوع جديد كونها لا تتمتع بالملكية القانونية الخاصة الامر الذي لا يمنعها من التصرف في الواقع في وسائل الانتاج ، ما دام الاساسى هو الوقائع وليس المقولات القانونية (8) ثانيا ، هي العناصر التي تمكننا من ادراك الطبيعة الطبقيّة لملكية الدولة والمستفيدين منها ، أي تحديد مصير فائض الانتاج . لذا ، نعتبر ان البرجوازية البيروقراطية هي التي تتحكم انطلاقا من موازين القوى داخل الطبقة السائدة ومن الصراع الطبقي الدائر في المجتمع ومن علاقات الطبقة السائدة بالامبريالية ؛ في الملكية الاقتصادية للدولة - أي وسائل الانتاج التي تملكها الدولة قانونا - وهي التي تتوفر على جزء هام من المنتوجات المحصل عليها .

والتحفة النظرية تبقى في نهاية التحليل قول المالكى ان « وظائف الدولة المالكة ، هي وظائف مرتبطة بتصور عقلي خاص ، هو عقلية التبعية » ، * : انها المثالية المبتذلة في أبهى صورها ؛ ان عقاية التبعية هي التي تحدد وظائف الدولة المالكة . ما هذا يا استاذ ؟ لقد أصبح الفكر هو الذي يحدد الواقع ! والحقيقة ان ما يسميه المالكى عقلية التبعية وليدة علاقات الاستقلال والسيطرة التي تفرضها الامبريالية على البلدان الخاضعة لها ووليدة تبعية الطبقة السائدة محليا لمراكز التقرير الامبريالية . وان الواقع المادي (الاقتصادي) هو الذي يحدد ، في آخر المطاف ، وينعكس على صعيد فكر وايدولوجيا الطبقة السائدة المتابعة التي تؤثر بدورها في هذا الواقع وتحاول تكييفه وفقا لمصالحها الخاصة . ولئن كانت علاقات التبعية للامبريالية تؤثر بشكل كبير على وظائف الدولة وبشتى الاساليب كالمساعدات المالية والثقافية والتقنية والعسكرية الخ ... في البلدان التابعة فان العنصر الاساسى والحاسم في تحديد وظائف الدولة هو طبيعتها الطبقيّة أولا ، وطبيعة الصراعات / التحالفات الطبقيّة التي يعيشها المجتمع ثانيا . ومن الثابت ان الوظيفة الاساسية للدولة ، وظيفة السيطرة والقهر الطبقي ، لا تتغير في جوهرها ما دام المجتمع مقسما الى طبقات متصارعة في حين ان الوظائف الاقتصادية للدولة قابلة للتطور والتغيير حسب البنية الطبقيّة في المجتمع . (9) :

8 - ان « راسمالية الدولة التابعة تعمل بدون طبقة رأسمالية ، اي بدون

برجوازية في معناها الماركسي ، وهذه الأطروحة تنطوي على عديد من المغالطات علاوة على كونها تبين ان ادعاء المالكى « تجاوز » ما اسماء « نقديس الماركسية » والمتعارف عليه علميا باسم الدغمائية او الجمود العقائدي مجرد كلام ليس الا ، كما ان « نحت مفاهيم ذات قدرة كبيرة على تفسير الواقع » مبدأ يقول به المالكى لكنه لا يعمل به . والحقيقة هي ان اجتهاداته لا تتعدى محاولة النقل الميكانيكي لتطبيقات المادية التاريخية في المجتمعات الأوروبية الى المجتمع المغربي . ويتجلى ذلك في محاولة ايجاد المميزات التي طبعت برجوازية البلدان الرأسمالية الأوروبية في ق. 19 لدى البرجوازيات التي ظهرت في البلدان الخاضعة للامبريالية مع ان ظروف نشأة وتطور هذه الطبقات تختلف جوهريا على جميع الاصعدة . وان المالكى لا يكلف نفسه عناء فهم الطبيعة والخصائص المميزة لبرجوازيات المجتمعات التابعة التي ارتبط ظهورها ، في أغلب الحالات ، بالتوسع الاستعماري والتي تتميز بانشطارتها الى شريحة كمبرادورية عملية وشريحة وطنية وبما ان المالكى لا يدرك طبيعة البرجوازية التابعة ، فمن الطبيعي ان لا يعي وجود البرجوازية البيروقراطية الامر الذي يدفعه الى التأكيد ان « رأسمالية الدولة التابعة تعمل بدون طبقة رأسمالية » . ومثل هذا الطرح يكذبه الواقع العيني لبلادنا ويتنافى مع المادية التاريخية ... ذلك ان المجتمع المغربي المعاصر توجد فيه طبقة برجوازية (رأسمالية) مالكة لوسائل الانتاج وتعيش من استغلال قوة عمل الطبقة العاملة ، وبجاذب هذه البرجوازية الخاصة توجد برجوازية من نوع جديد ممثلة في البيروقراطية العليا المدنية والعسكرية التي تتحكم ، ضمن شروط معينة ، في وسائل الانتاج التي تملكها الدولة ، وإن كانت هذه البرجوازية البيروقراطية لا تملك قانونيا وسائل الانتاج ؛ فان تحكمها في هذه الاخيرة وعيشها من فائض القيمة واضطلاعها بدور بارز في توسيع دائرة الانتاج الرأسمالي في مجتمعنا ، كلها عوامل تؤكد برجوازيته ورأسماليته التابعة . بل أكثر من ذلك ان البرجوازية البيروقراطية لا تختلف في جوهرها البرجوازي عن مثيلاتها في الدول الرأسمالية المسيطرة . لكن اختلافات هامة تبقى قائمة بين الطبقتين وهي ناتجة عن دور كل من الطبقتين في قسمة العمل الاجتماعي على صعيد كل بلد وعن دور كل منها في التقسيم الرأسمالي للعمل على المستوى العالمي . فضلا عن ذلك ، ان تجميعية « برجوازيات » البيروقراطية للامبريالية تطبعها بسمات مميزة تفتقر اليها مثيلاتها في البلدان الامبريالية .

ان اهتمام المالكى بالتنظير للأوضاع على الصعيد العالمي تؤدي الى خلاصات لا تخلو من طرافة ، علاوة على كونها يكتفي بترديد نتائج سوسيولوجيا العمل البرجوازية ... لكننا لن نقتبعه في هذا الميدان

- 9 - عودة الى المنطلق ، الى البلدان التابعة التي يؤكد المالكي بصدهما « ان خصوصية رأسمالية الدولة في مجتمعات العالم الثالث ، تكمن في ارتباطها بالبنوي بنظام الاقتصاد العالمي » ، لكن نظرة سريعة على واقع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، تبين ان الارتباط ولو كان بنوي ليس سمة خصوصية مميزة « لرأسمالية الدولة في مجتمعات العالم الثالث » . ذلك ان تحويل العلاقات الرأسمالية وتداخل الراسمائل جعل كل المجتمعات والرسماليات سواء منها الليبرالية أو الدولية ومهما كانت نوعيتها سائدة أو تابعة ؛ مرتبطة بنظام الاقتصاد العالمي . وخصوصية رأسمالية الدولة في مجتمعات العالم الثالث لا تكمن في هذا الارتباط وانما في كونها تابعة وخاضعة لمراكز التقرير الامبريالية انها ذات طبيعة كمبرالدورية في الغالب . طبعاً ان رأسمالية الدولة في هذه المجتمعات ليست منسجمة ودرجة خضوعها للامبريالية تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة الطبقة السائدة وموازن القوى الطبقة القائمة في المجتمع وكذا موازين القوى بين الامبريالية والطبقات السائدة محليا الخ...
- 10 - كيف يفسر المالكي « قانون التنمية الناقصة اللامتكافئة » ؟ - بـ « الوضع الجيو - سياسي وثروات الارض وباطنها ، والديموغرافية والارث الاستعماري » . والحقيقة هي ان هذا « القانون العلم » ملازم لتطور الرأسمالية في كل مراحلها ولا تشكل خاصية من خاصيات « العالم الثالث » . الا ان السيطرة الامبريالية تؤدي الى تعميق مفعول هذا القانون بتركيزها على استنزاف خيرات المناطق الغنية وإهمالها لكل المناطق التي لا تدر عليها ارباحا هائلة وسريعة . وان تقسيم الامبريالية الفرنسية لبلاندا الى « مغرب نامع ومغرب غير نامع » وتركيزها على نهب « المناطق النافعة » خير دليل على ذلك . وخلافا لما يدعيه المالكي ، فان عدم التجانس والتناقض هو السمة الرئيسية لتطور الرأسمالية و « لمكونات المركز » .
- 11 - لقد شكلت معضلة « البرجوازية الوطنية » ولا تزال احدى العقدة الرئيسية في تحليل الطبقات الاجتماعية في البلدان الخاضعة للامبريالية . فبينما يحاول البعض اثبات وجودها استنادا الى مقاييس موضوعية أو ذاتية محضة ، تعمل اتجاهات أخرى على نفي وجود هذه الطبقة الاجتماعية وتلغي امكانية عقد أي تحالف ، ولو مرحلي مع أية شريحة من شرائح البرجوازية . اما الاستاذ المالكي ، فلا يكلف نفسه عناء فحص المفاهيم والمقاييس التي تعتمد لاقرار وجود البرجوازية الوطنية في البلدان التابعة ؛ وان تصديه لفهم الميكانيكي الذي يدعي وجود البرجوازية الوطنية في كل زمان ومكان يؤدي به الى موقف ، لا ينقل تطوعا عن الموقف الذي يناهضه ، يقضي باستحالة وجود هذه الطبقة بشكل مطلق . وهذا « التصحيح » غير مقنع فضلا عن كونه لا يغني عن التحليل المأموس لكل حالة ملموسة . وان

ذفي المالكي لوجود البرجوازية الوطنية لا ينطلق من تحليل علمي لواقع مجتمعا بقدر ما تمليه حسابات سياسية وتصور حزبي مرتبط بالتطورات / التحالفات السياسية التي تشهدها الساحة الوطنية .. ان المالكي يحاول ابعاد شبح اتهام الاتحاد الاشتراكي بتمثيل البرجوازية الوطنية كما أنه يريد الغاء تمثيلية حزب الاستقلال لهذه الشريحة من البرجوازية : ان عهد « الكتلة الوطنية » قد ولى واختفت معه كل التبريرات النظرية التي كانت تؤسس ضرورة التحالف مع ما كان الاتحاد يعتبره ممثلا للبرجوازية الوطنية ! .

اما « المقياسان النجوهريان اللذان كثيرا ما يلجأ اليهما لتبرير وجود هذه الطبقة الاجتماعية هما : الماضي المعادي للاستعمار ، وتناقض المصالح مع الرأسمال الامبريالي » حسب المالكي . لكن من الضروري التأكيد على أن وطنية اية برجوازية لا يمكن استنتاجها من مواقفها المعادية للاستعمار في الماضي ، ان الماضي الوطني لا يشكل ضمانا لوطنية الحاضر . ان المقياس الاساسي لتحديد مدى وطنية اية برجوازية هو على الصعيد الاقتصادي تناقض مصالحها مع السيطرة الامبريالية على السوق الوطنية ، وعلى الصعيد السياسي معاداتها للامبريالية . وفي المرحلة الراهنة من تحويل العلاقات الرأسمالية وفي عهد الشركات المتعددة الجنسيات والمقاولات الفرعية الخ ... فان حجم البرجوازية الغير تابعة للامبريالية يتقلص باستمرار سيما ان البرجوازية الكمبرادورية تهيم على أهم المرافق والقطاعات الاقتصادية ، بيد ن ذلك لا يعني زوال كل اثر للبرجوازية الوطنية في كل البلدان التابعة للامبريالية . اما مفهوم الكمبرادور الذي يقدمه لنا المالكي والقائل ان « البرجوازية محددة حصرا بوظيفتها التجارية وبواسطتها مع الرأسمال الاجنبي » والذي يعتبره « سيمية سطحية » ان هذا المفهوم يعكس عدم ادراك المالكي لجوهر طبيعة البرجوازية الكمبرادورية الذي يكمن في خدمتها للمصالح الامبريالية ، هذه الخدمة التي تكتسي حسب المراحل والظروف التاريخية ، اشكالا متعددة ، تجارية ، صناعية ، مالية ... الخ .

12 - « ان التوزيع العالمي الجديد للشغل قد ساعد على تحول بعض الفئات التي لها ميل الى أن تحدد استنادا الى مقياس الانتاج أكثر من تحديدها بمقياس التجارة » وهكذا يتم تحديد الطبقات الاجتماعية بالميل ، لكن هذا المقياس الجديد ليس الا ضربا من ضروب المثالية التي تجاوزها حتى علم الاجتماع البرجوازي . ان الوضع في سياق الانتاج الاجتماعي هو الذي يحدد الطبقات الاجتماعية أولا ، ثم هل من الصحيح التأكيد على ان « التوزيع العالمي الجديد للشغل » هو الذي حول أو « ساعد » على تحول بعض الفئات ؟ طبعاً ان سمير أمين الذي ينهل الاستاذ المالكي من معينه دون الاشارة الى استعاراته ، يؤكد ان « التقسيم العالمي الغير متكافئ للعمل ، هو الذي

يفسر البنية الطبقية للنظام الامبريالي العالمي ، ويضيف ان « النظام الامبريالي هو الواقع الاول والسائد » (10) . غير اننا نستمر في اعتبار ان التقسيم العالمي للشغل ، سواء كان جديدا أو قديما ، ليس هو العامل الوحيد ولا حتى الاساسي ، في بعض الشروط ، في تحديد طبيعة الطبقات الاجتماعية في بلدان ما يسمى العالم الثالث ، ان نمط الانتاج السائد والصراع الطبقي الدائرة في هذه البلدان يشكلان عاملان اساسيان في تحديد طبيعة ومواقف الطبقات الاجتماعية في هذه البلدان . غير ان هذا لا ينفي كون الامبريالية تشكل عاملا مؤثرا وعنصرا على جميع المستويات في التشكيلات الاجتماعية التابعة .

ويؤكد المالكي ان « برجوازية العالم الثالث هي طبقة اجتماعية تابعة ، فهي لا تمثل وحدة تحدد نفسها بنوع معين من التناقضات مع الرأسمال الاجنبي ، وباستقلال ذاتي نسبي على الصعيد الايديولوجي والسياسي » . أولا ، ان برجوازيات البلدان الخاضعة للسيطرة الامبريالية ليست متجانسة ، فدرجة تبعيتها للامبريالية تختلف . وعلى صعيد البلد الواحد ، ان البرجوازية لا تشكل وحدة متراسة بل انها مكونة من عدة طبقات قائمة الذات ومحددة بموقعها في مسلسل الانتاج ومواقفها الايديولوجية والسياسية ؛ وعلاوة على ذلك ان « برجوازية العالم الثالث » لا تمتاز بانسجامها ولا بتطابق مصالح مختلف مكوناتها . ثانيا ، من الخطا الادعاء انه لا توجد تناقضات بين برجوازيات البلدان التابعة والامبريالية ؛ ان العكس اصح . ذلك ان البرجوازية الصغيرة - وهي جزء لا يتجزأ من البرجوازية بالرغم من صغرها - في اتجاهها الرئيسي تتناقض مع الرأسمال الامبريالي . بل أكثر من هذا وذاك ، ان البرجوازية الكمبراورية تقوم بينها وبين اسيادها الامبرياليين بعض التناقضات في مراحل تاريخية معينة ، غير ان هذه التناقضات تبقى دائما ثانوية ولا تمس جوهر المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للامبريالية . وهذا الفهم الذي يلغي كل التناقضات الثانوية والاساسية التي تقوم بين الامبريالية من جهة وبين مختلف مكونات البرجوازيات في « العالم الثالث » لا يستند الى الواقع العيني لهذه البلدان بقدر ما ينبع من رؤية سياسية برجوازية صغيرة تميل الى وضع البرجوازية بكل مكوناتها ، بما فيها البرجوازية الصغيرة ، في « سلة » واحدة مع الامبريالية . وهذه النظرة لا تقل خطرا عن التضخيم في التناقضات بين بعض شرائح البرجوازية وبين الامبريالية والذي قد يؤدي الى مهادنة الكمبراور بدعوى انه معادي للامبريالية ...

ويسترسل المالكي ليقول ان « برجوازية العالم الثالث ... لا تتوفر على صفات البرجوازية الاوروبية (...) واجمالا لا يمكن القول بأن برجوازية العالم

الثالث هي غير برجوازية (دائما حسب المالكي) وإذا كانت برجوازية بمحاذاتها الكاريكاتورية ، في مجال الاستهلاك ، فانها غير رأسمالية بالنظر الى دورها في عمية التراكم وبممارستها السياسية - الايديولوجية . ان توسعها ندعمه الدولية الاقتصادية القائمة في ظل الرأسمال الامبريالي الاجنبي » . ان هذه الطروحات تشكل نموذجا واضحا لدغماية المالكي وعدم استيعابه لجوهر المادية التاريخية ، وان مسافة ألف ميل تفصلنا عن نحت المفاهيم الملائمة الذي يدعو له الاستاذ في بداية المقال .

اذا كان من البديهي ان « برجوازية العالم الثالث » تختلف على مثيلاتها الاوروبية ، فان طرح هذه البديهيية من طرف المالكي ليس بريئا وليس من باب التكدير ، وذلك ما يؤكد قوله « ان برجوازية العالم الثالث هي غير برجوازية » . اذن بالنسبة للمالكي ، البرجوازية « الحقيقية » هي « البرجوازية الاوروبية » وما عداها فليس ببرجوازية بتاتا ، وهكذا فعدم التوفر على صفات برجوازية أوروبا يؤدي الى نفهي صفة البرجوازية عن « برجوازية العالم الثالث » . وواضح ان هذا الطرح يغفل ظروف نشأة وتطور البرجوازية في البلدان الخاضعة للامبريالية والمميزات التي ترتبت عن ذلك .

ان البرجوازية المغربية ، وبمختلف مكوناتها ، ليست برجوازية صناعية ، وخلافا « للبرجوازية الاوروبية » ، انها تفتقد لروح المبادرة الرأسمالية وعقاية الاستثمار لصناعي فضلا عن كونها تفضل الاستهلاك والذبح على الاستثمار والتراكم . لكنها وبالرغم من كل هذا ، طبقة برجوازية تملك وسلطان الانتاج الاساسية المحددة لكل برجوازية . وفي التعريف المتداول للبرجوازية انها طبقة تملك وسائل الانتاج وتعيش من استغلال قوة عمل الطبقة العاملة . وان « برجوازيتنا » بالرغم من تخلفها العميق وتبعية جزء هام منها للامبريالية تتوفر على هذه الصفات المحددة للبرجوازية . اما دعم « الدولية الاقتصادية » لبرجوازية العالم الثالث « فذلك امر « طبيعي » ما دامت وظيفة الدولة في هذه المجتمعات هي خدمة مصالح الطبقة السائدة وتشكيل البرجوازية وبالتحديد الكمبراورية ، طرفا من الطبقة السائدة .

13 - ويمود المالكي الى مسألة تشكل الطبقات الاجتماعية في البلدان التابعة ليقول « ان الدولة بوظائفها الاقتصادية التقليدية والجديدة هي التي تحدد بقوة صيرورة تشكيل الطبقات الاجتماعية في العالم الثالث (...) ان الماكية الدولية وتوسعها (...) قد اوجدت فئة اجتماعية جديدة هي فئة النقيبيروقراطية المفوضية الى تكوين برجوازية دولة حقيقية » بعد ما كان « التوزيع العالمي الجديد للشغل » والميول من محددات الطبقات الاجتماعية فيما يسمى العالم الثالث ، اصبح امر « تشكيل الطبقات الاجتماعية في العالم الثالث » موكولا « للدولة بوظائفها الاقتصادية التقليدية والجديدة » . وان

هذا الاسهام الجديد للمالكي في نظرية تشكيل الطبقات الاجتماعية جزئي فضلا عن كونه لا يعكس حقيقة علاقة الدولة بالطبقات الاجتماعية . صمبح ان الدولة في هذه المجتمعات التابعة تضطلع بدور بارز في مسلسل انتاج وإعادة انتاج النسية الطبقية لهذه المجتمعات ، وذلك من خلال انخراطها (أي الدولة) في الصراع الطبقي وتأثيرها ، بتدخلها ، على موازين القوى الطبقية على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . بيد أن الدولة لا يمكنها في هذه المجتمعات ؛ ومهما بلغت قوتها وتعددت وظائفها الاقتصادية التقليدية والجديدة ؛ تحديد صيرورة تشكيل الطبقات الاجتماعية . وذلك لان هذه الصيرورة تخضع لشروط موضوعية ويستحيل على الدولة معاكسة هذه القوانين الموضوعية دون الاخلال بالسير الطبيعي للمجتمع ونسق توازنه .

اما ما يسميه المالكي « فئة التقنو - بيروقراطية » فان نشأتها ونموها مرتبطان بعجز البرجوازيات الخاصة في البلدان الخاضعة على النهوض بأعباء الاستثمار الرأسمالي واضطرار الدولة التبعية الى الحل محلها في العديد من القطاعات الاقتصادية ، وفي نفوس الوقت الذي يتوسع فيه القطاع العمومي والشبه عمومي تتقوى فيه طبقة البرجوازية البيروقراطية التي تشكل فئة التقنو بيروقراطية احدى مكوناتها الأساسية . بيد ان وجود فئة التقنو بيروقراطية لا يؤدي حتما الى « تكوين برجوازية دولة حقيقية » الا في شروط سيادة رأسمالية الدولة على صعيد المجتمع كما هو الامر في دول أوروبا الشرقية وبعض الدول العربية .

لكن من الطبيعي ان يعتبر المالكي فئة التقنو - بيروقراطية تفضي الى تكوين « برجوازية دولة حقيقية » ما دام يعتبر ان السمة السائدة في الاقتصاد المغربي والمجتمع المغربي ، هي رأسمالية الدولة التابعة ، وهناك ثلاث مجموعات من العناصر تؤكد هذه الاطروحة هي : وزن القطاع العام أولا واخضاع القطاع العام للعقلية الرأسمالية ثانيا ، وظهور فئة اجتماعية جديدة : التقنوبيروقراطية « ثالثا .

لكن بالرغم من الوزن الكمي للقطاع العام حيث أن الدولة تراقب أكثر 65 ٪ من رأسمال 22I مشروعا عام 1975 حسب المالكي . فان السمة السائدة في الاقتصاد والمجتمع المغربيين هي الرأسمالية الزراعية التبعية . لماذا ؟ لان القطاع العام وكل القطاعات الاقتصادية الاخرى - مهما كانت انماط انتاجها - تخضع لانتاج وإعادة انتاج الرأسمالية الزراعية التبعية . وان مقياس تحديد سيادة نمط انتاج معين ليس مقياسا كميا وانما نوعيا ويتمثل في اخضاع نمط الانتاج الاسائد لكل الانماط والاشكال الانتاجية لإعادة انتاجه وتوسيع قاعدة انتاجه . فضلا عن ذلك ان « رأسمالية الدولة » في مجتمعنا مسخرة لخدمة مصالح القطاع الخاص من الاقتصاد وليس العكس .

والعنصر الثاني الذي يعتمد المالك لتأكيد أطروحته هو « إخضاع القطاع العام إلى العقلية الرأسمالية ». فقد يبدو من الغريب أن يطرح المالك هذا المقياس ، إذ هل يمكن للبرجوازية مهما كانت طبيعتها أن تخضع القطاع العام لعقلية أخرى غير العقلية الرأسمالية ومنطق « مردودية رأس المال » الخ. لكن هذا العنصر يكشف أحد أمرين : أما سذاجة الاستاذ واعتقاده بإمكانية قيام الرأسمالية بخدمة و « ارضاء الحاجات الاجتماعية » وإما وهم الاستاذ بإمكانية تنمية اقتصادية غير رأسمالية بقيادة البرجوازية التابعة . وعدا ذلك أن هذا الطرح ينم عن خلفية مثالية تعتبر أن « العقلية » هي التي تحدد سير النشاط الاقتصادي (هنا القطاع العام) ، في حين أن طبيعة النشاط الاقتصادي هي التي تحدد في آخر التحليل « العقلية » التي تؤثر بدورها في سير النشاط .

أما العنصر الثالث وهو ظهور « فئة اجتماعية جديدة : التقنو - بيروقراطية » التي يضيف المالك بصدها « طريقة تدبير القطاع العام قد ساعدت على ميلاد » وتوسع هذه الفئة الاجتماعية الجديدة « في البدء لا بد من التأكيد على أن « ميلاد وتوسع » ما يسميه المالك التقنو - بيروقراطية لا يرتبط « بطريقة تدبير القطاع العام » بكل ما هو ملازم لكل قطاع عام مهما كانت طريقة تسييره . ذلك أن وجود القطاع العام يفترض دائما وجود طبقة أو فئة بيروقراطية تسهر على تسيير هذا القطاع وتستفيد ، بدرجات متفاوتة حسب كل نظام اقتصادي - اجتماعي ، من مواقعها في التسيير للأشياء والاستحواد على فائض الانتاج . وإذا كان من الثابت تاريخيا أن البرجوازية البيروقراطية في مجتمعنا هي الوريث الشرعي للبيروقراطية الاستعمارية الفرنسية والاسبانية فمن الأكيد أن حجم هذه الطبقة قد سائر النمو الذي عرفه القطاع العام ببلادنا منذ فرض الحل الاستعماري الجديد . وأئن كان الأصل الاجتماعي المتباين للبرجوازية البيروقراطية عائقا لتجانسها في بداية تشكلها ، فإن البرجوازية البيروقراطية سرعان ما تتجاوز هذا الوضع وفي إطار الصراع الطبقي الدائر تشكل ايدولوجية متميزة تمتاز فيها عناصر الايدولوجيا التقنوقراطية والتنمية بعناصر من الايدولوجيا المخزنية القطاعية . وأن خصوصية التقنو - بيروقراطية لا تكمن في كون تناقضات المجتمع المغربي تخترقها ، وذلك أن الطبقات الاجتماعية ليست مفصولة فيما بينها بحائط الصين بل أنها تؤثر وتتأثر من خلال صراعا الدائم ، في بعضها البعض . لذا فإن تناقضات المجتمع المغربي تخترقها جميعها ، لكن بدرجات متفاوتة حسب مستوى تشكل وانسجام كل طبقة الخ ... ويستغرب المالك لكون « التقنو بيروقراطية ... تستعمل الدولة لغايات بعيدة كليا عن الصالح العام » وينم ذلك عن ايمانه بخرافة حياد الدولة

« وخدمتها المصالح العام » في حين ان الدولة لم تظهر على مسرح تاريخ البشرية الا للقر الطبقى ولخدمة المصالح الخاصة لطبقة او لتحالف طبقي معين .

وفي اطار نهجه الرامي الى تعميق المادية التاريخية ، بعيدا عن « تقديس الماركسية » يقول أستاذنا : « في حالة المغرب ، ليس هناك توافق حقيقي بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية الايديولوجية ؛ وهذا ما يجعل تحليل الطبقات الاجتماعية أمرا جد معقد » . ماذا يعني هذا الاجتهاد ؟ هل الطبقة السائدة على الصعيد الاقتصادي ليست سائدة على الصعيد السياسي والايديولوجي ؟ ان المادية التاريخية تؤكد على ان الطبقة السائدة اقتصاديا هي في نفس الوقت التي تتمتع بالسيادة على الصعيد السياسي والايديولوجي . لكن لربما هناك طبقات سائدة تستمد قوة سيطرتها السياسية والايديولوجية من أسس غير مادية - دنيوية ؟ لكن ان كل شيء ممكن في عالم المثالية ، غير ان « تحليل الطبقات الاجتماعية » ليس فقط أمرا جد معقد في هذا العالم : انه مستحيل التحقيق .

بعد هذه الملاحظات السريعة والجزئية حول بعض الطروحات التي تضمنها مقال الأستاذ المالكي ، لا بد من التأكيد ان التفسيرات ذات المظهر اليسروي التي يتحفظ بها المالكي لا يتمخض عنها على الصعيد العملي الا نهج وخلاصات سياسية اصلاحية . وان حقق المالكي على رأسمالية الدولة في مجتمعنا وسوء تسيير القطاع العام الخ ... لا يعاد له في الحقيقة الا طموحه الى مجتمع تسود فيه رأسمالية دولة تتجاوز فيه وتخدم « المصالح العام » اي تحتفظ بايجابيات الرأسمالية وتلفظ سلبياتها . وانه حلم البرجوازية الصغيرة الذي يتبرم من بعض جوانب الرأسمالية . فهل تتحقق هذه الرغبة / الوهم ؟ !

الهوامش :

✽ ان ورود هذه الاشارة في النص يعني ان التشديد من عندنا .

(1) بول باسكون . انظر مساهمته في ٢

بمنوان :

(2) لعبد الله العروى « فهم خاص » للماركسية . انظر : « الايديولوجيا العربية المعاصرة »
و « أزمة المثقفين العرب » ، ويتضمن هذا الكتاب « قراءة » العروى للماركسية .

(3) انظر التقرير الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي .

(4) يختزل المالكي المفهوم اللينيني للامبريالية في علاقة تجارية بين الدول المصنعة والدول التي تصدر المواد الأولية . والوقوف على عمق التشويه الذي تعرض له المفهوم اللينيني للامبريالية من جراء هذا الاختزال ، انظر : ليفين « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » .

(5) وتنشأ عن هذه القاعدة دولة ديكتاتورية البروليتاريا التي يطرح عليها المساهمة في التثوير المستمر للعلاقات الاجتماعية والدفع في اتجاه بناء المجتمع الشيوعي حيث « تنمحي » الطبقات الاجتماعية و « نختفي » الدولة اجهاز للقهر الطبقي .

(6) انظر شارل بتلهاييم : الصراع الطبقي في الاتحاد السوفييتي - جزآن . نشر

ماسيرو - سودي .

(7) بيبير موسى : « الامم البروليتارية » المنشورات الجامعية الفرنسية .

(8) شارل بتلهاييم : الصراع الطبقي في الاتحاد السوفييتي . الجزء 2 ص 498 .

التشديدات من عند بتلهاييم .

(9) بيد ان ذلك لا يعني ان البروليتاريا المنتصرة لا يطرح عليها هدم كل اجهزة الدولة البرجوازية وبناء دولتها الجديدة ، دولة ديكتاتورية البروليتاريا ، على انقاض الدولة البرجوازية

(10) سمير امين : « البنية الطبقيّة للنظام الامبريالي المعاصر » . مجلة الانسنان

والمجتمع عدد يوليوز - دجنبر 1977 باريس .

« فهرست الأبحاث والاطروحات المخصصة للمغرب العربي »

جمع وتقديم : آلان سانت ماري

نشر : مركز الأبيض المتوسط الحديث والمعاصر - نيس 1979 .

233 صفحة من الحجم الكبير

عرض وتقديم : محمد الشاوي

أصدرت جامعة نيس بفرنسا ، في السلسلة « كراسات الأبيض المتوسط » قائمة الأبحاث والاطروحات المتعلقة بكل من المغرب والجزائر وتونس مع تخصيص صفحتين في آخر الكتاب للجماهيرية الليبية .

ويتعلق الأمر بالأبحاث والاطروحات المكتوبة باللغة الفرنسية والتي قدمها باحثون عرب أو إجناب في الجامعات الجزائرية والتونسية والفرنسية . ويشمل « الفهرست » ميادين الأدب والعلوم الانسانية والاقتصادية والقانونية والسياسية في العصر الحديث والمعاصر .

ويقتضن « الفهرست » بالإضافة الى تقديم آلان سانت ماري الذي يوضح فيه أن « الفهرست لا يدعي الشمولية » والذي يدلي فيه بالمصادر التي اعتمدها لوضع الفهرست : عناوين الأبحاث والاطروحات مع أسماء الاساتذة المشرفين عليها وتاريخ ومكان تقديمها .
اما فصول الفهرست فهي :

1 - التاريخ والحياة السياسية :

- (1) المغرب العربي قبل الاستعمار ، الفوز .
- (2) الفكر السياسي : بيبولوجيا .
- (3) السياسة الاستعمارية الفرنسية .
- (4) المؤسسات والحياة السياسية للمغرب العربي في ظل السيطرة الفرنسية
- (5) المؤسسات والحياة السياسية للمغرب العربي بعد الاستقلال .
- (6) الحركة العمالية والنقابية .
- (7) القومية وحركات التحرير .
- (8) العلاقات الدولية .
- (9) الاعلام والرأي العام .

2 - الادارة والعدل .

- (1) التنظيم الاداري .
- (2) التنظيم العدلي .
- (3) جوانب من حقوق الاشخاص والممتلكات .
- (4) الجنوحية ، التصوصية والجرمية .

3 - الاقتصاد :

- (1) عموميات .
- (2) الفلاحة والحياة الريفية .
- (3) الصيد والبحر .
- (4) للتصنيع والصناعات .
- (5) السياحة .
- (6) النقل والتجارة .
- (7) المالية .

4 - مونوغرافيات محلية وإقليمية :

- (1) الجزائر .
- (2) المغرب .
- (3) تونس .
- 5 - السكان ، اليد العاملة ، نزوح السكان .

- (1) السكان .
- (2) اليد العاملة .
- (3) نزوح السكان .
- 6 - المجتمعات ، الديانات ، الثقافات .

- (1) المجتمعات والديانات .
- (2) التقاليد الشعبية .
- (3) التربية ، التعليم والمدرسون .
- (4) الاداب ، الفن واللسانيات .

وإذا كانت مبادرة نشر هذا الفهرست مفيدة اذ من شأن الفهرست ان يساعد الطلبة والباحثين وكل المهتمين بقضايا المغرب العربي في ابحاثهم على مستوى الببليوغرافيا ؛ فمن الضروري ما دما لسنا بصدد دراسة نقدية للفهرست ابداء ملاحظتين اساسيتين :

1 - ان حصة المغرب من الابحاث والاطروحات المخصصة للمغرب العربي هزيلة . في حين يستأثر القطر الجزائري بحصة الاسد . لكن ربما يرجع ذلك الى عدم تضمن الفهرست لقائمة الابحاث والاطروحات المقدمة في الجامعات المغربية ؟ .

2 - من الملفت للانتباه ان نصيب الجامعات الفرنسية من الابحاث والاطروحات المقدمة من طرف باحثين ينتمون لدول المغرب العربي ، اكبر بما لا يقاس من نصيب الجامعات الجزائرية والتونسية معا . وفي ذلك أكثر من دلالة .

ان هذه الظاهرة لا تعكس فقط شغف مثقفي المغرب العربي بتهنيء

ونقديم أبحاثهم وأطروحاتهم في الجامعات الفرنسية لأن ذلك يكسيها « خاتم » الثقافة والمعرفة « الحق » ... بل تعكس أساسا التبعية الثقافية لبلدان المغرب العربي ، وبدرجات متفاوتة ، لفرنسا ، هذه التبعية التي ليست إلا أحد أوجه تبعية هذه البلدان للامبريالية على كافة المستويات .

الاستعمار الاسباني الفرنسي بالمغرب

(1898 — 1927)

تأليف : فيكتور موراليس لسكانو

نشر : دار القرن الواحد والعشرين باسبانيا - الطبعة الاولى محريد 1976
(202 صفحة من الحجم المتوسط)

عرض وتقديم : محمد الشاوني

بالاضافة الى المقدمة ، يتضمن هذا الكتاب ستة مقالات « تدور حول النشاط الاستعماري الجديد (I) الاسباني - الفرنسي بالمغرب » (ص . الدولي) . وذلك في الفترة ما بين 1898 و 1927 ؛ اي من تاريخ فقدان اسبانيا لآخر ممتلكاتها الاستعمارية في امريكا : كوبا سنة 1898 الى نهاية حرب المقاومة في الريف سنة 1927 .

اما الفصول التي يتضمنها الكتاب فهي :

- (1) اسبانيا بالمغرب : عقد « التغلغل السلمي » (1900 - 1910) .
- (2) المشروع الاستعماري الجديد الاسباني في شمال المغرب (1906 - 1923) .
- (3) مناجم الريف والرأسمال المالي الاسباني (1906 - 1930) .
- (4) تطور التجارة الاسبانية المغربية (1900 - 1927) .
- (5) التصعيد العسكري في منطقة الحماية الاسبانية وانعكاساته على صعيد الميزانية .

(6) الحماية الفرنسية بالمغرب : التهدئة والاستغلال .

ومؤلف الكتاب أستاذ في التاريخ المعاصر بجامعة مدريد « ولقد سبق له أن نشر عدة مقالات حول معلات السياسة الخارجية الاسبانية ابان مرحلة الاستعراش » . ويعد فيكتور موراليس من الجامعيين الاسبانيين المهتمين بدراسة السياسة الاسبانية في مستعمراتها عموما وفي المغرب بشكل خاص . ان هذا الكتاب « يتطرق لأول مرة في الاسطوغرافيا الاسبانية - لدراسة القرى المحركة للاستعمار الاسباني ، بعد 1898 ، في المغرب . وعلاوة على ذلك يحاول تكميم حجم المصالح الاسبانية في شمال افريقيا (...) ويشير الكاتب كذلك الى الانشقاق الذي ادى اليه المشروع الاستعماري وسط الطبقة السياسية والرأي العام في اسبانيا الاستعراش » (2) .

ان أهمية كتاب « الاستعمار الاسباني - الفرنسي بالمغرب » تأتي من كونه المؤلف الأول الذي يتناول وبشكل تفصيلي الى حد ما ، الجانب الاقتصادي للاستعمار الاسباني لبلادنا . ويعمل الكاتب على تبيان حجم

وأهمية المصالح الاقتصادية للاستعمار الإسباني في المغرب اعتمادا على إحصائيات ودراسات اقتصادية الخ... مبرزاً بذلك وجه الاستغلال الاقتصادي الذي فرضته الاحتكارات والراسمال المصرفي والمالي الإسباني على بلادنا . ويبدى أن خلاصات عمل فيكتور لسانكو تفند بعض الادعاءات القائلة أن إسبانيا خلافا لفرنسا ، لم تستفد اقتصاديا من استعمار المغرب ، وأن هذا الاحتلال الاستعماري لم تدفع إليه مصالح الاحتكارات والراسمال الإسباني بقدر ما هو راجع إلى أسباب أيديولوجية / دينية : نشر النصرانية أو تنفيذ وصية ملكة إسبانيا إزابيل الكاثوليكية ! أن فكتور لسانكو يبين بالبرهان والحجج الدامغة ، أن وراء الاستثمار الإسباني لبلادنا مصالح الرأسمالية الإسبانية الهزيلة والمتخلفة ...

ولئن كان الكاتب وبحكم موقعه ومنطلقا ، وبحكم موقعه ومنطلقاته السياسية يولي أهمية خاصة لانعكاسات استعمار المغرب على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إسبانيا مبرزاً الدور المعادي للاستعمار الذي اضطلعت به القوى السياسية المعارضة في إسبانيا والاحزاب والنقابات العمالية بشكل خاص . فإنه يمدنا كذلك بتحليل دقيق ومعاومات هامة حول مختلف القوى والاحتكارات وجماعات الضغط التي كانت تدفع في اتجاه استثمار المغرب والقوى التي كانت من داخل المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية للنظام الإسباني تعارض المشروع الاستعماري .

ويولي الكاتب أهمية خاصة لمناجم الريف والأهمية التي كانت تكتسيها بالنسبة للرأسمالية الإسبانية ودور هذه المناجم في اندفاع إسبانيا لاستعمار بلادنا . وتحظى التجارة الإسبانية - المغربية خلال مرحلة 1900 - 1927 بأهتمام خاص يتناول الكاتب حجمها ومحاورها ...

ومما يزيد من أهمية كتاب « الاستعمار الإسباني - الفرنسي بالمغرب » كونه يتضمن جزءا هاما مخصصا لأحدى الجوانب الأساسية ، والذي لا يزال مطبوسا ، في التاريخ المعاصر لبلادنا . ويتعلق الأمر بالحرب التحررية التي خاضتها قبائل الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم هذا الاستعمار الإسباني أولا وضد الحلف الإسباني - الفرنسي ثانيا . ويركز على تبين حجم الخسائر الإسبانية وثمان الحرب على جميع المستويات مع الأدلاء ببعض المعلومات حول التناقضات التي عاشتها المؤسسة العسكرية الإسبانية آنذاك أما المقالة الأخيرة التي تتطرق للاستعمار الفرنسي بالمغرب فإنها لا تتعدى كونها تكرارا لما كتبه بعض المؤرخين فضلا عن كونها هزيلة بالمقارنة مع المقالات الأخرى .

وتكتسي مقدمة الكتاب أهمية خاصة لأن لسانكو لا يكتفي بتقديم مقالاته الست بل يكشف النقاب على المنهج الذي اتبعه لوضعها ويطرح

الأسس الابستمولوجية التي يعتمد عليها في كتابة التاريخ . ويقول الكاتب :
« ان بعض المقالات تتطرق لمرحلة التغلغل السلمي ، والبعض الآخر للتصعيد
العسكري ولاصلاحات التي أدخلها الأوروبيون ...

وفي كل هذه المقالات أخذنا بعين الاعتبار الإطار العام الذي يمكن
انطلاقاً منه استعادة مدلولها لأكثر عمومية (...) وفي هذه الحالة يتعلق الأمر
بالإطار العام للفهم ، وبمجموع القوى الحية التي كانت تحرض الأمم لأوروبية
على مصادرة السيادة السياسية والمقدرات الاقتصادية والمالية للإمبراطورية
الشريفة : أي إمبريالية ذلك العهد » (ص 2) ...

... « ولقد أدخلنا في الفعل التاريخي الذي ندرسه ، في إطار الإمبريالية
التي تحددها القوى الدولية المتواجدة ، الدور الذي اضطلعت به الأحزاب
السياسية المعادية للاستعمار في فرنسا وإسبانيا والتي رفعت ، باستمرار ،
تقريباً ، احتجاجاً من صفوف المعارضة ضد أهداف وأساليب المشروع
الاستعماري » . (ص 2) .

« ان نشاط الاستعمار الجديد الإسباني في منطقة نفوذه أولاً ، وحمايته
فيما بعد ... قد اختلف عن نشاط الاستعمار الجديد الفرنسي في الأراضي
الشاسعة المعينة لحكومة باريس لمباشرة وصايتها » (ص 2) .

« لقد ركزنا الجزء الأساسي لهذه المقالات ، باستثناء الأخيرة ، على
دراسة مسار التدخل السلمي والتصعيد العسكري في شمال المغرب إلى
حدود حدود نهاية الحملات العسكرية في الريف سنة 1927 . واكتفينا بشمال
الإمبراطورية ، لأن هناك جرت أعمال الاستعمار الجديد الإسباني الأكثر
دلالة ؛ أما الجنوب ، المنطقة الخلفية للجزر الخالدات الشهيرة (...) فلا
تظهر إلا بشكل مشتم لأنه خلال المرحلة الأولى لفرض الحماية كانت بعيدة
عن أن تكون جسراً جيوا بالنسبة للاستراتيجية الأوروبية في إفريقيا .

في الصفحات التالية اردنا الاجابة على مجموعة من التساؤلات : من هي
جماعات الضغط المتبجحة في شبه الجزيرة ، والأحزاب والمنظمات المرتبطة
بالاتجاه **المغرباوي** (3) الإسباني خلال سنوات 1898 - 1927 ؟ ماذا كان
مستوى مساهمة الرأسمالية الباسكية والكطالانية في انشاء المصالح
إلزامية التي كانت تتطلبها المدن الموصى عليها ومواقع السيادة القديمة (4)
والمنطقة الخلفية التي كانت تحيط بها والتي كانت تصلح كجسر أو كحزام
وقائي ؟ هل شكل المشروع الاستعماري فصلاً مخرباً بالنسبة لمالية مرحلة
الاستعراش وبالنسبة للتوافق الغير ثابت لأحزاب النظام وبالنسبة لطبقة
مجتمع شبه الجزيرة ؟ » (ص 4) .

... « اننا فضلنا عدم تقديم سرد للأحداث ، وانما التشييد العقلاني
للأجوبة التي يفرضها تسلسل الأبحاث والتي طرحها علينا المنطق تارة

والحدس تارة أخرى و « الحس المهني » في أغلب الحالات . إذن ، إن هذه المقالات ، هي النتيجة ، الجواب المشيد على قائمة اسئلتنا وعلى تراكم التساؤلات التي يولدها بشكل مستمر ، مجال كل دراسة أو بحث . (ص 5)
 إن الاسطوغرافيا الاسبانية كانت شحيحة فيما يتعلق بالمسألة المغربية .
 وإن الاسباب التي تفسر ذلك واضحة فضلا عن كونها لا زالت تحدد الى الآن
 اللامبالاة ، أو هي نتيجة للاسهامات في قائمة مكتبة الافريقاوية الاسبانية (5)
 وفي العديد من هذه المساهمات نلمس أنها لا زالت تجتر لهجة انتصارية ... (ص 5)

« لقد اردنا الاحتياط من النزعة الانتصارية كما قلنا ، لأن تقديم كل واقع مضى يتم عبر صياغة الماضي انطلاقا من الانقراض والاطلال الموجودة . ونعتبر أن النزعة الانتصارية غير نزيهة وغير مقبولة في الوقت الحاضر . وفصلا عن كل ذلك أنها تكشف طفلا ايديولوجيا مزعجا من الأفضل تلافيه ...

وإذا لم نكن بجانب النزعة الانتصارية التي ميزت الافريقاوية المغربية ، فلا نريد غض الطرف عن الرجوع الضروري الى بعض المراجعات التي تكتسي ضرورة لا تتناقص » (ص 6) .

وبصدد نقد ميكيل مرتين مؤلف كتاب « الاستعمار الاسباني بالمغرب » ، الذي يدعي أن الاحصائيات حول ما قامت به اسبانيا في منطقة استعمارها ، منعدمة يقول لسانكو :

... « إن الكثير أو القليل (الذي قامت به اسبانيا في المغرب) ، إن ثمن المشروع الاستعماري الجديد ببساطة ذلك العهد ، وإن ضحايا الحرب والشيوخ السياسية والايديولوجية في صفوف الأمة خلال المرحلة المحددة هنا لا يمكن أن تقاس بسلم الحسابات الذي تقدمه لنا التحريفية باستعجال .
 إن ما يحدث هو كون المواد الوثائقية مشققة وأحيانا غير كاملة أو متناقضة ... تلك هي مقدمة بايجاز ، الخطوط العريضة للأسباب التي تشكل أساس هذه المقالات الست ... وإن ما نطمح اليه بتقديم هذه الأعمال للقارئ هو الاسترجاع ، المكتم كالأمكن ذلك ، للنشاط الاسباني في شمال المغرب ودمج عوامل ومتغيرات باتق تفسير مرضي للجانب المطروق ، واقتراحات في النص وفي الهوامش لأعمال أخرى » (ص. 8) .

ولا يمكن ختم هذه المقدمة دون الإشارة الى عدم تكويننا بشكل كاف في الشؤون العربية ، أننا نجهل اللغة العربية وأن معرفتنا للعالم الاسلامي كتبية في الغالب ... وإن وعينا بهذه الثغرات والانعكاسات التي يمكن أن تكون لها على المقالات الست التي تكون هذا الكتاب ، قد أدى بنا الى اختيار وجهة نظر أوروبية مركزية ، كرد فعل للدفاع الذاتي بدون شك ، لكتابة كل هذه

المقالات ، (ص) .

وببقى هذا الكتاب بالرغم من الثغرات والمفوت التي يحملها في طياته ، مرجعا أساسيا بالنسبة لكل المهتمين بالتاريخ الحديث والمعاصر لبلادنا . وإخيرا وليس آخرا ، يتضمن الكتاب قائمة مجموعة من الأبحاث والمؤلفات الهامة التي خصصها الكتاب الفرنسيون أو الانجليز (حول حرب الريف التحررية) أو الاسبانيون لتاريخ بلادنا أو لدراسة أحد أوجه الاستعمار الاسباني والفرنسي ببلادنا =

الهوامش :

- (1) يستعمل فيكتور موراليس مفهوم « الاستعمار الجديد » للدلالة على الشكل الجديد للسيطرة الاستعمارية أي الاستعمار المباشر . وهذا الاستعمار مخالف للمدلول المتداول لهذا المفهوم .
- (2) من دعاية دار النشر للكتاب ، مثبتة في غلاف الكتاب .
- (3) يتعلق الامر بما يسمى المروكيسمو وهو الاتجاه الذي كان يجمع كل الأطراف التي كانت تعمل وبأساليب شتى على استعمار المغرب .
- (4) ان الكاتب يعني بهذا التعبير مدينتي سبنة ومليلية السليبتين .
- (5) يتعلق الامر بما يدعى : الافريكانيسمو